

سلسلة تقارير
مؤسسة راند

بناء شبكات الإسلامي الاعتدال

شيريل بينارد
أنجيل راباسا
لويل شوارتز
بيتر سيكل



بناء شبكات
الإسلامي الاعتدال

شبكة
الحيل
لوييل
شوارتر
شبكة

بناء شبكات الإسلامي

نقله إلى العربية
إبراهيم عوض

راجعته على الأصل الإنكليزي
أحمد العزبي

المراجعة والتحرير
عبدالرحمن أبودكري

سور
للشروالإعلام

الطبعة الأولى

٢٠١٥م/١٤٣٧هـ

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠١٤/١٩٣٤٨

ISSN 978-977-5015-15-0



9 789775 015150 >

هذه هي الترجمة العربية الكاملة لكتاب:

Building moderate Muslim networks

By

Angel Rabasa, Cheryl Benard,

Lowell H. Schwartz, and Peter Sickle.

وتنشر بالاتفاق مع أصحاب الحقوق:

© Copyright 2007 RAND Corporation.

جَمِيعُ الْحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

لَا يَجُوزُ طَبْعُ، أَوْ نَسْخُ، أَوْ تَرْجُمَةُ أَيِّ جُزْءٍ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ، أَوْ خَزَنُهُ بِوَاسِطَةِ أَيِّ نِظَامٍ لِحَزْنِ الْمَعْلُومَاتِ
إِلَّا بِإِذْنِ كِتَابَتِي مِنَ النَّاشِرِ.

الْأَرَاءُ الْوَارِدَةُ فِي هَذَا الْكِتَابِ لَا تُعَبِّرُ بِالصَّرُوحَةِ عَنْ وَجْهَةِ نَظَرِ النَّاشِرِ.



للنشر والإعلام

ص ب ٥٦١١ - كود ١١٧٧١

هليوبوليس غرب - القاهرة - مصر

البريد الإلكتروني: info@dartanweer.com

dartanweereg

www.dartanweer.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

”وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ
وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ“

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

(فصلت : ٢٢)

إبراهيم عوض؛ أكاديمي وكاتب ومترجم مصري. نال درجة الدكتوراة في النقد الأدبي من جامعة أكسفورد. له عشرات الكتب تأليفًا وترجمة من اللغتين الإنكليزية والفرنسية. مُحاضِر في النقد الأدبي والدراسات الإسلامية، وأستاذ اللغة العربية وآدابها بجامعة عين شمس.

أحمد العزبي؛ أكاديمي ومترجم مصري. نال درجتَي الماجستير والدكتوراة في اللغويات من قسم اللغة الإنكليزية بكلية اللغات والترجمة بجامعة الأزهر، حيث يشغل حاليًا درجة أستاذ اللغويات المساعد. له بحوث في ترجمة القرآن الكريم والأدب العربي. وهو يُدرّس اللغويات والنحو المقارن بجامعة الأزهر وعين شمس والجامعة الأمريكية بالقاهرة.

عبدالرحمن أبوذكري؛ أديب ومفكر ومترجم وناشر مصري. وُلد بالقاهرة، وتخرّج في كلية الآداب بجامعة القاهرة. نشر عدة مقالات وأوراقًا بحثية في موضوعات متنوعة؛ تُصَبّ جميعًا في استعادة مركزية الوعي الإلهي وتجديد الاجتهاد في الفكر والحركة الإسلاميين. مُهتَمٌّ بالنقد الأدبي. ويمكن اعتباره امتدادًا لمدرسة «تجدد الدرس الكلامي الإسلامي» التي دشنها سيّد قطب، ورسخها علي عزت بيغوفيتش، وأثراها عبد الوهاب المسيري. نشر له كتاب: «أفكار خارج القفص»، وله عدة كتب وترجمات في طريقها للطبع، منها: «طير بلا أجنحة»، و«في أصول التصوّر الإسلامي».

شيريل بينارد؛ روائية وكاتبة نسوية، وباحثة متخصصة في العلوم السياسية. مُهتمة بالشرق الأوسط وأفغانستان وتمكين المرأة و«علمنة الإسلام». لها مؤلفات نسوية بالألمانية، وروايات باللغة الإنكليزية. كانت أحد أهم محلي مؤسسة راند البحثية حتى عام ٢٠٠٩م. تخرّجت في الجامعة الأميركية ببيروت، ونالت درجة الدكتوراة من جامعة فيينا. وهي زوجة زلمي خليل زاد؛ المبعوث الأمريكي السابق للأمم المتحدة، وسفيرها في كل من أفغانستان والعراق.

أنجيل راباسا؛ نال درجة الدكتوراة في التاريخ من جامعة هارفرد. وعمل في وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيّتين قبل التحاقه بمؤسسة راند؛ ليُصبح أحد الباحثين الرئيسيين بها. وقد كتب بتوسّع عن التطرّف والإرهاب وحركات التمرد «الإسلامية». وهو الباحث الرئيس في عدّة دراسات أصدرتها مؤسسة راند؛ منها: «العالم الإسلامي بعد ١١ سبتمبر؛ ٢٠٠٤»، وجزءا الدراسة المحورية: «ما بعد تنظيم القاعدة؛ ٢٠٠٦»، و«صعود الإسلام السياسي في تركيا؛ ٢٠٠٨»، وصولاً إلى «الإسلام الراديكالي في شرق أفريقيا؛ ٢٠٠٩»، و«دمج الإسلاميين المتطرفين في محور الاعتدال؛ ٢٠٠٩». وقد أنهى مؤخراً دراسته لأنماط الإرهاب والراديكالية الإسلامية في أوروبا، ومتفرّع الآن لمشروع بحثي عن «تدجين الإسلاميين المتطرفين».

لويل شوارتز؛ باحث بقسم دراسات الحرب في كِنيجز كولدج لندن، ومحلل سياسات بمؤسسة راند. ومذار أبحاثه: تاريخ الحرب الباردة، والأمن القومي الأمريكي، وإستراتيجية الدفاع. وقد عمل سابقاً كمُحللٍ للأعمال لدى مُصنّع الطائرات: «بوينج». وهو مؤلف مُشارك في العديد من دراسات مؤسسة راند.

بيتر سيكل؛ نال درجة الماجستير في الأمن العالمي عام ٢٠٠٣م من جامعة جورج تاون. كان أحد باحثي مؤسسة راند لعدّة شهور، وباحث دكتوراة في حقل العلوم السياسية بجامعة جورج واشنطن.

المحتويات

١٣	تصدير
١٥	ملخص
٣٣	الفصل الأول؛ مقدمة
٣٣	تحدي الإسلام الرايكالي
٣٥	شركاء وحلفاء محتملون
٣٩	الفصل الثاني؛ خبرة الحرب الباردة
٣٩	إستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى في بداية الحرب الباردة
٤٣	الحرب السياسية
٤٦	الجهود الأمريكية في إنشاء الشبكات
٤٧	أولاً؛ لجان التحرر
٥٢	ثانياً؛ مؤتمر الحرية الثقافية
٥٧	ثالثاً؛ الاتحادات العمالية
٦٠	رابعاً؛ المنظمات الطلابية
٦٢	خامساً؛ دور أشباه المؤسسات التابعة لحكومة الولايات المتحدة
٦٥	الأنشطة البريطانية في بناء الشبكات
٦٧	دروس من تجربة الحرب الباردة
٧١	لماذا نجح الجهد المبذول؟
٧٣	الفصل الثالث؛ أوجه الشبه بين الحرب الباردة وتحديات العالم الإسلامي اليوم

٧٩.....	الفصل الرابع؛ جهود الولايات المتحدة في القضاء على المد الراديكالي
٨١.....	برامج حكومة الولايات المتحدة وتحديات المستقبل
٨٣	الترويج للديمقراطية
٨٩	تنمية المجتمع المدني
٩٤	الدبلوماسية العلنية
٩٨	دراسة حالة؛ مبادرة الشراكة الشرق أوسطية
١٠٣	مؤسسة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا من أجل المستقبل
١٠٥	خلاصات
١٠٧	الفصل الخامس؛ خارطة طريق لبناء شبكات معتدلة في العالم الإسلامي
١٠٧	تحديد الجمهور والمشاركين الأساسيين
١٠٨	سمات المسلمين المعتدلين
١٠٨.....	أولاً؛ الديمقراطية
١٠٩.....	ثانياً؛ قبول مصادر تشريعية غير طائفية
١١٠	ثالثاً؛ احترام حقوق المرأة والأقليات الدينية
١١٠.....	رابعاً؛ معارضة الإرهاب والعنف غير المشروع
١١١	تطبيق المعايير
١١٢	شركاء مُحتمَلون
١١٣.....	أولاً؛ العلمانيون
١١٤.....	ثانياً؛ المسلمون الليبراليون
١١٦.....	ثالثاً؛ التقليديون المعتدلون والصوفية
١١٨	هل ينبغي إشراك الإسلاميين؟
١٢٢	وصول الدعم إلى المعتدلين
١٢٣.....	أولاً؛ الشركاء
١٢٥.....	ثانياً؛ الأولويات البراجمجة
١٣٠.....	ثالثاً؛ الاهتمام الإقليمي

١٣٢	معوقات الأطروحة الإقليمية
١٣٥	دور المسلمين الأمريكيين
١٣٧	الفصل السادس؛ الدعامة الأوروبية للشبكة
١٣٨	رؤى الإسلام المتنافسة في أوروبا
١٤١	اختيار شركاء مناسبين
١٤٦	المنظمات الإسلامية الأوروبية المعتدلة
١٥١	الفصل السابع؛ الدعامة الجنوب شرق آسيوية للشبكة
١٥٢	المؤسسات التعليمية الدينية المعتدلة
١٥٢	أولاً؛ المدارس الإسلامية (المدارس الداخلية والمدارس التقليدية)
١٥٤	ثانياً؛ الجامعات الإسلامية
١٥٧	وسائل الإعلام
١٥٧	مؤسسات بناء الديمقراطية
١٥٨	جهود بناء الشبكة الإقليمية
١٦١	الفصل الثامن؛ المكوّن الشرق أوسطي
١٦٤	مشروعات بناء الديمقراطية
١٦٥	جهود بناء الشبكات الإقليمية
١٦٦	بناء الديمقراطية في العراق
١٦٩	الفصل التاسع؛ المسلمون العلمانيون: بُعدٌ منسيٌّ في حرب الأفكار
١٧٧	منظمات المسلمين العلمانية
١٧٨	أولاً؛ مؤسسات مكرّسة كلياً للترويج للإسلام العلماني
١٨٠	ثانياً؛ المنظمات اهيومانية/ العقلانية التي تدعم العلمانية الإسلامية
١٨١	المتابر الإلكترونية
١٨٣	شخصيات مسلمة علمانية بارزة وآراؤها

بيان الأهداف وأوراق تحديد المواقف.....	١٨٦
الفصل العاشر؛ نتائج وتوصيات.....	١٩١
تطبيق دروس الحرب الباردة.....	١٩١
الخطوات الإستراتيجية والمؤسسية.....	١٩٤
إطلاق المبادرة.....	١٩٧
الملاحق.....	١٩٩
المصادر.....	٢٢٥

تصدير

الصراع الدائر الآن عبر مساحة كبيرة من العالم الإسلامي هو في الأساس حرب أفكار. وسوف تحدّد نتيجته الاتجاه المستقبلي للعالم الإسلامي، وهل يستمر تهديد الإرهاب الجهادي أم لا، في الوقت الذي يزداد فيه تردي بعض المجتمعات الإسلامية نحو نماذج من التعصب والعنف؛ الأمر الذي يؤثر تأثيراً شديداً على أمن غرب. وفي حين يمثل الإسلاميون الأصوليون أقلية في كل مكان تقريباً فإنهم، في مناطق كثيرة؛ يحطّون بالتفوق. ومرجع هذا، إلى حد كبير؛ أنهم قد طوّروا شبكات واسعة تغطي العالم الإسلامي، وتمتد في بعض الأحيان خارج حدوده إلى الجاليات الإسلامية في أمريكا الشمالية وأوروبا. أما المسلمون المعتدلون والليبراليون فإنهم، رغم كونهم أغلبية في معظم البلاد الإسلامية؛ لم ينشئوا مثل تلك الشبكات، التي من شأنها - حال إنشائها - أن توفر وسيلة لدعم المعتدلين، كما يتيح لهم بعض الحماية من العنف والإرهاب.

ومع هذا، فإن المعتدلين ليس لديهم موارد لإنشاء هذه الشبكات بأنفسهم؛ وسنّم قد يكونون بحاجة إلى تحفّز خارجي. ومع خبرة الولايات المتحدة الضخمة، التي راكمتها جهودها أثناء الحرب الباردة؛ في بناء شبكات لمن يعتقدون أفكار الحرية والديمقراطية؛ فإن للولايات المتحدة دوراً حاسماً تستطيع أن تؤديه في تمهيد لأرض أمام المعتدلين. والمطلوب في هذه المرحلة هو استخلاص الدروس من تجربة الحرب الباردة، وتحديد مدى ملاءمتها لظروف العالم الإسلامي الآن، ورسم «خارطة طريق» لبناء شبكات إسلامية معتدلة وليبرالية، وهو ما تقرّحه هذه الدراسة.

ويكْمُلُ البحثُ، الذي بُنيت عليه هذه لدراسة؛ الجهود الممتدة لمؤسسة راند عن الإسلام المعتدل، وبخاصة تقرير «العالم الإسلامي بعد الحادي عشر من سبتمبر» لأنجيل رابسا وآخرين، وكذلك تقرير «الإسلام الديمقراطي المدني» لشيريل بينارد.

ملخص

اكتسبت التفسيرات المتطرفة والمنغلقة للإسلام أرضاً لها داخل المجتمعات الإسلامية في الأعوام الأخيرة. ورغم أن هناك أسباباً كثيرة لذلك، ورغم أن هناك قدرًا متناميًا من الكتابات المعنية باكتشاف تلك الأسباب، لكن من الواضح أن للعوامل النبوية دورًا كبيرًا؛ فقد أدى انتشار الهياكل السياسية ذات البنية الشمولية، وضمور مؤسسات المجتمع المدني، في جزء كبير من العالم الإسلامي؛ إلى تحول المسجد لأحد السبل المهيأة للتعبير عن السخط الشعبي على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي حالة بعض الدول الشمولية؛ يُسوِّق الأصوليون المسلمون أنفسهم بوصفهم البديل الصالح للأوضاع الراهنة. وهم يشنون معاركهم في وسائل الإعلام ببلادهم، جهازًا أو خفية؛ طبقًا لدرجة القمع السياسي.

وبشكل عام؛ نجح الأصوليون (والحكومات الشمولية أيضًا) بدرجات متفاوتة في ترهيب وتهميش وإسكات المسلمين المعتدلين، الذين يشتركون في تبني الخطوط الأساسية للثقافة الديمقراطية.^(١) وفي بعض الأحيان، كما حدث في مصر وإيران والسودان، يُغتال المسلمون الليبراليون أو يُكْرَهُون على الفرار إلى الخارج. وحتى في أندونيسيا، الليبرالية نسبيًا؛ يلجأ الأصوليون إلى العنف والتهديد بالعنف، لإرهاب خصومهم. ويجري استخدام هذه الأساليب على نحوٍ مُتزايد بين الجاليات الإسلامية المهاجرة بالغرب.

(١) وتشمل هذه الأبعاد دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان المعترف بها دوليًا، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، وحرية العبادة، وحرثام التنوع، وقبول المصادر لقانونية غير طائفية، ومعارضة الإرهاب وأشكال العنف غير القانونية. وسوف تتم مناقشة ذلك في الفصل الخامس: حارطة طريق لساء شكايات معتدلة في العلم الإسلامي.

وإلى جانب الميل للعنف، بُغِيَّة إكراه غيرهم من المسلمين على الإذعان لرؤاهم
الدينية والسياسية؛ يتفوق الأصريون على الليبراليين والمعتدلين بميزتين هامتين:
الأولى هي المال، فقد كان للتمويل السعودي، استخدم في تصدير النسخة الوهابية
من الإسلام؛ أعظم الأثر خلال العقود الثلاثة الماضية في دعم ونمو التطرف الديني
في العالم الإسلامي، بغض النظر عن كونه مقصوداً أم لا. أما الميزة الأخرى فهي
التنظيم؛ إذ طورت الجماعات الأصولية على مر السنين شبكات واسعة، مغروسة
بدورها في شبكة كثيفة من العلاقات الدولية.

وهذا الاختلاف في الموارد والتنظيم يُبين السبب في أن للمتطرفين -الذين لا
يزيدون على كونهم أقليات صغيرة في معظم البلدان الإسلامية- تأثيراً لا يتناسب
مع أعدادهم. وبما أن المسلمين الليبراليين والمعتدلين، بوجه عام؛ لا يحوزون
الوسائل التنظيمية التي تساعد على مساعدة فعالة في مواجهة المتطرفين؛ فإن بناء
شبكات اعتدال إسلامية من شأنه تزويد المعتدلين بمُنْتَجٍ يقوي بث رسالتهم،
ويحميهم كذلك من المتشددين، ويوفر لهم أيضاً بعض الحماية من حكوماتهم، التي
تقمع المعتدلين أحياناً لأنهم يطرحون بديلاً للحكم الشمولي أكثر قبولاً مما يطرحه
المتشددون.

وما دام المعتدلون تنقصهم الموارد المالية، لإنشاء هذه الشبكات بأنفسهم؛ فقد
يتطلب إنشاؤها مُحَفَظاً خارجياً. ويرى بعضهم أن الولايات المتحدة، بوصفها بلدًا
أغلبيته غير مسلمة؛ لا تستطيع الاضطلاع بهذا الدور. لذا لا ينبغي أبداً التقليل
من شأن العقبات التي تعترض التأثير الفعال في التطورات الاجتماعية والسياسية
خارج لولايات المتحدة. ورغم هذا؛ فإن للحبرة الهائلة، التي اكتسبتها الولايات
المتحدة منذ الحرب الباردة في إنشاء شبكات اتصالات بين المترزمين بأفكار الحرية
والديمقراطية؛ دوراً هاماً في تمهيد الطريق أمام المعتدلين.

وفي هذه الدراسة نَصِفُ أولاً كيف تم إنشاء تلك الشبكات أثناء الحرب الباردة،
وكيف حددت الولايات المتحدة شركاءها ودعمتهم، وكيف سعت لتحنب

الإضرار بهم، ثم نحلل ثانيًا وجوه الشبه والخلاف بين بيئة الحرب الباردة والصراع الحالي مع الاتجاه الإسلامي المتطرف، وكيف تؤثر هذه التشابهات والاختلافات على جهود إنشاء شبكات الاتصال الآن. ثم نفحص ثالثًا الإستراتيجيات والبرامج الأمريكية الحالية والخاصة بالتعامل مع العالم الإسلامي. وأخيرًا، باستئناسنا بجهود الحرب الباردة، وبعمل مؤسسة راند فيما يخص الاتجاهات الأيديولوجية في العالم الإسلامي؛ سوف نرسم خارطة طريق لبناء شبكات ومؤسسات إسلامية معتدلة. وهناك ثمرة أساسية لهذه الدراسة، وهو ما لاحظ أهميته الخاصة أحد نقادها؛ هي حاجة حكومة الولايات المتحدة وحلفائها - رغم فشلهم في هذا حتى الآن - إلى التوصل لمعايير واضحة تُبنى على أساسها الشراكة مع المعتدلين الحقيقيين؛ إذ أن النتيجة النهائية الواضحة للبيان تمثل تثبيطًا للمعتدلين الحقيقيين من الإسلاميين.^١

دروس الحرب الباردة

تشتمل جهود الولايات المتحدة وحلفائها أثناء الأعوام الأولى للحرب الباردة، في مجال بناء مؤسسات وتنظيمات حرة وديمقراطية؛ على دروس للحرب العالمية الحالية على الإرهاب. ففي بداية الحرب الباردة، لم يكن باستطاعة الاتحاد السوفيتي الاعتماد على إخلاص الأحزاب الشيوعية القوية في أوروبا الغربية فحسب (وكان بعضها أقوى الأحزاب في بلاده وأفضلها تنظيمًا، وبدأ أنه نوشك على الوصول إلى السلطة من خلال النوسائل الديمقراطية)، بل اعتمد أيضًا على إخلاص عدد كبير من المنظمات (كاتحادات العمال، ومنظمات الشباب والطلاب، والجمعيات الصحفية) التي سرت للعناصر المدعومة سوفيتيًا سيطرة فعالة على قطاعات هامة في المجتمع. وفي خارج أوروبا الغربية شمل حلفاء السوفييت عددًا من «حركات التحرر» المناهضة للحكم الاستعماري. ومن ثم؛ فإن نجاح الولايات المتحدة في سياسة الاحتواء قد تطلب (بالإضافة إلى الغطاء العسكري) إنشاء مؤسسات

(1) Hillel Fradkin, review of report, October 2006.

ديمقراطية موازية، لمنافسة السيطرة الشيوعية على المجتمع المدني. وكان الرباط الوثيق بين إستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى، وجهودها في بناء الشبكات الديمقراطية؛ عنصرًا أساسيًا في النجاح الشامل لسياسة الاحتواء الأمريكية. وبهذا يقدم لنا ذلك الرباط نموذجًا يستطيع صُنْع السياسة اليوم احتذاءه.

وهناك ملمح هام لمبادرات الولايات المتحدة في مجال إنشاء شبكات الاتصال المشتركة؛ ألا وهو الربط بين اقطاعين العام والخاص. فقد وجدت فعليًا حركة فكرية مناهضة للشيوعية داخل الولايات المتحدة وأوروبا، وبخاصة بين اليسار غير الشيوعي؛ لكن كان المطلوب هو التمويل والتنظيم، لتحويل الجهود الفردية إلى حملة مترابطة. إن الولايات المتحدة لم تأتِ بتلك الشبكات من فراغ، فقد تولدت من حركات ثقافية وسياسية أوسع؛ ثم تبنتها الولايات المتحدة وغيرها من الحكومات في هدوء.

وفي كل هذه المساعي تقريبًا، كانت الولايات المتحدة تتصرف كمؤسسة. لقد كانت تقيّم المشروعات لمعرفة مدى تحقيقها للغايات الأمريكية، ثم تقوم بتمويلها، وبعدها تتركها لتدبر أمورها بنفسها ساحة لتلك لتنظييات بإنجاز أغراضها دون أي تدخل من جانبها. وكأية مؤسسة أخرى؛ تضع الحكومة الأمريكية القواعد الخاصة بأوجه إنفاق أموالها. ومع هذا، كان المسؤولون الأمريكيون يعرفون أنه كلما زادت المسافة بين حكومتهم والمنظمة التي تكفلها؛ كان ذلك أجدر بإنجاح أنشطة تلك المنظمة.

واليوم تواجه الولايات المتحدة عددًا من التحديات في إنشاء شبكات ديمقراطية في العالم الإسلامي، وهذه التحديات تشبه ما واجهه صنّاع السياسة في بداية الحرب الباردة، ومنها ثلاثة تحديات تبدو وثيقة الصلة بما نحن فيه على نحو خاص. أوها ما دار بين صنّاع السياسة، في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، من جدل بشأن الجهود الخاصة بإنشاء شبكات الاتصال، وهل ينبغي أن تكون هجومية أو دفاعية. كان البعض يعتقد أن على الولايات المتحدة تبني إستراتيجية هجومية، تعمل على تدمير الحكم الشيوعي في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي؛ عن طريق

الدعم لصريح والخفي للجماعات التي تسعى إلى قلب الحكومات الشيوعية في تلك البلدان. أما البعض الآخر فكان يتبنى إستراتيجية دفاعية؛ تركز على «احتواء» التهديد السوفييتي عن طريق دعم القوى الديمقراطية في أوروبا الغربية وآسيا وأمريكا اللاتينية. وبرغم غلبة الإستراتيجية الدفاعية في الممارسة، فقد سعت الولايات المتحدة إلى عكس مسار الأفكار؛ فبدلاً من تدفق الأفكار الشيوعية إلى الغرب عبر الاتحاد السوفييتي ومنظماته الطليعية، أمكن تسريب الأفكار الديمقراطية إلى ما وراء الستار الحديدي؛ عبر شبكات معلومات حديثة التأسيس.

تحدّ آخر واجهه صنّاع سياسة إيد الحرب، لبردة، ألا وهو الحفاظ على مصداقية الجماعات التي كانت الولايات المتحدة تدعمها. لقد سعى منظمو الجهود الأمريكية في إنشاء الشبكات إلى تقليل المخاطر التي تواجهها هذه الجماعات إلى أقل مدى ممكن، وذلك عن طريق المحافظة على المسافة بين تلك التنظيمات والحكومة الأمريكية أولاً، واختيار أشخاص بارزين يتمتعون بمصداقية كبيرة لشغل المناصب القيادية في تلك شبكات شياً. كذلك دعمت حكومة الولايات المتحدة جهود منظمات مستقلة مثل «الاتحاد العمالي الأمريكي»^(١) في إنشاء شبكات اتصال.

تحدّ ثالث هام واجه صنّاع السياسة في الولايات المتحدة، وهو تحديد مساحة الائتلاف المناهض للشيوعية. فمثلاً؛ هل يضم الاشتراكيين الذين انقلبوا على الشيوعية، لكنهم رغم ذلك ظلوا على انتقادهم لكثير من جوانب السياسة الأمريكية؟ وفي النهاية قررت الولايات المتحدة ضم أي شخص إلى الائتلاف، ما دام هناك اتفاق على عددٍ محدّد من المبادئ الأساسية. فعلى سبيل المثال؛ كانت بطاقة عضوية «مؤتمر الحرية الثقافية» تعني الموافقة على الإجماع المناهض للشمولية. كان الاختلاف مع سياسة الولايات المتحدة مسموحاً به، بل يتم تشجيعه لأنه يساعد على بناء مصداقية التنظيمات المدعومة واستقلاليتها.

(1) The American Federation of Labor

أوجه الشبه والاختلاف بين بيئة الحرب الباردة والعالم الإسلامي اليوم

هناك ثلاثة أوجه للشبه بين بيئة الحرب الباردة وما يقع حالياً. أولاً واجهت الولايات المتحدة في أواخر الأربعينيات، كما تواجه اليوم؛ بيئة جيوسياسية جديدة ومضطربة تطوي تهديدات أمنية جديدة. في بداية الحرب الباردة كانت هناك حركة شيوعية عالمية يقودها اتحاد سوفياتي مسلح نووياً، واليوم هناك حركة جهادية عالمية توجّه ضرباتها ضد الغرب في عمليات إرهابية ضحاياها بالجملة. وثانياً فإننا نشهد، كما في الأربعينيات؛ إنشاء بيروقراطيات حكومية أمريكية كبيرة لمواجهة هذه التهديدات. وأخيراً، وهذا هو الأهم؛ كان هناك في السنوات الأولى للحرب الباردة إقرار واسع بأن الولايات المتحدة وحلفاءها مشغولون بصراع أيديولوجي. وقد أدرك صناع السياسة أن هذا الصراع سيدور عبر قنوات دبلوماسية واقتصادية وعسكرية ونفسية. واليوم، طبقاً لما أقرته وزارة الدفاع في «صحيفة تقرير الدفاع الذي يصدر كل أربع سنوات»؛ فإن الولايات المتحدة متورطة في «صراع مسلح وصراع فكري في آن». صراع لا يمكن إحراز النصر النهائي فيه إلا «بإفقاد الأيديولوجيات المتطرفة مصداقيتها في نظر الأعداد الغفيرة من معتققيها الأساسيين ومؤيديها الصميين».¹

وكما هو المتبع في الحالات التاريخية المشابهة؛ فمن المهم بالطبع رصد وجوه الاختلاف والتشابه بين الماضي والحاضر. وبوصفه دولة أمة؛ كان للاتحاد السوفياتي مصالح ينبغي حمايتها، وحدود جغرافية محددة، وبنية حكومية واضحة. أما اليوم، فإن الولايات المتحدة، على العكس من ذلك؛ تواجه ممثلين لا يشكلون دولة محددة المعالم ولا يسيطرون على أرض (وإن كان بعضهم قد استطاع أن يؤسس ملاذات خارج سيطرة الدول المضيفة)، ويرفضون قواعد النظام الدولي، ولا يمكن التعامل

(1) U.S. Department of Defense, *Quadrennial Defense Review Report*, February 6, 2006, pp

سعيهم بوسائل ردع اعتيادية. ويندخص الجدول التالي الفروق الأساسية بين بيئة حرب الباردة، وبيئة العام الإسلامي حاليًا:

الشرق الأوسط (اليوم).

الحرب الباردة.

تاريخيًا ليس قويا

قوي تاريخيًا.

دور المجتمع المدني:

ولكنه أخذ في التطور

يُنظر إلى ترويج الولايات المتحدة للديمقراطية وبناء شبكات الاعتدال، به اسطة شركائها في أمور الأمن من أصحاب السلطة بمنطقة الشرق الأوسط؛ باعتبارها تهديدًا للاستقرار.

عداوة معلنة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. اجتماعات الغربية مفضّله.

العداوة بين الولايات المتحدة والحكومة المستهدفة أو المجتمع المستهدف:

لا يُنظر للولايات المتحدة على أنها قوة تحرير.

اعتُبرت الولايات المتحدة في أوروبا الغربية: قوة تحرير.

الروابط الثقافية

والتاريخية:

أبدولوجية

الخصم.

قوية

علمانية .

ضعيفة.

ذات أسس ديني.

فضفاضة أو غير خاضعة لسلطة مركزية.

محكومة مركزيًا.

طبيعة الشبكات

امعارضة:

أكثر تعقيدًا.

أقل تعقيدًا

تحديات السياسة:

برامج الولايات المتحدة للتعامل مع العالم الإسلامي

في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية؛ وُجِّهَ كثير من الموارد والانتباه لتأمين المواطنين الأمريكيين في أراضيهم. وإلى جانب إدراك أن محاربة الإرهاب لا تقتصر على تقديم الإرهابيين إلى العدالة، وإضعاف قدرتهم على العمل؛ كانت هناك جهود متزامنة لفهم أسباب الإرهاب الأساسية، والتعامل معها. وقد عرضت الوثيقة الخاصة بإستراتيجية التأمين الوطنية، في سبتمبر ٢٠٠٢م؛ تصورًا دقيقًا للتأمين يُبرز نتائج الأوضاع الداخلية في الدول الأخرى، وبخاصة غياب الديمقراطية. وقد كان من الضروري التأكيد على هذا الموضوع على مدار السنوات التالية؛ بدءًا من تقرير لجنة التحقيق في أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ووصولًا إلى أكثر الأمور إثارة: خطاب الولاية الثانية للرئيس بوش.

وبسبب الموقع البارز الذي يحتله «جدول أعمال الحرية» للرئيس بوش في عدد من الوثائق والخطب المثيرة للانتباه؛ يمكن القول بأن هذا الجدول هو «إستراتيجية مختارة» تتبعها الولايات المتحدة في الحرب العالمية ضد الإرهاب. ومع ذلك لم بر حتى الآن إجماعًا على الكيفية التي يتم بها تحديد الحلفاء في «حرب الأفكار» ودعمهم. وتحديدًا فليس هناك سياسة أمريكية صريحة، في الوقت الحالي؛ للمساعدة على إنشاء شبكات اعتدال إسلامية، رغم أن النشاط الخاص بإنشاء مثل تلك الشبكات يشغل مكانه الآن كنتيجة ثانوية لبعض برامج الدعم الأمريكية. وفي القلب من الخطة التي نقترحها؛ إدراج بناء شبكات اعتدال إسلامية كهدف صريح لبرامج حكومة الولايات المتحدة.

ومن الممكن إطلاق عملية بناء شبكات الاعتدال على ثلاثة مستويات: الأول دعم الشبكات الموجودة، والثاني تحديد الشبكات الكامنة ومساندتها في بدايتها وأثناء نموها، والثالث المساهمة في تعزيز الظروف المهيئة للتعددية والتسامح، والملائمة لنمو تلك الشبكات. ورغم أن هناك عددًا من برامج الحكومة الأمريكية الفعالة على المستويين الأولين؛ فإن معظم الجهود الأمريكية حتى الآن تقع في نطاق

المستوى الثالث، ويرجع ذلك جزئيًا إلى اختيارات التنظيمية؛ ففي كثير من مناطق العالم الإسلامي لا يوجد إلا القليل من التنظيمات المعتدلة، التي يمكن للولايات المتحدة المساهمة فيها. وفضلًا عن ذلك، يجب على الولايات المتحدة، عند تشكيل شبكات معتدلة؛ أن تتصارع مع بيئات اجتماعية وسياسية قمعية، ودرجات عداوة متزايدة لأمريكا في أكثر أرجاء العالم الإسلامي.

وفي أكثر الأحوال؛ تتمركز معظم جهود الحكومة الأمريكية المهمة في مجالات: الترويج للديمقراطية، وتطوير المجتمع المدني، والدبلوماسية الشعبية.

الترويج للديمقراطية

تشترك الولايات المتحدة، من خلال الدبلوماسية انتقيدية؛ في حوار مع بعض الدول لأخرى، مبتكرة بعض الحوافز، مثل «تقرير تحدي الألفية»⁽¹⁾ لإغراء من تريد من الدول الالتحاق بـ«مجمع للديمقراطيات». وتركز الولايات المتحدة، سرًا وعلانية؛ على فوائد التمسك بقيم الديمقراطية الليبرالية من مساواة وتسامح وتعددية، وحكم بالقانون، واحترام لحقوق الإنسان. وهذا التركيز على القيم الديمقراطية من شأنه أن يساهم في تطوير بيئة سياسية واجتماعية تُسهّل إنشاء شبكات اتصال بين المعتدلين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن لكل من وزارة الخارجية و«الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية»⁽²⁾ خطط خاصة لترويج الديمقراطية. ولترجمة هذه الأهداف السياسية إلى واقع؛ فإن وزارة الخارجية و«الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» تتعاونان مع عدد من المنظمات غير الحكومية، وعلى رأسها «الصندوق الوطني للديمقراطية»⁽³⁾.

(1) The Millennium Challenge Account.

(2) The U.S. Agency for International Development (USAID).

(3) The National Endowment for Democracy (NED)

و«المعهد الجمهوري الدولي»، و«معهد نديمقراطي الوطني» و«مؤسسة آسيا»، و«مركز دراسة الإسلام والديمقراطية»، وجميعها منظمات غير ربحية تقوم بحكومة الولايات المتحدة.

ورغم أن «مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية» ليست أكبر برامج التعامل مع العالم الإسلامي، فإنها تمثل محاولة للتحرر من الأساليب التي كان معمولاً بها قبل الحادي عشر من سبتمبر. وتقيم «مبادرة الشراكة» برامجها على أربعة أسس تتعلق بمضمون الإصلاح السياسي، والإصلاح الاقتصادي، والتعليم، وتمكين المرأة. وهي تدعم المنظمات الأهلية غير الحكومية بشكل مباشر، وعلى أسس أكثر ابتكاراً ومرونة. وبوصفها إدارة جديدة داخل «مكتب شؤون الشرق الأدنى»⁽¹⁾ بوزارة الخارجية، فإن «مبادرة الشراكة» قد صُمِّمت بغية الابتعاد عن أسلوب التعاون التقليدي بين الحكومات. وذلك من خلال الاعتماد على المنظمات الأمريكية غير الحكومية، كمتعاقدين تنفيذيين؛ لمنح هبات صغيرة ومباشرة للمنظمات الأهلية غير الحكومية، في إطار الأسس الأربعة المذكورة.

وفي عام ٢٠٠٤م، حاولت الولايات المتحدة، بالتعاون مع شركائها في مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى (G8)، انتهاج أسلوب متعدد الأطراف مع إطلاق المبادرة الموسعة الخاصة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا (BMENA). وفي صيف ٢٠٠٦م، شرعت هذه المبادرة في محاولة تكرار نموذج «مؤسسة آسيا»، وهي أنجح منظمة غير حكومية في دعم البرامج الخاصة بتطوير مؤسسات المجتمع المدني؛ بعد تعديلها لتناسب ظروف منطقة الشرق الأوسط.

(1) The International Republican Institute (IRI), The National Democratic Institute (NDI), The Asia Foundation, and The Center for the Study of Islam and Democracy (CSID).

(2) Bureau of Near Eastern Affairs (NEA).

تطوير المجتمع المدني

تمضي عملية الترويج للديمقراطية مع تطوير المجتمع المدني يداً بيد. والواقع أن كثيرين، في الميدان الأكاديمي وعالم السياسة، يعدّون المجتمع المدني خطوة تمهيدية لا بُدّ منها للديمقراطية. يُشير المجتمع المدني، في معناه الأوسع، إلى مجموعة من المؤسسات والقيم تؤدي، في ذات الوقت، دور الحجز و لرباط المحكم بين الدولة والأفراد ولأسر والقبائل ويبرّر المجتمع المدني حين تستطيع المنظمات المدنية والاجتماعية التطوعية (كائنات غير الحكومية) لوقوف بوجه قوى الدولة. وبينما يتطور المجتمع المدني بأكبر قدر من اليسر في ظل الأنظمة الديمقراطية، فإن تطوره يظل ممكناً ومرغوباً فيه بنفس الوقت في الدول غير الديمقراطية، وكذلك دول ما قبل الديمقراطية.

إن تطور المجتمع المدني وبناء الشبكات مترابطان ترابطاً وثيقاً؛ فكلّهما يقوّى الآخر، ويعتمد عليه. ومن الناحية النظرية؛ فحين يظهر المجتمع المدني تتبّعه الشبكات المعتدلة، والعكس بالعكس. أما من الناحية العملية؛ فإن جهود الولايات المتحدة في تطوير المجتمع المدني أوسع من محاولات ترويجها للديمقراطية. إذ تشمل تلك الجهود جميع البرامج المصممة للترويج للديمقراطية، إلى جانب تلك المصحوبة بتوصيات لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بالديمقراطية في حد ذاتها. وهذه تشمل برامج الترويج للاستثمار الاقتصادي، ووسائل الإعلام المستقلة والمسوّقة، وحماية البيئة، وحقوق الأقليات أو الجنسين، وتوفير الرعاية الصحية والتعليم. وهذا النهج الرحب بعيد النظر. يبنى الديمقراطية والقيم الليبرالية تدريجياً من خلال جهود تأسيسية وعملية. وتشكل مثل هذه الإستراتيجية تحدياً لإجراءات التشغيل الغالبة لدى حكومة الولايات المتحدة، ولاسيما وزارة الخارجية؛ التي تركز تقليدياً على الارتباط بالحكومات.

ويواجه العمل على الترويج للديمقراطية وبناء المجتمع المدني عقبتين أساسيتين؛ هما: المقدومة النشطة من جانب الأنظمة الشمولية، وانعدام معايير الملموسة

لقياس الأداء. وتتبدى مقاومة الحكومات في القوانين التي تُحرّم إنشاء المنظمات غير الحكومية أو قبول الدعم الخارجي، وكذلك المتابعة الصارمة لنشاط منظمات غير الحكومية، إلى جانب ما وقع مؤخراً من طرد الموظفين (كما حدث في البحرين)، وتعليق للفعاليات (كما هو الحال في مصر).

وعلى صعيد الدبلوماسية العلنية تجتهد وزيرة الخارجية^(١) «كوندوليزا رايس» في تحويل وزارة الخارجية، والحكومة الأمريكية بوجه عام؛ إلى اتباع «الدبلوماسية التحويلية»، التي يستعين فيها موظفو الحكومة الأمريكية بالدبلوماسية العلنية في التخطيط والتنفيذ السياسيين جميعاً. لكن في نطاق الحكومة، تظل غايات السياسة العامة متنوعة. ولا جرم بعدها أن تكون آثارها أبعد الآثار عن التحديد وأعصاها على القياس.

وفي مقدمة الوسائل التي تنقل الدبلوماسية العلنية إلى العالم الإسلامي يأتي المذيع وقنوات التلفاز الفضائية، وبالذات راديو «سوا» وشبكة تلفاز الشرق الأوسط الأمريكية «الحرّة». وبينما تُنقَد «الحرّة» لعجزها عن اكتساب موطن قدم لها في السوق الإعلامي، نجد راديو «سوا» ناهجاً إلى حدٍ معقول في اجتذاب جمهور من المستمعين. ومع ذلك، فإن النجاح في اكتساب جمهور من المستمعين لا يُترجم بوضوح إلى مكاسب نهائية في مجال الاعتدال العام، أو في أشكال ملموسة من بناء المؤسسات المعتدلة. وبرغم التكلفة الباهظة لتشغيل راديو «سوا» وفضائية «الحرّة» (٧٠٠ مليون دولار سنوياً، أي ما يوازي عشرة أضعاف المبلغ المخصص لمبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية)؛ فمن غير الواضح ما إذا كان أي منهما قد استطاع أن يُعيد تشكيل مواقف العالم الإسلامي، على نحو إيجابي؛ من سياسات الولايات المتحدة.

(١) لسابقة! أو الأسبق! (الذشر)

خارطة طريق لبناء شبكات اعتدال

بعد مراجعة الإستراتيجيات، التي كان لها أكبر الأثر في تكوين مجموعة قوية تتمتع بالمصداقية من معتقي القيم البديلة، والمنشقين المؤثرين، الذين أمكن الاعتماد عليهم أثناء الحرب الباردة؛ قمنا بعمل فحص شامل لتكوين الفكري والتنظيمي للعلم الإسلامي. وبالتوازي قمنا بتقييم جهد الدبلوماسية العلنية الحالي، الذي تضطلع به الحكومة الأمريكية لإعادة صياغة الخطاب السياسي في الشرق الأوسط. وفي هذا البحث حددنا طريق التنفيذ الذي سنُفَصِّل الكلام عنه لاحقاً.

والخطوة الأولى بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة، وحلفائها؛ هي اتخاذ قرار ببناء شبكات اعتدال، وبناء صلة صريحة بين هذا الهدف وبين إستراتيجية الولايات المتحدة وبرامجها الإحالية. ويتصبّب التنفيذ الفعّال هذه الإستراتيجية خنق بنية مؤسساتية، داخل حكومة الولايات المتحدة؛ توجّه هذا الجهد وتدعمه وتلاحظه وتراقبه باستمرار. وفي إطار هذه البنية، لا بد أن تُوفّر حكومة الولايات المتحدة الخبرة اللازمة، والقدرة على تنفيذ الإستراتيجية، التي تتضمن

١ مجموعة من المعيير الدائمة لتطور والتحسّن تميز بين المعتدلين الحقيقيين، وبين الانتهريين والمتطرفين الذين يتظاهرون -لاعتدال، وكذلك بين العلمانيين الليبراليين وبين العلمانيين التابعين للسلطة. وتحتاج حكومة الولايات المتحدة إلى التحي بالقدرة على اتخاذ قرارات وقتية بغية القيم، عن علم ولأسباب مرحية؛ بدعم أفراد خارج هذه الدائرة تحت ظروف معينة.

٢- قاعدة معلومات دوية خاصة بالشركاء (من أفراد أو جماعات أو منظمات أو مؤسسات أو أحزاب... إلخ).

٣- وسائل لمراقبة البرامج والخطط والقرارات، وتحسينها ومتابعتها. وينبغي أن يتضمن هذا وجود نظام تقييم يسمح بتلقي مشاركات وتصحيحات الأفراد، الذين ثبت أنهم جديرون بالثقة الشديدة.

ويمكن في البداية أن يتركز الجهد الخاص ببناء الشبكات على جمعة كنواة؛ تتكون من شركاء موثوق بهم ومعروف في التوجه الأيديولوجي، مع التوسع انطلاقاً من هؤلاء (على طريقة المنظمات السرية). وما إن يتم التأكد تماماً من توجّه أية منظمة جديدة يُتَوّى تمجيدها؛ حتى يصبح ممكناً للولايات المتحدة البدء في رفع مستويات العمل الذاتي المستقل لها على المستوى المحلي.

يدعو أسلوبنا المقترح إلى تغييرات جذرية في الإستراتيجية الحالية، المتسمة بالتناقص؛ في تعاملنا مع العالم الإسلامي. إذ يحدّد أسلوبنا الحالي منطقة الشرق الأوسط باعتبارها المشكلة، ويضع برامجه على هذا الأساس. إلا أن هذه المنطقة هي من الاتساع والتنوع والاعتماد، فضلاً عن وقوعها إلى حد بعيد في قبضة قطاعات غير معتدلة؛ بحيث لا تسمح بكثير من الدعاية (كما هو الحال في تجربة مبادرة الشراكة الأمريكية انشرق أوسطية). ومن الممكن أن تُستهلك مقادير كبيرة جداً من الموارد دون إحداث أي تأثير ذي بال، أو دون تأثير على الإطلاق. وبدلاً من هذا ينبغي أن تتبع الولايات المتحدة سياسة جديدة متنوعة وانتقائية. وكما حدث في الحرب الباردة؛ ينبغي أن تتجنب جهود الولايات المتحدة مركز جاذبية خصومها، وتركز بدلاً من ذلك على الشركاء والبرامج والمناطق، التي يحظى فيها دعم الولايات المتحدة بأعظم احتمال للتأثير في حرب الأفكار.

وبالنسبة للشركاء، فمن المهم تحديد القطاعات الاجتماعية التي سوف تشكل المواد الأساسية الخاصة بالشبكات المقترحة. وينبغي أن تُعطى الأولوية للفتات التالية:

- ١ - لأكاديميين والمثقفين المسلمين من العلمانيين والليبراليين.
- ٢ - علماء الدين الثبان المعتدلين.^(١)
- ٣ - نشطاء الاجتماعيين.
- ٤ - المجموعات النسائية المنخرطة في حملات المساواة بين الجنسين.
- ٥ - الصحفيين والكتاب المعتدلين.

وعى الولايات المتحدة أن تؤمن فرص الظهور و المنابر لهؤلاء الأفراد. فمثلاً؛ ينبغي على المسؤولين الأمريكيين أن يعمرو على تهيئة ريدرب جماعة للأفراد المتمين إلى هذه الجماعات، وتعريف الساسة بهم، والمساهمة في الإبقاء على الدعم والموارد الأمريكية للجهد الخاص بالدبلوماسية العامة.

وينبغي أن تُنظّم برامج لمساعدة القطاعات المذكورة آنفاً، وأن تتضمن:

١ - *التربية الديمقراطية*؛ وبخاصة البرامج التي تستعمل نصوصاً ومبادئ إسلامية، واضحة المرجعية؛ تدعم قيم الديمقراطية والتعددية.

٢ - *وسائل الإعلام*؛ ذلك أن دعم وسائل الإعلام المعتدلة أمر حيوي لمحاربة تسلط العناصر الإسلامية المحافظة والمعادية للديمقراطية على وسائل الإعلام.

٣ - *المساواة بين الجنسين*؛ فقضية حقوق المرأة هي ميدان رئيسي في حرب الأفكار داخل الاتجاهات الإسلامية، ثم إن المدافعين عن حقوق المرأة يعملون في أجواء معادية. إن تعزيز المساواة بين الجنسين عنصر حيوي في أية مشروعات تهدف إلى وضع السلطة في أيدي المسلمين المعتدلين.

٤ - *الدعاية السياسية*؛ للإسلاميين مشروعاتهم في الدعاية السياسية، واعتدلون بحاجة إلى تنظيم حملات لدعاية السياسية أيضاً. وتعود أهمية النشطاء المروجين إلى الحاجة لتشكيل البيئة السياسية والقانونية في العالم الإسلامي.

(١) تلاميذ لمفتي السابق «علي جمعة» مثلاً (الناشر)

وبالنظر إلى التركيز الجغرافي؛ فإنه نتصور أن انتقال الأولويات من الشرق الأوسط إلى مناطق أخرى من العالم الإسلامي، حيث تتوفر حرية أكبر في العمل؛ هو أمر ممكن، حيث المجال أكثر انفتاحًا للنشاط والتأثير، وفرص النجاح أكثر مواتاة وأشد وضوحًا. إن الأسلوب الحالي هو أسلوب دفاعي يقوم على رد الفعل. وعصب هذا الأسلوب هو الإقرار بأن الأفكار الرديكالية تتخلق في الشرق الأوسط، ومن هناك تنتشر إلى بقية العالم الإسلامي، بما فيه الجاليات الإسلامية في الغرب وشمال أمريكا؛ وهذا من شأنه أن يعرّف بأفكار المتطرفين في الشرق الأوسط وجهودهم، ويسعى لبلورة جهود الرد عليها. ويمثل السعي إلى عكس اتجاه تدفق الأفكار سياسة أفضل كثيرًا. ولذا ينبغي ترجمة النصوص المهمة التي يكتبها مفكرون ومثقفون وناشطون وزعماء للجاليات الإسلامية الغربية وفي تركيا وأندونيسيا وغيرها، إلى العربية؛ ونشرها على نطاق واسع. ولكن هذا لا يعني إهمال المناطق لبؤرية، بل ينبغي أن يكون الهدف هو الحفاظ على ما في أيدينا تحسبًا لأيّة فرصة قد تسنح للتقدم في أية لحظة.

وثمت بعض «شبكات الاتصال» للمعتدلين، إلا أنها عشوائية؛ وقليلًا ما تؤخذ في الاعتبار. وأفراد وجماعات هذه الشبكات، الذين لم يتم التحقق جيدًا من مصداقيتهم بوصفهم معتدلين، أو المعتدلون الظاهريون منهم؛ هؤلاء جميعًا ليسوا فقط مضیعة للموارد، بل من الممكن أيضًا أن يتحولوا إلى العمل في الاتجاه المعاكس. فائمة المساجد المقيمون في الدنمارك، والذين جعلوا من موضوع الرسوم الكاريكاتيرية حريقًا علميًا؛ كان يُنظر إليهم قَبْلًا على أنهم معتدلون، كما كانوا يتمتعون بدعم الدولة، بما في ذلك السفر وفرص إقامة شبكات اتصال. وقد كشف التدقيق بعد ذلك أن هؤلاء الأفراد لم يكونوا مُعتدلين حقيقيين قطّ.

إن الدبلوماسية العلنية متأخرة حاليًا عن اللحاق بوسائل الإعلام، وهي بحاجة إلى أن تُوليَ الظروف العصرية انتباهًا أشد. لقد كان المذيع أداة مهمة، أثناء الحرب الباردة؛ في مساعدة السكان المعزولين عن بعضهم البعض على معرفة الأخبار

بشكل أفضل. واليوم نجد أن مواطني العالم الإسلامي تنهال عليهم أخبار كثيرة تتسم غالبًا بالانحياز وعدم الدقة. وينبغي أن تكون هناك صلة أوثق بين محتوى الخبر الإعلامي من ناحية والقدرة على توصيله إلى الجمهور من ناحية أخرى. ويُعدّ راديو «سوا» وقناة «الحرّة» مُحدثين بسان الحكومة الأمريكية، لكن برغم الأموال الطائلة التي تُنفق عليهما؛ فالنتيجة هي عجزهما عن توجيه عملية صياغة مواقف الجماهير العربية من أمريكا لوجهة إيجابية. ونعتقد أنه من الأفضل توجيه الأموال المبذولة في «سوا» و«الحرّة» إلى دعم وسائل الإعلام المحلية واصحفاء المحليين أصحاب الأجندات الديمقراطية والتعددية.

ونقترح الشروع في المبادرة المقترحة بهذه الدراسة من خلال ورشة عمل تجتمع في واشنطن، أو أي مكان آخر ملائم؛ وتضم جماعة صغيرة تمثل المسلمين المعتدلين. ولسوف تُسهم هذه الورشة في الحصول على أفكارهم ودعمهم لمبادرة، وإعداد أجندة وقائمة بمن يصلحون للاشتراك في مؤتمر دولي على غرار «مؤتمر الحرية الثقافية».

وإذا نجح هذا الحدث؛ فعلينا حينئذ العمل مع المجموعة النواة على عقد مؤتمر دولي يُقام في مكان ذي أهمية رمزية للمسلمين - كقرطبة الإسبانية مثلاً - للشروع في إنشاء منظمة دائمة محاربة الأيديولوجيات الإسلامية المتطرفة.

الفصل الأول

مقدمة

تحدي الإسلام الراديكالي

اكتسبت التفسيرات المتطرفة وللمنعفة للإسلام أرضاً في كثير من المجتمعات الإسلامية خلال السنوات الأخيرة. ورغم أن هناك أسباباً كثيرة وراء ذلك، وأن مقداراً كبيراً ومتزايداً من الكنائس ماضٍ في محاولة كشفها؛ فمن الممكن تلمس لأسباب لنبوية التي لعبت دوراً كبيراً في هذا المجال. فغلبة الأنظمة السياسية الشمولية في المجتمعات الإسلامية، وخاصة العربية منها، وهُزال مؤسسات المجتمع المدني في كثير من أرجاء العالم الإسلامي، جعلاً من مسجداً واحداً المنفذ القليلة الصالحة للتعبير عن المسخط الشعبي على الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي بعض الدول الشمولية يُقدّم لمسلمون الراديكاليون أنفسهم بوصفهم البديل الصالح الوحيد لما هو موجود. وهم يشنون معاركهم في وسائل الإعلام الجُمهوريّة، وفي ساحات السياسية بدوهم، عند أو في اخفاء؛ تبعاً لدرجة القمع السياسي.

وبوجه عام، نجح الراديكاليون، بدرجات متفاوتة؛ في إرهاب أو تهميش أو إسكات المسلمين المعتدلين، الذين يُشركوننا في الأبعاد الأساسية لثقافة الديمقراطية. (١) وأحياناً، كما هو الحال في مصر وإيران والسودان؛ نرى المثقفين

(١) تشمل هذه الأبعاد دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، معرفة ما دولياً، بما فيها مساواة في حرية معاداة، وحقوق مدني، وفنون مصادر شتى عبر عرقية، ومعداة للإرهاب، والتحكم بحرية غير مدوية، وموقف من هذا في شخص حارس شعوب، حارس شعوب، عشاء عشاء في نداء إسلامي.

المسلمين المعتدلين يُقتلون أو يُكْرَهون على الفرار إلى خارج البلاد. بل لقد لجأ الراديكاليون في أندونيسيا - الليبرالية إلى حد ما - للعنف والتهديد به، لإرهاب المعارضين. وأصدر المشايخ الراديكاليون هناك فتوى تُحِلُّ قتل مُعارضٍ ليبرالي بتهمة الردة، كما هاجم أعضاء بعض الجماعات الراديكالية المباني والبيوت الخاصة بأشخاص ينتمون إلى المذهب الأحمدي^(١) المخالف، وفضّوا محاضرة عامة كان يُلقِيها الرئيس السابق «عبد الرحمن وحيد». وتصاعد الدجوى إلى هذه السياسة في الجاليات الإسلامية في الغرب، وبخاصة في أوروبا؛ حيث تلقى المسلمون البارزون من ليبراليين وعلمانيين تهديدات بالقتل.^(٢)

وفضلاً عن لجوء الراديكاليين إلى العنف، لإكراه غيرهم من المسلمين على اعتناق آرائهم الدينية والسياسية؛ فإنهم يتمتعون بميزتين خطيرتين لا يتمتع بهما المعتدلون ولا الليبراليون المسلمون: الأولى هي المال؛ فالتمويل السعودي المخصص لتصدير النسخة الوهابية من الإسلام على مدار العقود الثلاث المنصرمة^(٣) قد أثمر، بقصد أو بغير قصد؛ ترويجاً للتطرف الديني في أرجاء العالم الإسلامي. وقد أغلقت «مؤسسة الحرمين» السعودية لأن فروعها كانت تمول المنظمات المتطرفة بدءاً من البوسنة حتى جنوب شرق آسيا.

والميزة الثانية للراديكاليين هي التنظيم، فالجماعات الراديكالية قد أنشأت لنفسها شبكات واسعة، على مدار السنين؛ مغروسة بدورها في شبكة كثيفة من العلاقات الدولية. وبعض هذه الشبكات الدولية تقع تحت إشراف سعودي رسمي. وقد أُنشئت «رابطة العالم الإسلامي» عام ١٩٦٢م برئاسة مفتي السعودية، وكانت مهمتها

(١) الأحمديّة هو الاسم الإعلامي لِقِلَادِيَانِيَّة (الناشر)

(٢) "Moderate Danish Muslims 'Targets of Attacks and Death Threats," text of report by Danish Politiken Web site, BBC Worldwide Monitoring, November 22, 2004.

(٣) تعني ما بين أعوام ١٩٧١ و٢٠٠١م تقريباً. (الناشر)

نشر النسخة السعودية للإسلام في الساحة لعالمية، فضلاً عن أنها وثّقت الارتباط بين الوهابيين وغيرهم من أصحاب الاتجاهات السلفية وتضم الشبكة سوهابية أيضاً:

«الاتحاد الإسلامي العالمي بمنظمات الطلابية»^(١) و«الندوة العالمية للشباب الإسلامي»^(٢) و«رابطة الطلاب المسلمين في أمريكا الشامية وكندا»^(٣).

وهذا التفاوت في التنظيم والموارد يُفسّر لنا السبب في أن الراديكاليين، رغم كونهم أقلية صغيرة في جميع أنحاء العالم الإسلامي تقريباً؛ ذوو تأثير لا يتناسب وأعدادهم. وهذا اتفاوت بين وسائل الراديكاليين والمعتدلين يمكن أن تكون له نتائج هامة في «حرب الأفكار» الدائرة الآن في أنحاء العالم الإسلامي. ولا تستطيع الولايات متحدة. ولا الدول العربية الأخرى؛ أن تفعل شيئاً يذكر للتأثير في نتائج هذه «الحرب الفكرية» مباشرة، إذ المسلمون وحدهم هم الذين يتمتعون بمصداقية تمكنهم من التحدي الناجح للمتطرفين الذين يُسيئون للإسلام. بيد أن المعتدلين لن يستطيعوا تحدي المتطرفين بنجاح ما لم تتم تسوية أرض الملعب، وهو ما يستطيعه الغرب من خلال المساهمة في الترويج لبناء شبكات اعتدال إسلامية.

شركاء وحلفاء محتملون

الشركاء المحتملون للغرب، في الحرب ضد الأيديولوجيات الإسلامية المتطرفة؛ هم المعتدلون والليبراليون والعلمانيون من مسلمين، الذين يؤمنون بالقيم العلمية التي تقوم عليها جميع المجتمعات الليبرالية الحديثة. وحين نذكر هنا المسلمين «الليبراليين» و«المعتدلين»؛ فإننا لا نذكرهم على سبيل لتصنيف، بل على سبيل الاحتزال لتلك الجماعات التي تند العنف والتعصب، ومن ثمّ تصلح وأفرادها كشركاء محتملين

(1) The International Islamic Federation of Student Organizations.

(2) The World Assembly of Muslim Youth.

(3) The Muslim Student Association of North America and Canada.

للولايات المتحدة وأصدقائها وحلفائها في الحرب الفكرية ضد الجماعات الإسلامية المتطرفة. ويشكل التمييز بين المعتدلين الحقيقيين وبين المتطرفين المتظاهرين بالاعتدال؛ مشكلة خطيرة في البرامج الغربية الخاصة بالارتباط بالمجتمعات الإسلامية. ومن النتائج الهامة في هذه الدراسة، وهو ما لاحظ أحد المراقبين أهميته الخاصة أن الولايات المتحدة وحلفاءها يحتاجون للتوصل إلى معايير واضحة لتحديد المعتدلين الحقيقيين، وإن كانوا قد فشلوا في ذلك حتى الآن.^(١) ولنتيجة النهائية لبداية للبيان هي تسيط المسلمين المعتدلين الحقيقيين. وعندما أمل في أن تكون إحدى إنجازات هذه الدراسة الكبيرة هي وضع مجموعة معايير لتحديد المعتدلين، وهي مبسطة في الفصل الخامس.^(٢)

وفي مقال هام بجريدة «وول ستريت جورنال» في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٥م؛ ذكر الرئيس الأندونيسي السابق، والسياسي المتدين المشهور «عبد الرحمن وحيد»؛ ستة عشر جانباً من جوانب قوة المعتدلين في مواجهة التطرف الديني، وإن ذكر أن معظم هذه المزايا. رغم طبيعتها الخاسمة؛ هي في حالة كمون أو تشتت، وينبغي تعبيتها لتصير فعالة في مواجهة الفكر الأصولي.^(٣) وبوجه عام، فإن الميوليين والمعتدلين المسلمين يفتقرون إلى الأدوات التنظيمية، التي يواهبون بها الراديكاليين مواجهة فعالة. ويُقرُّ معظم الليبراليين المسلمين بأنه لا توجد حركة إسلامية ليبرالية، بل مجرد أفراد مُعزلين ومحاصرين في الغالب. ويرى كثير من المعتدلين المسلمين أن بناء شبكات مُعتدلة وبيبرالية أمر أساسي في عملية استرداد الإسلام من أيدي الراديكاليين ويتمثل الترياق الشافي من الراديكالية في استخدام نفس الأساليب

(١) Hillel Fradkin, review of report, October 2006.

(٢) هناك من يعترض على استعمال مصطلح «معتدلين»؛ مُفصلاً وصعوباً بأنهم: مسلمون «يتمون إلى تيار الرئيسي»، على أساس أن الولايات المتحدة ليست في موقع تُنصح بها أن تحدد من هم مسلمون الظهور، ومن هم غير ذلك. ومع هذا، ففهم المشكلة سوف يوحى في تحديد من يتمي إلى «تيار الرئيسي» ومن لا يسمي إليه. ومفصلاً عن ذلك، فقد تنبأ ظروف لا يكون فيها «التيار الرئيسي» مُعتدلاً.

(٣) Abdurrahman Wahid «Rights and vs. Wrong Islam» *The Wall Street Journal* December 30 2005.

التنظيمية التي يستخدمها الراديكاليون؛ كإنشاء شبكات، لاتصالات افغالة، لنشر التفاسير المستنيرة والمعتدلة للإسلام.

إن امشكة الأساسية هي أن المعتدين يفتقرون إلى اموارد المالية والتنظيمية لإنشاء هذه الشبكات بأنفسهم، والباعث لمبدئي لإنشائها يستلزم مُحفزًا خارجيًا. وإذا كن بولايات المتحدة دورًا هام في تمهيد التربة للمعتدين، فهي عملية تعترضها عقبات طبيعة الحال. وفي احزاء كثيرة من العالم الإسلامي لا يوجد سوى قلة من الشبكات و تنظيمات التي ستطيع الولايات المتحدة المشاركة فيها. كذلك هناك من يزعم أن بولايات المتحدة، بوصفها بلدًا ذا عالبة غير مسلمة؛ لا تتمتع بالمصداقية اللازمة للتحفيز الناجح لشبكات اعتدال إسلامية، وبالتأكيد لا ينبغي التهوين من شأن العقبت، التي تؤثر بقوة في التطورات السياسية والاجتماعية خارج الولايات المتحدة. ومع هذا، فإن لدى الولايات المتحدة خبرة كبيرة، تعود إلى الحرب الباردة؛ في رعاية الشبكات التي يلتزم أصحابها بأفكار الحرة والديمقراطية. وم نحتاجه في هذه مرحلة هو استخلاص الدروس من تجربة الحرب الباردة، وتحديد مدى صلاحيتها لظروف العالم الإسلامي اليوم، ورسم «خارطة طريق» لبناء شبكات اعتدال وتحالفات إسلامية معتدلة.

وهناك باحثين، مثل «روبرت ساتلوف»، قدّموا اقتراحات مفيدة عن كيفية «مد يد العون» إلى حلفاء الأمريكيين في الحرب ضد الأيديولوجيات الإسلامية الراديكالية.⁽¹⁾ كذلك لسنا أول من اقترح اتخاذ حرب الولايات المتحدة الباردة

(1) Robert Satloff, *The Battle of Ideas in the War on Terror* Washington, D.C Washington Institute for Near East Policy, 2004, pp. 60- 69

وبقدم ساتلوف ثلاثة اقتراحات عامة: الأول أن تجلّد بولايات المتحدة الحلفاء المحليين، الذين يمكن تنظيمهم تحت مظلة جماعية هدفها معارضة الأفكار الإسلامية المتطرفة، وبمعهم وانثاء رة بقوي الولايات المتحدة شرعاءها في معركتهم ضد المذ الصاعدا للتحظّيت الإسلامية غير الحكومية (NGOs) وقد صارت هذه المنظمات الإسلامية تحت غطاء تقديم خدمات الاجتماعية لمجتمعات المحلية؛ طريقًا واسعًا لنشر لفكر وإرهاب الديني في رحاء العالم الإسلامي. والثالث هو توفير قرص تعليمية للشباب المسلم، مع تركيز خاص على سعة الإنكليزية. وس شأن المعرفة العملية بالإنكليزية أن تصح للشباب المسلم مائدة يُطل منها عن العالم، وتنتج به لافتراب من مصادر إعلام عالمية، بدلًا من الاكتفاء بالمحلي فقط.

مثلاً يُتخذ في إنشاء شبكات الاتصال. ففي مقال له يورد «وليم رَف» بعض وسائل الدبلوماسية العامة التي استخدمتها وكالة المعلومات الأمريكية (USIA) خلال الحرب الباردة، موضحاً كيفية الانتفاع بها الآن.⁽¹⁾ وكما فعلنا؛ يرى «ديرك كينان» أن الطريق الصحيح هو بناء منبر عالمي للمسلمين المعادين للأيديولوجيات الإسلامية المتطرفة؛ شبيه بالمنظمات المناهضة للشيوعية في غرب أوروبا خلال الحرب الباردة.⁽²⁾ ومع هذا، فهناك آخرون لا يرون أهمية لتطوير المجتمع المدني في إنهاء الحرب الباردة.⁽³⁾

وفي هذه الدراسة نتبع كيف تم بناء الشبكات أثناء الحرب الباردة، وكيف حدّدت الولايات المتحدة شركاءها ودعمتهم، وكيف حاولت تجنب تعريضهم للخطر. كم نُحلّل أوجه التشابه والخلاف بين بيئة الحرب الباردة وبين معركتنا اليوم مع الراديكالية الإسلامية. وبعد تحليل إستراتيجيات الولايات المتحدة، وبرامجها الخاصة في التعامل مع العالم الإسلامي؛ نقدم خارطة طريق لإنشاء شبكات ومؤسسات اعتدال إسلامية في مناطق مختلفة من العلم الإسلامي.

(1) William Rugh, «Fixing Public Diplomacy for Arab and Muslim Audiences,» in Adam Garfinkle, ed., *A Practical Guide to Winning the War on Terrorism*, Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 2004, pp. 145-162.

(2) Derk Kinnane, «Winning Over the Muslim Mind,» *The National Interest*, Spring 2004, pp. 93-99.

(3) عى سبيل المثال، يقول جيفري كوشناتين: «من وجهة النظر لغربية لأوروبا، نود دعم جهود الترويج للديمقراطية بعد 1989م. هو في مقام الأول أمر فوقي يتعلق بالحكم، فأصابع احفقيون ستاريخ، حسب هذا الفهم؛ كانو موحدين في كرمهم لا في شوارع وارمو أو بودست، وثمة ثولا عزم رئيس سوفيتي أملاك، ميخائيل جورباتشوف؛ على إب الحرب الباردة، لم يكن ليوجد منفذ في الشرق أي أن الرعاء السيسير ولبلومسيين، لا المتطهرين؛ هم الذين أخذوا، شعير في نظم الحكم»:

- Jeffrey Kopstein, «The Transatlantic Divide over Democracy Promotion» *The Washington Quarterly*, Vol. 29, No. 2, Spring 2006, p. 97.

الفصل الثاني

خبرة الحرب الباردة

لا تزال جهود الدعاية والدمج الثقافي، التي اضطلعت بها الولايات المتحدة وبريطانيا أثناء فترة الحرب الباردة؛ دروساً قيمة بالنسبة إلى الحرب الدولية على الإرهاب. ففي مُستهل الحرب الباردة لم يعتمد الاتحاد السوفييتي على ولاء الأحزاب الشيوعية في غرب أوروبا فحسب (كان بعضها أكبر الأحزاب وأفضلها تنظيمًا في بلاده، وبدأ أنه يوشك على الوصول إلى السلطة بالوسائل الديمقراطية)، بل على عددٍ موفور من المنظمات كاتحادات العمال، ومنظمات الطلبة، والجمعيات الصحفية، والتي منحت العناصر المدعومة من الاتحاد السوفييتي سلطةً فعلةً على قطاعات هامة في المجتمع. وخارج أوروبا الغربية، كان بين حلفاء الاتحاد السوفييتي عددٌ من «حركات التحرر»، التي تُناضل ضد الحكم الاستعماري؛ ومن ثمَّ اقتضت سياسة الاحتواء التي تمارسها الولايات المتحدة (بالإضافة إلى الحماية العسكرية التي تتيحها القوات الأمريكية) إنشاء مؤسسات ديمقراطية موازية، لمنافسة الهيمنة السوفيتية على المجتمع المدني.

إستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى في بداية الحرب الباردة

بدأت الجهود الحربية ضد الاتحاد السوفييتي تقريباً في ذات الوقت الذي وُضعت فيه الإستراتيجية الكبرى للاحتواء موضع التنفيذ. ولم يكن ذلك مصادفة.

لقد تعامل «جورج كينان»، مدير تخطيط السياسات في وزارة الخارجية ومؤلف برنامج «الونغ تيلغرام» Long Telegram، الذي يعرض سياسة الاحتواء؛ وغيره من صنّاع السياسة، مع المعركة السياسية باعتبارها جزءاً من إستراتيجية أكبر للمحد من قوة موسكو ونفوذها. ومن الضروري أن نراجع بإيجاز إستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى في بداية الحرب الباردة، لنفهم تمام الفهم الإستراتيجية ونمط التفكير الكامنين خلف أنشطة الولايات المتحدة في إنشاء شبكات الاتصال.

في ١٢ مارس ١٩٤٧م، وقف «هاري ترومان» أمام إحدى جلسات الكونجرس المشتركة، ليُعلن ما صار يُعرف بـ «مبدأ ترومان». كانت الفكرة الأساسية مباشرة وبسيطة إذ كانت اليونان وتركيا واقعتين تحت ضغط شيوعي لتتصيب حكومة أكثر ودّامع الاتحاد السوفيتي. وقد استطاعت الدولتان مقاومة الضغط حتى ذلك لوقت بسبب المعونة الاقتصادية والعسكرية التي تقدمها بريطانيا لهما. إلا أن بريطانيا، نظراً لما كانت تمر به من ضائقة اقتصادية آنذاك؛ قد اضطرت لوقف المعونة. وأعرب ترومان في خطبه عن نيته في أن تتولى الولايات المتحدة تقديم الأسلحة والمعونة الاقتصادية والمشورة الحربية، التي لم تعد بريطانيا قادرة على تقديمها. بيد أن حديث ترومان لم يقف عند هذا الحد؛ إذ غلّف الرجل كلامه عبارات تشير إلى إستراتيجية أوسع لدعم «الشعوب الحرة المقاومة لسياسة الإخضاع، التي تدمرها الأقليات المسبحة أو جماعات الضغط الخارجية».^(١) ولم يكن كينان مسروراً تماماً بخطاب ترومان؛ فكتب قائلاً إنه احتج على ما فيه نظراً إلى «الطبيعة الشاملة والكاسحة للتعهدات التي تضمنتها»، فقد شعر أنها «سياسة عملية أكثر منها سياسة خاصة بطائفة من الطرُوف المعينة».^(٢) ومع ذلك، فإن هذا النوع من التصريحات الكاسحة هو بالضبط ما كان الرئيس ترومان ومساعد وزير الخارجية «دين أتشسون»؛ يؤمنان أنه سوف يحرك الكونجرس والشعب الأمريكي لمواجهة التحدي الشيوعي.

(1) David McCullough, *Truman* New York: Simon and Schuster, 1992, p. 546.

(2) George Kennan, *Memoirs: 1925-1950*, Boston: Little, Brown, 1967, pp. 319-320.

ثم تَلَّتْ مبدأً ترومان خطَّةً مارشال. وفي خطاب حفل تخرُّج الطلاب في جامعة هارفارد، في الخامس من يونيه ١٩٤٧م؛ أُعلن وزير الخارجية الأمريكية «جورج مارشال» أن أمريكا سوف تُقدِّم مساعدات اقتصادية تُعين على تعافي الدول الأوروبية، لتي ترغب في التعاون في تخطيط البرنامج الاقتصادي الموحد في أوروبا، وتنفيذه. وجنبا إلى جنب مع موظفي وزارة الخارجية؛ عرض كينان الأسباب الاستراتيجية التي دعت إلى طرح البرنامج الاقتصادي من خلال مقولة أن الانهيار الاقتصادي لأوروبا سوف يُسهِّل على الشيوعيين الاستيلاء على السلطة فيها كان كينان يعتقد أن ذلك البرنامج لا ينبغي أن يوجَّه إلى محاربة التسلُّط الشيوعي. بل لاستعادة عافية المجتمع الأوروبي الاقتصادي وحيويته.^(١)

وبعد جدل طويل، وافق الكونجرس على حصة مارشال، في سبتمبر ١٩٤٧م؛ بميزانية مؤقتة، قدرها ٥٩٧ مليون دولار؛ مساعدة للنمسا وفرنس وإيطاليا والصين.^(٢) ورغم الشروع في تنفيذ خطة مارشال، فقد كانت بداية سنة ١٩٤٨م كئيبة للولايات المتحدة؛ إذ واجهت أزميتين. في فرنس وإيطاليا؛ تهددت إستراتيجيتها للحرب الباردة. لقد رد الاتحاد السوفييتي على خطة مارشال بإنشاء مكتب الإعلام الشيوعي «الكونمفورم». وكان استيعاب الحزبين الشيوعيين في فرنس وإيطاليا داخل «الكونمفورم» إنذارًا للمسؤولين الغربيين؛ إذ بدأ الحزبان في التحريض على الإضراب وانتوقف عن العمل، لمنع حكومات بلادهما الضعيفة من الانضمام إلى خطة مارشال. ومع الانتخابات، التي كن مخططًا إجراؤها عام ١٩٤٨م في كل من فرنس وإيطاليا؛ كان هناك اختبار قوة شامل يوشك أن يقع بين القوى الشيوعية وغير الشيوعية في أوروبا الغربية.

(١) Wilson Miscamble, *George F. Kennan and the Making of American Foreign Policy 1947-1950*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1992, p. 50.

(٢) Walter I. Hason, *George F. Kennan: Cold War Iconoclast*, New York: Columbia University Press, 1989, p. 56.

وردًا على هذا التحدي؛ أصدر مجلس الأمن القومي (NSC) قرارًا برقم «٤»، يفوض فيه مساعد وزير الخارجية للشؤون العامة بتشكيل العمليات الإعلامية الأمريكية، والتنسيق بينها.^(١) وصقًا للقرار رقم «٤»؛ يترك لمساعد الوزير تحديد أفضل الاستخدامات الممكنة لجميع التسهيلات الإعلامية الأمريكية، فضلًا عن تطوير الخطط والبرامج بالتبادل بين الأقسام المختلفة؛ بغية دفع الرأي العام الأجنبي إلى الاتجاه الذي يخدم مصالح الولايات المتحدة.^(٢)

وسرعان ما وُضعت هذه الجهود موضع التنفيذ في حملة مكثفة، لنصرة الحزب الديمقراطي المسيحي على نظيره الشيوعي في إيطاليا. فمن الناحية العلنية؛ أذاع الرئيس ترومان، في «صوت أمريكا»؛ تحذيرًا بوقف المساعدات الاقتصادية إذا فاز الحزب الشيوعي في الانتخابات. كما أرسلت الولايات المتحدة المواد الغذائية، وبدأ الأمريكيان ذوو الأصول الإيطالية حملة خطابات إلى أهلهم في إيطاليا؛ يحثونهم فيها على دعم الأحزاب غير الشيوعية. ومن الناحية السرية؛ شنت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية جهدًا دعائيًا ضخمًا، زودت بمقتضاه الصحف الموالية للغرب بالمطبوعات الخبرية والإعلامية. ومن القصص التي شررتها وكالة المخابرات الأمريكية في الصحف الإيطالية: تقارير صحيحة عن وحشية القوات السوفيتية في القطاع الشرقي من ألمانيا، والانقلابات الشيوعية في بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر.^(٣) وفي يوم الانتخابات أحرز الحزب الديمقراطي المسيحي نصرًا كاسحًا؛ إذ حصد ٤٨,٥٪ من أصوات الناخبين. وبالنسبة لأعضاء إدارة الرئيس ترومان؛ كان ذلك الفوز علامة جلية على فائدة الدعاية والحرب النفسية في هزيمة التهديدات الخارجية.

(1) Gregory Mitrovich, *Undermining the Kremlin: America's Strategy to Subvert the Soviet Block 1947-1956*, Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 2000, p. 17.

(2) Edward P. Lilly, The Development of 1951, Box 22, p. 35, Records of the Psychological Strategy Board, Harry S. Truman Library.

(3) Mitrovich, 2000, p. 18.

وما إن وصلنا إلى أواخر عام ١٩٤٨م، حتى كانت الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة تشمل الاحتواء و«القوة المضادة» (تُمارَسُ الضغط على الاتحاد السوفيتي بعدة طرق بُغْيَةُ القضاء على ميوه التوسعية). وتدور هذه الإستراتيجية على محورين: تقوية أوروبا الغربية (وغيرها من المناطق فيما بعد) لتثبيط محاولات الاتحاد السوفيتي في التوسع، وممارسة الضغط ضد تسلُّط الاتحاد السوفيتي على شرق أوروبا. كان مخططاً تنفيذ هذه الإستراتيجية من خلال الأنشطة الاقتصادية (كخطة مارشل) والعسكرية (كالتنو وغيره من التحالفات العسكرية) والدبلوماسية والمعلوماتية.

الحرب السياسية

حدد كينان برنامجه الخاص بالحرب السياسية في مذكرة بعث بها إلى مجلس الأمن القومي في مايو ١٩٤٨م. 'ورغم احتواء لمذكرة على بعض النقاط التي تتجاوز كثيراً موضوع الإعلام وعمليات إنشاء لشبكات؛ فإن برنامج كينان يستحق الذكر هنا، لتتسع رؤيتنا دور الحرب السياسية في إستراتيجية الولايات المتحدة في المراحل الأولى للحرب الباردة. يقول كينان في مذكرته مُعرِّفاً الحرب السياسية: «الحرب السياسية هي التطبيق المنطقي لمذهب كلاوزفيتز في أوقات السلام. وفي أوسع تعريفاتها؛ فإن لحرب السياسية تعني توظيف كل الوسائل التي تمتلكها الدولة، ما عدا الحرب؛ لتحقيق أهدافها القومية. وهذه الأنشطة سرّية وعلنية على حدٍّ سواء. تشمل الأنشطة العلنية التحالفات السياسية والإجراءات الاقتصادية والدعاية البيضاء، إلى جانب عمليات سرّية مثل الدعم الخفي للعناصر الأجنبية

(1) Policy Planning Staff to National Security Council, «Organized Political Warfare,» 4 May 1948, Record Group 273, Records of the National Security Council, NSC 10/2. National Archives and Records Administration.

الصدقية، والحرب النفسية والدعاية السوداء، وصولاً إلى تشجيع المقاومة السرية في الدول المعادية».^(١)

وقد ذكر كيان أن الولايات المتحدة كانت مُنخرطة فعلياً في مثل تلك الأنشطة من خلال مبدأ ترومان وخطة مارشال، اللذين تم تنفيذهما رداً على جهود «الحرب السياسية السوفيتية العدوانية». ومع ذلك فشلت الولايات المتحدة في تعبئة كل الموارد المطلوبة للجحاح في شن حرب سياسية سرية ضد الاتحاد السوفيتي.

وقد شمل برنامج كيندل الخاص بالحرب لسياسية أربعة أنواع رئيسة من الأنشطة: بعضها علني، وبعضها سري. وكانت لمجموعة الأولى من «إشروعات» التي تعرّض لها عبارة عن خطط لإنشاء «لجان تحرّر». وتعين على هذه اللجان أن تكون «مؤسسات أمريكية عامة» على النحو الأمريكي التقليدي. فضلاً عن «دعم عام منظم لمقاومة الاستبداد في البلاد الأجنبية». كان الهدف منها ثلاثياً: العمل باعتبارها «بؤراً للأمر القومي» لللاجئين السياسيين من الكتلة اسوفيتية، وتوفير «الإلهام من أجل استمرار المقاومة لشعبية في نطاق الكتلة الشرقية»، و«العمل كنواة محتملة لجميع حركات التحرر عند نشوب الحرب».^(٢) وقد وصف البحث هذه الجهود بأنها «عملية عندية في الأساس ينبغي توجيهها سراً، وإن أمكن تلقيها لمساعدة من الحكومة». وتم التخطيط على أن يُترك تنظيم هذه اللجان إلى «مواطنين أمريكيين، من غير الموظفين الحكوميين؛ ممن يُرتق بهم». وذلك لتجنيد بعض «لزعماء اللاجئيين»، و«تيسير سبل الكتابة والخطابة» هؤلاء الزعماء اللاجئيين؛ للإلقاء عليهم أحياء كشخصيات عامة في أوطانهم. كانت هذه المجموعة الأولى من البرامج هي مصدر الإلهام بفكرة إنشاء «اللجنة القومية لأوروبا الحرة» (NCFE). كما شكّلت مبدأها التنظيمي؛ وكذلك «اللجنة الأمريكية للتحرر من البلشيفية» (Amcomlib)، والمنظمت لرعاية لـ «إذاعة أوروبا الحرة» (RFE)، و«إذاعة التحرير» (RL)؛ التي اشتهرت بعد عام ١٩٥٩م باسم «إذاعة الحرية»

(1) Policy Planning Staff, 1948.

(2) Policy Planning Staff, 1948

أم المجموعة الثانية من المشروعات، وكثير منها لا يزال سرّياً؛ فكانت أعمالاً شبه عسكرية صريحة هدفها القضاء على القوة السوقية في الكتلة الشرقية، وداخل الاتحاد السوفييتي ذاته.^(١) وكان تنفيذ تلك الأعمال يتم على أيدي منظمات أمريكية خاصة، ولها صلة بممثلين محليين سريين في البلاد الحرة. ومن خلال هؤلاء الوسطاء تُقدّم لمعونة والترجيح لحركات المقاومة العاملة وراء «الستار الحديدي».^(٢)

أم المجموعة الثالثة من المشروعات، فكان اهدف منها دعم العنصر الوطنية والمضادة للشيوعية في بلاد العالم الحر المهددة. وقد ذُكرت كل من فرنسا وإيطاليا على نحو خاص، لأنها ظلت مُضطربتين عام ١٩٤٨ م. وكانت هذه أيضاً من العمليات السرية التي ببغى فيها الاستفادة من «الوسطاء التابعين للقطاع الخاص». وقد كتب كين أنه من أهم «فصل» هذه المنظمات خاصة عن المنظمات الموجودة في المجموعة الثانية من المشروعات، والتي يمكن أن يُقصد بها المنظمات السياسية المتكلفة بتهريب السلاح إلى جماعات عملة وراء «الستار الحديدي».^(٣) وقد كانت هذه أقوى المشروعات صلة بالأنشطة الخاصة بإنشاء شبكات. وقد مُنحت مبالغ هائلة من قِبَل «مكتب التنسيق السياسي» (OPC)، ثم بعد ذلك من قِبَل «وكالة الاستخبارات المركزية» (CIA)؛ للأحزاب السياسية المناهضة للشيوعية، ولاتحادات العمال، والجمعيات لطلائية والمنظمات الثقافية. أم كيف كانت هذه الجماعات تنظّم وتموّل سرّاً؛ فهذا ما سنتفصله في القسم التالي.

أما نوعية المشروعات الرابعة والأخيرة، التي ذكرها كينان؛ فهي «الأعمال الوقائية المباشرة في البلاد الحرة».^(٤) كانت «الضرورة الملحة» هي السبب الوحيد وراء هذه

(1) Peter Grose, *Operation Rollback, America's Secret War Behind the Iron Curtain*, Boston: Houghton Mifflin, 2000, p. 98.

(2) Grose, 2000, pp. 164-168.

(3) Policy Planning Staff 1948.

(4) Policy Planning Staff, 1948.

الأعمال بُغية «احيولة دون تدمير أو تخريب الأجهزة الحيوية أو غيرها من المواد أو تصفية أو أسر الأفراد على يد عملاء الكرملين أو وكالاته»^(١) وقد بسطت الورقة أمثلة لهذا النوع من الأعمال السرية مثل: «السيطرة على أنشطة مكافحة التخريب في حقول النفط الفنزويلية»، و«تحديد الأشخاص المهمين المهددين من قبل الكرملين، والذين ينبغي توفير الحماية لهم أو نقلهم إلى مكان آخر».

وحظيت رؤية كينان للحرب السياسية بالموافقة الفائقة السرية، وأصبحت توجيهًا لمجلس الأمن القومي (NSC 10/2)^(٢). وأنشأ هذا التوجيه «مكتب المشروعات الخاصة»، الذي سرعان ما أطلق عليه «مكتب التنسيق السياسي». وكان المفترض أن تخضع أنشطة ذلك المكتب لإشراف وكالة الاستخبارات المركزية. والواقع أن المكتب، منذ عام ١٩٤٨م إلى عام ١٩٥٢م؛ كان هو قانون نفسه، وانخرط في مجموعة من الأنشطة غير التقليدية وراء «الستار الحديدي»^(٣).

الجهود الأمريكية في إنشاء الشبكات

أدار «مكتب التنسيق السياسي»، بقيادة «فرانك ويزنر» جهود الولايات المتحدة لبناء شبكات متعددة للشبوعية. وفي عام ١٩٥١م؛ تم دمج الجزء الخاص ببناء شبكات، الذي يضطلع به «مكتب التنسيق السياسي»؛ في «قسم المنظمات الدولية»

(1) Policy Planning Staff, 1948.

(2) National Security Council, «National Security Council Directive on Office of Special Projects,» NSC 10 2, June 18 1948. Record Group 223, Records of the National Security Council, NSC 10/2 National Archives and Records Administration

(3) Evan Thomas, *The Very Best Men, Four Who Dared: The Early Years of the CIA*, New York. Simon & Schuster, 1995, pp. 29-30.

وفيما بعد، أصبح كينان باقداً أساساً لسياسة الولايات المتحدة الخارجية، فحسب أن مفهومه الأصلي للاحتواء «لقد أسلخته عسكرة الصراع، وتخويل أوروبا إلى أحلاف عسكرية» ومع ذلك، وحين كينان «فتها أحدثه» خاصة بدعم أنشطة الحرب السياسية، التي ساعد على إطلاقها؛ معاً إياها أدء مهمة في صراع الولايات المتحدة لأبديوه حي مع الاتحاد السوفيتي

(IOD)، وهو قسم كامل في و«كالة الاستخبارات المركزية»؛ مخصص لتمويل الأنشطة التي تهدف للتأثير على المثقفين والعمال والطلاب الأوروبيين على كلا جانبي «الستار الحديدي».^(١) ومن أشهر المنظمات التي دعمها قسم المنظمات الدولية نذكر: «مؤتمر الحرية الثقافية»، و«إذاعة أوروبا الحرة» (REF)، و«إذاعة الحرية» (RL)، و«لجنة اتحاد التجارة الحرة» (FTUC)، و«اتحاد الطلاب الوطني» (NSA)، وكلها كانت جزءاً مما أطلق عليه «بيتر كولمان»: المؤامرة الليبرالية لكافة الاستخبارات المركزية.^(٢)

كان أحد الملامح الهامة لذلك المجهود هو الربط بين القطعين العام والخاص. وكما علّق المؤرخ «سكوت لوكاس»؛ ففي هذه «الشبكات الحكومية الخاصة» يأتي اندفاع للأعمال المناهضة للشيوعية من الطرف الخاص (لا الحكومي) في المعادلة.^(٣) وفي داخل الولايات المتحدة وأوروبا كنت هناك حركة فكرية مناهضة للشيوعية بالفعل، وبخاصة داخل اليسار غير الشيوعي. ومع ذلك، كان ثمة حاجة للمال والتنظيم؛ بئية تحويل الجهود الفردية إلى حملة متماسكة. إن وكالة الاستخبارات المركزية لم تنشئ تلك الشبكات من العدم؛ فقد ولدت من حركات سياسية وثقافية أوسع، حركات رعتها الولايات المتحدة وغيرها من الحكومات في صمت.

أولاً؛ لجان التحرر:

تركزت معظم أنشطة الولايات المتحدة الخاصة بإنشاء الشبكات، أواخر أربعينيات القرن الماضي؛ في رعاية الشبكات الديمقراطية، التي تستطيع منافسة الهيمنة الشيوعية على المجتمع المدني في أوروبا الغربية. ومع ذلك؛ كان جزء هام

(1) Tom Braden, «I'm Glad the CIA Is 'Immoral,'» *Saturday Evening Post*, May 20, 1967.

(2) Peter Coleman, *The Liberal Conspiracy: The Congress for Cultural Freedom and the Struggle for the Mind of Postwar Europe*, New York: Free Press, 1989.

(3) W. Scott Lucas «Beyond Freedom, Beyond Control: Approaches to Culture and the k in the Cold War,» *Intelligence and National Security*, Vol. 18, No. 2, Summer 2003, pp. 53-72.

من إستراتيجية الولايات المتحدة العامة للحرب الباردة هو الضغط على نظم الحكم الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، من خلال الحرب الأيديولوجية. وكانت المنظمتان الرئيسيتان المخصصتان لهذا الغرض هما «الجنة القومية للإبقاء على أوروبا حرة» (NCFE)، التي سميت بعد ذلك: «الجنة أوروبا الحرة» (FEC)، و«الجنة الأمريكية للتحرر من البشقية» (Amcomlib).

وقد شرع في تأسيس «الجنة أوروبا الحرة» على يدرئيس «مكتب التنسيق السياسي»، «فرانك ويزنر»؛ الذي وفر التمويل المبدئي للمشروع، وحشد مجموعة بهرة من الشخصيات العامة لدعمه. ومن المهم ملاحظة أن تلك الشخصيات القيادية والعامة (مثل «جون فوستر دالاس»، و«س. د. جاكسون» كبير مستشاري «دوايت أيزنهاور» للحرب النفسية إبان الحرب العالمية الثانية) كانت تبحث في ذلك الوقت بالفعل عن طرق لإنشاء جالية للأجني أوروبا الشرقية. وقد ضم مجلس إدارة «الجنة أوروبا الحرة»: «ألين دالاس»، الذي صار فيما بعد مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية، والندشر «هنري لوس»، والجنرال «لوشياس كلاي»، والسفير السابق في اليابان «جوزيف جرؤ»، والرئيس اللاحق أيزنهاور.⁽¹⁾

قُسِّمَتْ أنشطة «الجنة أوروبا الحرة» مبدئياً إلى ثلاث وحدات: كانت الوحدة الأولى حاصة بعلاقات المنفيين، وقد ساعدت على تنظيم منفيين من أوروبا الشرقية في قوة سياسية فعالة أملت «الجنة أوروبا الحرة» أن تجعل منها رمزاً من رموز المستقبل الديمقراطي لأوروبا الشرقية. وكجزء من هذه العملية؛ وقررت «الجنة أوروبا الحرة» وظائف مؤقتة للعلماء المنفيين في الجامعات الغربية، وافتتحت جامعة حرة، في ستراسبورج بفرنسا؛ لتدريب الجيل التالي من قادة أوروبا الشرقية، و دشنت سلسلة من المجلات لتحليل ما يقع من تطورات في المجتمع الشيوعي.⁽²⁾

(1) Arch Puddington, *Broadcasting Freedom: The Cold War Triumph of Radio Free Europe and Radio Liberty*, Lexington, Ky.: University Press of Kentucky, 2000, p. 12.

(2) Puddington, 2000, p. 12.

وقد أُسِّسَتْ لجان قومية لكل بلد محتل، وتكونت تلك اللجان من ست أو سبع من الشخصيات القيادية مُنْفِيَّة. لذين يمثلون اقوى والمصالح اسياسية لدولهم قس احتلال الاتحاد السوفيتي لها. وقد لعبت اللجان دور وسيلة الاتصال بين «الجنة أوروبا الحرة» وجماعات المنفيين السياسيين في الغرب، وأصبح أعضاؤها مُتحدثين باسم المنفيين في اولايات المتحدة، ومنظمين لهم. وقد ساعد هذا على استمرار تركيز الأمريكيين والغربيين على قضية لاحتلال السوفيتي لأوروبا الشرقية. وأخيراً؛ قامت ثلث اللجان بالمساهمة في إنتاج مجلات وصحف شهرية. بلغاتها الأم؛ ورعايتها.^(١)

أما الطائفة الثانية من أنشطة «الجنة أوروبا الحرة»، فتمثلها قسم الاتصالات الأمريكية. وكانت تلك لوحدة مسؤولة عن تعريف المنفيين بالثقافة والسياسة الأمريكية، وتشجيع التوصل الشخصي بينهم وبين الجمهور الأمريكي الأوسع. وهو ما كان جزءاً من برنامج واسع لتشجيع الدعم العام للأهداف الأمريكية، في بداية الحرب الباردة.^(٢)

وهناك جانب آخر من هذا الجهد هو «حملة التحرر»، التي أطلقها «دوايت أيزنهاور» بشكل رسمي في خطاب قومي بمناسبة عيد العمل عام ١٩٥٠م.^(٣) وكانت حملة التحرر عملاً يهدف إلى جمع لأموال لتشجيع الأمة الأمريكية ومؤسساتها على المساهمة في قضية الحرية في دول أوروبا الشرقية، التي تزرع تحت نير الأسر. وفي ذلك الخطاب دشّن أيزنهاور ضربة البداية بمقولته: «حارب الكذبة الكبيرة بحقيقة

(١) تُعَدُّ نِشَانُ اَلْبُلَطِيْقِ اُحَدَ اَمْثَلَةِ هَذِهِ اللِّجَانِ قَوْمِيَّةٌ، رَاجِعْ

- «Memorandum on Baltic Committees,» November 23, 1955, Box 154 Baltic Committees, Radio Free Europe Radio Liberty Corporate Archives, Hoover Institution Archives

(2) "Excerpt from Minutes of Special Meeting of the Board of NCFE Directors," August 4, 1949, Box 286, Radio Free Europe Corporate Policy 1950-1956, Radio Free Europe/Radio Liberty Corporate Archives, Hoover Institution Archives.

(3) Martin J. Medhurst, «Eisenhower and the Crusade for Freedom: The Rhetorical Origins of a Cold War Campaign,» *Presidential Studies Quarterly* Vol. 27 Fall 1997, p. 649

كبيرة^(١). كان هناك بعض الأمل في أن توفر الحملة معظم التمويل لميزانية «لجنة أوروبا الحرة». وفي خلال سنة أو اثنتين ثبت أن ذلك مستحيل؛ فظل مصدر معظم ميزانية اللجنة هو وكالة الاستخبارات المركزية. وفي الأعوام التالية أثارت حملة التحرر قدرًا كبيرًا من الجدل إذ اعتبرت غطاء لتمويل وكالة الاستخبارات المركزية لـ «لجنة أوروبا الحرة»^(٢).

كان أشهر وأهم نشاط لـ «لجنة أوروبا الحرة» هو تأسيس «إذاعة أوروبا الحرة»، التي بدأت بثها الإذاعي لشعوب أوروبا الشرقية على الموجة القصيرة عام ١٩٥٠م. كانت «إذاعة الحرية» تحت رعاية «اللجنة الأمريكية للتحرر من البلشفية» تشبه «إذاعة أوروبا الحرة»، لكنها ناطقة بالروسية (وغيرها من لغات أوروبا)، واستهدفت شعوب الاتحاد السوفيتي. لقد أتاحت هذه المحطات لمواطني الكتلة الشيوعية مصدرًا إخباريًا بديلًا. كذلك قَدِّمَت هاتان المحطتان الإذاعيتان نفسيهما للمستمعين كما لو كانتا بُنَّان من محطة إذاعية قومية في دولة حرة. وبالإضافة للأخبار؛ قدمت هاتان المحطتان قائمة كاملة لمواد إذاعية تشمل برامج ترفيهية وثقافية وتعليقات، اضطلع بإعدادها طاقم كبير اختلط فيه الأمريكيون والمهاجرون القاطنون في نيويورك وميونخ.

وبينما كانت «إذاعة أوروبا الحرة» ومحطة «إذاعة الحرية» تموَّلان على نطاق واسع من خلال وكالة الاستخبارات المركزية، كانتا كيانين جدًّا مستقلين قاما بتطوير إستراتيجيتهما الفريدة للوصول إلى جمهورهما المستهدف. وقد استطاعت «إذاعة الحرية» الوصول إلى عقل الشعب الروسي مستعينة بالعناصر الديمقراطية والإنسانية في تراثه السابق على الثورة. إذ كانت تركز دائمًا على الجوانب الإنسانية في الثقافة والتاريخ الروسيين مثل كتابات ديستوفسكي وتولستوي. ومن أجل جذب المستمعين السوفيت؛ قامت «إذاعة الحرية» بتوظيف منفين يتحدثون الروسية

(1) Medhurst, 1997.

(2) Puddington, 2000, p. 22

وغيرها من اللغات السوفيتية بطلاقة ونبرة طبيعية؛ مُستخدمين لغة معاصرة في كلامهم. كان الأمل أن يعتبر المواطنون السوفييت «إذاعة الحرية» تعبيراً صادقاً عن تطلّعهم إلى العيش في مجتمع ديمقراطي.

وبحلول ستينيات القرن الماضي؛ نجحت محط الإذاعة المذكورتان في كسب ثقة شعوب أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، كمصدرين للأخبار والتعليقات. واتضحت هذه الثقة عندما بدأت المحطتان تتسلّهن من المنشقين الداخليين، في الكتلة الشيوعية؛ وثائق تُطالب بحريات الدينية والمدنية. وقد أذاعتا هذه النصوص، ناشرين إياها على نطاق واسع، لم تكن تلك الوثائق لتحظى به لو أنها ظلت ملفات سرية. وقد وُصِفَت «إذاعة الحرية» بأنها «هيئة مسموعة» يمكن للمواطنين السوفييت أن يُعبّروا من خلالها عن أنفسهم ويتبادلوا ما لديهم من معلومات.⁽¹⁾ وبحلول الستينيات، كانت الإذاعتان، من خلال ما تذيّعانه من مواد؛ تؤديان دوراً أساسياً في المناقشات السياسية والثقافية والفلسفية التي تجري داخل الكتلة الشيوعية.

كذلك رعت «لجنة أوروبا الحرة» و«لجنة الأمريكية للتحرر من البشقية» (Amcomlib) برامج الكتب البريدية، التي كانت تُرسل المطبوعات إلى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي. لقد وضع «جورج ميندن»، رئيس «صحافة أوروبا الحرة»؛ برنامجاً لإرسال الكتب بالبريد خاصاً بأوروبا الشرقية، ومهمته توزيع مواد مصوغة تقدم «فهمً روحياً لقيم الغربية».⁽²⁾ وقد حاول ميندن، فيما اختاره من كتب؛ تجنب السياسة، مُركّزاً بدلاً من ذلك على إرسال مواد في «علم النفس والأدب والمسرح

(1) Gene Sosin, *Sparks of Liberty: An Insider's Memoir of Radio Liberty*, University Park, Pa.: Pennsylvania State University Press, 1999, p. 152

(2) John P. C. Matthews, «The West's Secret Marshall Plan for the Mind», *International Journal of Intelligence and Counter Intelligence*, Vol. 16, No. 3, July–September 2003.

والفنون المرئية» لثقفي أوروبا الشرقية ومفكرها.^(١) وقد استطاعت «صحافة أوروبا الحرة» تأمين حقوق النشر باللغات الأجنبية من الناشرين الغربيين، لكثير من الأعمال الكلاسيكية؛ لقاء رسوم زهيدة، وركز برنامج الكتب البريدية على الكتب المحظورة أو غير المتاحة في الكتلة الشيوعية، والتي لا بد أن تمرَّ غابَّ على المراقبين الشيوعيين حين تُرسل من مؤسسات أو ناشرين غربيين شرعيين، فوزع كتبًا مثل «صورة الفنان في شبابه» لجيمس جويس، و«بنين» لفلاديمير نابوكوف، و«مررعة الحيوان» لجورج أورويل، وكتاب «روبرت كونكويست» الشهير عن حملات التطهير التي قام بها ستالين، وعنوانه: «الرعب الكبير The Great Terror». ^(٢) وبنهاية الحرب الباردة قُدِّر عدد الكتب والمجلات، التي تمَّ تسريبها إلى النصف الشيوعي من أوروبا؛ بما يزيد على ١٠ ملايين نسخة أرسلت من خلال برامج الكتب البريدية.^(٣)

ثانيًا: مؤتمر الحرية الثقافية:

كان «مؤتمر الحرية الثقافية»، المؤسَّس عام ١٩٥٠م؛ واحدًا من أهم مؤسسات الحرب الباردة المناهضة للشيوعية. وقد صدرت الفكرة الأصلية، صيف ١٩٤٩م؛ عن مجموعة من المثقفين الأمريكيين والأوروبيين، منهم «ميلفن لاسكي» و«روث فيشر». لقد أراد هؤلاء المثقفون عقد مؤتمر دولي في برلين، لتوحيد مُعارضِي الستالينية في أوروبا الغربية والشرقية، وعدَّوه ردًّا على سلسلة المؤتمرات التي يراها الاتحاد السوفييتي، دعوة إلى السلام لعالمي وإدانة لسياسات إدارة ترومان؛ والتي عُقدَ أحدها في نيويورك وحضره ٨٠٠ من الشخصيات الفنية والأدبية البارزة، منهم «أرثر ميلر» و«هارون كوبلاند» و«تشارلي شابلن» و«ألبرت أينشتاين».^(٤)

(1) Matthews, 2003.

(2) Matthews, 2003.

(3) Matthews, 2003.

(4) Coleman, 1989, p. 5.

وقد ظلت الخطط الخاصة به سوف يصحح في نهاية المطاف «مؤتمر الحرية الثقافية»، سجنه البيروقراطية لبعض الوقت. كانت السلطات الأمريكية في ألمانيا تعرف بأمر هذه الخطط، إلا أنها خشيت ألا يكون لمؤتمر ترعه حكومة الولايات المتحدة مصداقية تُذكر لدى المفكرين الأوروبيين. ومن هذه الشُّعرة دَخَلَ شخصان محوريان؛ هما «ميشيل جوسيلسون» و«ميلفن لاسكي».

كان «ميشيل جوسيلسون»، الذي ولد في أستونيا ثم أمسى مواطناً أمريكياً؛ أحد موظفي الشؤون الثقافية لدى الحكومة العسكرية الأمريكية في ألمانيا. وقد شغف بفكرة عقد مؤتمر، وكان لديه خطط عظيمة لذلك. لقد أراد جوسيلسون عقد مؤتمر ثقافي وفكري يتزعزع زمام المبادرة من الشيوعيين، بإعادة تأكيد «الأفكار الأساسية التي تحكم مناخ العمل الثقافي والسياسي في العالم الغربي، ورفض التحديات الشمولية»⁽¹⁾.

وقد اقترح جوسيلسون على «مكتب تنسيق السياسات» أن تنظم المؤتمر حنة من المفكرين الأمريكيين والأوروبيين، تدعو المشاركين إليه. على أن يتم اختيار المشاركين بناءً على ثلاثة معايير: وجهة نظرهم السياسية، وشهرتهم الدولية، وشعبيتهم في ألمانيا. كان الغرض من المؤتمر تأسيس حنة دائمة تحافظ، بقدير من التمويل؛ على درجة من التنسيق لبلاغي والفكري. وقد رحب «مكتب تنسيق السياسات» بخصه جوسيلسون، ووافق على أن يخصص له ميزانية قيمتها خمسين ألف دولار.

كما كان لـ «ميلفن لاسكي» هو الآخر دورٌ في عقد المؤتمر. ولاسكي هو الصحفي الأمريكي الذي أمس «دير مونات Der Monat»، وهي صحيفة ألمانية كانت ترعاها سلطات الاحتلال الأمريكية. ففي تلك الفترة كانت الولايات المتحدة وحفاؤها منهمكين بقوة في محاولة بناء المؤسسات والثقافة الألمانية من جديد. وعسكبن بزمم التواخيص الخاصة بالمطبوعات الألمانية. وقد نجحت صحيفة «دير مونات» أيما

(1) Michael Warner, «Origins of the Congress of Cultural Freedom, 1949-1950», *Studies in Intelligence*, Vol. 38, No. 5, 1995

نجاح، وجعلت من لاسكي شخصية فكرية وثقافية رئيسية في أوروبا.^(١)

وبعد أن علم لاسكي باهتمام جوسيلسون بحطة المؤتمر؛ شرع في العمل لتوّه وهو ما كان مدعاة لشيء من القلق داخل «مكتب تنسيق السياسات»، الذي خشي أن يُعتبر وجود لاسكي، الموظف في حكومة الاحتلال الأمريكي؛ دليلاً على أن حكومة الولايات المتحدة تقف وراء الحدث^(٢). لكن ذلك لم يُعق لاسكي بأي حال؛ فقد استطاع في غمرة أشغاله تجنيد محافظ برلين الغربية وحشد من المفكرين البارزين لذلك المؤتمر.

وقد بدأ «مؤتمر الحرية الثقافية» في برلين، يوم ٢٦ يونيو ١٩٥٠م؛ بعد بدء غزو قوات كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية بيوم. وقد شهد المؤتمر اختلافاً حول كيفية مجابهة الشيوعية: فآثر البعض الهجوم العسكري على الجبهة الأمامية، في حين فضّل آخرون طريقة أمكر وأقلّ صدامية؛ إذ يتم التركيز على الإصلاحات السياسية والاجتماعية، لتقويض الجاذبية الأخلاقية التي تتمتع بها الشيوعية. وبرغم هذه الاختلافات؛ وافق المؤتمر على إصدار بيانٍ رسمي يرفض الحيادية، ويدعو إلى السلام، من خلال إنشاء مؤسسات ديمقراطية؛ ويعبّر عن التضامن مع ضحايا الدول الشمولية.^(٣) وقد وافق المجلس أيضًا على إنشاء منظمة دائمة لدعم المبادئ المتفق عليها في برلين.

كان مؤتمر برلين بداية لتحقيق هدف «مؤتمر الحرية الثقافية» الأساسي. وهو ما سيجعله سبباً لاستمرار دعمه طوال سبعة عشر عامًا. لقد كان المؤتمر يهدف إلى صياغة إجماعٍ مضاد للشمولية فيه وراء الأطلسي، يبنّي على القيم العامة لحرية

(١) Giles Scott-Smith, «A Radical Democratic Political Offensive: Melvin J. Lasky, *Der Monat*, and the Congress of Cultural Freedom,» *Journal of Contemporary History*, Vol. 35, No. 2, 2000, pp. 263-280.

(٢) Warner, 1995; Scott-Smith, 2000

(٣) Coleman, 1989, p. 31.

الفكر والبحث. ومن ثم تشكّلت لجان قومية في أرجاء أوروبا (ولاحقاً في آسيا وأمريكا اللاتينية)، وتكونت كل لجنة من مثقفين مُستقلين يرْعَوْنَ أنشطة يعتقدون بملاءمتها لدعم المبادئ العامة للمؤتمر. وكان أحد الأنشطة الرئيسية للجان القومية هو إصدار المجلات والصحف.

كانت أشهر مطبوعة يرعاها المؤتمر هي مجلة «إنكاونتر Encounter»، التي كان يحررها «إيرفنج كريستول» و«ستيفن سبندر»؛ ونُشِرَ في لندن. لقد كان المحلس يرعى «إنكونتر»، ولكنه لم يطبعها مباشرة. كذا كانت المجلة مستقلة أيضاً عن «الجمعية البريطانية للحرية الثقافية». ولأنها كانت تُقدِّم عروضاً للاتجاهات الثقافية والسياسية العلمية، من وجهة نظر بريطانية؛ فقد نالت رضى خليط من الكتاب البريطانيين والأمريكيين والأوروبيين.

لقد أصدر المؤتمر ما يزيد على اثنتي عشرة مطبوعة ثقافية حول العالم، بالإنكليزية والفرنسية والإسبانية والألمانية؛ وكانت كلها تنطلق من وجهة نظر ليبرالية مُضادة للشيوعية، وتتناول القضايا السياسية والثقافية معاً. وفي الخمسينيات وأوائل الستينيات، من القرن المنصرم؛ صارت طائفة من تلك المجلات أحظى المطبوعات في بلادها بالشهرة والجدل الدائر حولها.

كذلك عقد «مؤتمر الحرية الثقافية» مؤتمرات دولية تناولت القضايا السياسية والاجتماعية اهامة، واستهدفت خلق ساحة عالمية للنقاش. وليس مجرد توفير أداة أخرى تستخدم في الصراع الأيديولوجي ضد الاتحاد السوفيتي. كما اجتهد المؤتمر في طرح آراء بناءة عن السلوك الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، لا تتسم بكونها مجرد رد فعل ضد الشيوعية.⁽¹⁾ وقد صارت هذه المؤتمرات بؤرةً للمناقشات الفكرية، عبر الأطلنطي؛ حول الحداثة والديمقراطية والتطور التقني. فعلى سبيل

(1) Giles Scott Smith, «The Congress for Cultural Freedom, the End of Ideology and the 1955 Milan Conference. Defining the Parameters of Discourse,» *Journal of Contemporary History*, Vol. 37, No. 3, 2002, pp. 437-455.

المثال وقر أحد المؤتمرات، عام ١٩٥٥م؛ ساحة للمناظرة بين علمي الاقتصاد: «جيه كيه غالبريث» و«فريدريش فون هيك» حول الدور الصحيح للحكومة في الاقتصاد، وما إن كان لسيطرة لدولة على الاقتصاد أية علاقة بالحرية السياسية.

كذلك كن للمؤتمر نشاطه لسياسي؛ إذ نظم احتجاجات ضد اصطهاد المثقفين في الدكتاتوريات اليسارية واليمينية جميعاً. وبعد قمع السوفييت للثورة المجرية عام ١٩٥٦م؛ تحرك المؤتمر لحشد دعم دولي للكتاب والفنانين والعلماء المجرين كما قدم المعونة للاجئين المجرين، الذين فروا من البلاد؛ ولا سيما المثقفون. وبمثل عارض المجلس إيقاف نظام الجنرال فرانكو، في إسبانيا؛ لبعض الأساتذة الجامعيين عن العمل في ١٩٦٥م. واعتقال السلطات البرتغالية في موزمبيق لأحد رؤساء التحرير المعارضين للاستعمار في نفس العام.^(١)

وقد سعدت وكالة الاستخبارات المركزية «مؤتمر الحرية الثقافية» بصريقتين: الأولى هي الدعم المالي؛ فبعد مؤتمر برلين سعى المؤتمر لمواصلة أنشطته، لكنه افتقد لمصدر تمويل يعتمد عليه. لم يكن من المحتمل أن يتلقى مالاً من وزارة الخارجية الأمريكية أو الكونجرس، إذ كانت فترة محاكمات مكارثي في ذروتها، وفي مثل ذلك الجو يصعب على جماعة من يمين الوسط الحصول على تمويل علني من حكومة الولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى، كنت وكالة الاستخبارات المركزية ترغب في تمويل المنظمات الليبرالية المعادية للشيوعية، وتستطيعه. وقد ظل تمويل الوكالة سراً، حتى يحتفظ المؤتمر بمصدقيته أسم أعضائه؛ إذ كان من المستبعد أن يتعاون كثير من هؤلاء المثقفين الأوروبيين مع جماعة تتلقى تمويلًا مباشرًا من الحكومة الأمريكية.

أما الدور لثاني الذي لعبته نوكلة لإنجاح المؤتمر؛ فهو العمل على أن تكون له قيادة متمكنة ومخلصة. ففي نوفمبر ١٩٥٠م اختار «مكتب تنسيق السياسات» «ميشين جوسيلسن» لمنصب السكرتير الإداري، وهو المنصب الذي سوف يشغله

(١) Coleman, 1989, p. 244.

لستة عشر عام تالية.^(١) وقد استقل جوسيلسن من وظيفته في حكومة الاحتلال
لأمريكي بأديا، لتقلد المنصب الجديد. وهكذا؛ كن لجوسيلسن منصبان في
لؤتمر 'مُنظّم مجموعة المثقفين الدولية، وهمزة الوصل مع المصدر التمويل؛ وكالة
لاستخبارات المركزية.

ثالثاً؛ الاتحادات العمالية:

في أواخر أربعينيات القرن الماضي، شغلت اقوى الشيوعية موقعاً مُهيماً على
الحركة العمالية بأوروبا وآسيا. بن حتى في أمريكا الشمالية؛ ضم «مجلس المنظمات
الصناعية» (CIO)، وهو إحدى لمنظمات العمالية الرئيسية في الولايات المتحدة؛
عض شيوخين البرزين بين أوس جيل من قاداته. وتركزت سيطرتهم في «الجمعية
الدولية للاتحادات التجارية»، التي يسيطر عليها الشيوعيون منذ تم تأسيسها
عام ١٩٤٥م. وفي مواجهة حركة الاتحاد التجاري الشيوعي؛ ظهر «اتحاد العمال
لأمريكي» (AFL) بقيادة «جورج ميني»، والذي أسس «لجنة اتحاد التجارة الحرة»
لمساعدة الاتحادات التجارية الحرة بالخارج، وبالذات في أوروبا. كان رئيس «لجنة
اتحاد التجارة الحرة»، «غاي فوستان»؛ شيوعياً سابقاً انقلب على الحزب بعد فصله،
لمطالبته بدرجة من الاستقلال لمجموعات الاتحاد التجاري الشيوعي الأمريكية، في
أواخر عشرينيات القرن المصرم. وتبنّى فوستان وميني رؤية مشتركة لحركة دولية
لاتحادات التجارة؛ متحررة من السيطرة الشيوعية، وتحترم قواعد اقتصاد السوق
الحرة.^(٢)

وفي عام ١٩٤٥م؛ أرسل لوفستون «إيرفينغ براون» إلى باريس، لإنشاء مكتب
أوروبي لاتحاد التجارة الحرة؛ لعمل على تأسيس اتحادات غير شيوعية في فرنسا

(1) Warner, 1945

(2) Anthony Carew, *Labour Under the Marshall Plan The Politics of Productivity and the Marketing of Management Science*, Detroit, Mich.: Wayne Stat. University Press, 1987

وإيطاليا. وقد أدت هذه اللجنة عددًا من المهام منها الدعم المادي للمنشورات العمالية المعادية للشيوعية، والدعم المالي للاتحادات العمالية غير الشيوعية، والمحاولة المنظمة للتوّدّد إلى المنشقين عن الحزب الشيوعي في فرنسا وإيطاليا، وتقديم مساعدات تنظيمية وخدمات بريدية لـ «مؤتمر الحرية الثقافية»، وتأسيس شبكة للعملاء السريين في أوروبا الغربية، أما خارج أوروبا؛ فقد دشنت «لجنة اتحاد التجارة الحرة» برامج لمكافحة الشيوعية، موجّهة إلى الحركات العمالية في الهند وأندونيسيا وتايوان.^(١)

وتم تمويل أنشطة «لجنة اتحاد التجارة الحرة» بواسطة اتحاد العمال الأمريكي، وبعض الهيئات الأخرى؛ ووزارة الخارجية الأمريكية. وقد أدت الموافقة على خطة مارشال، عام ١٩٤٨م؛ إلى دعم «لجنة اتحاد التجارة الحرة» ماليًا. إذ كانت الخطة تُنصّر على استخدام ٥٪ من التمويل في الأغراض الإدارية، وإعادة إنشاء الاتحادات الأوروبية الغربية.^(٢) لم يكن لوكالة الاستخبارات المركزية أو «مكتب تنسيق السياسات» علاقة بـ «لجنة اتحاد التجارة الحرة» حتى عام ١٩٤٩م حين تم التوصل إلى اتفاق بين «مكتب تنسيق السياسات» و«لجنة اتحاد التجارة الحرة»؛ بأن تحول وكالة الاستخبارات المركزية مشروعات معينة لـ «لجنة اتحاد التجارة الحرة». ولأن أموال مشروع مارشال كانت قد بدأت بالانضوب؛ أمست «لجنة اتحاد التجارة الحرة» تعتمد بشكل متزايد على وكالة الاستخبارات المركزية في التمويل.^(٣)

وفي عام ١٩٤٩م، وتحت ضغط حكومة الولايات المتحدة؛ طهر «مجلس المنظمات الصناعية» قيادته الشيوعية وانسحب من «لجنة اتحاد التجارة الحرة». وكانت هذه هي الشرارة التي دفعت «اتحاد العمال الأمريكي» و«مجلس المنظمات الصناعية» إلى المشاركة

(1) Anthony Carew, «The American Labor Movement in Fizz and The Free Trade Union Committee and the CIA», *Labour History*, Vol. 39, No. 4, February 1998.

(2) Scott Lucas, *Freedom's War: The American Crusade Against the Soviet Union*, New York. New York University Press, 1999, p. 46.

(3) Carew, 1998.

معاً في إنشاء «الكونفدرالية الدولية لاتحادات التجارة الحرة» (ICFTU)، وهي منظمة دولية هدفها مكافحة الشيوعية، وتضم في عضويتها اتحادات تنتمي إلى ٥٣ دولة.^(١) والآن أصبحت عضوية «لجنة اتحاد التجارة الحرة» مقتصرة على المنسحبين من الجماعات العمالية، التي يسيطر عليها الشيوعيون؛ مما أضعف تأثير المنظمة إلى حد كبير.

لم تكن العلاقة بين حكومة الولايات المتحدة و«لجنة اتحاد التجارة الحرة» علاقة سلسة، بل اتسمت بخلافات قوية ومستمرة، وبخاصة بين اللجنة ووكالة الاستخبارات المركزية. وتركزت هذه الخلافات حول أمرين أساسيين: أولهما بخصوص إستراتيجية الحرب الباردة، والدور الذي ينبغي أن تتهض به الحركة العمالية فيها. لقد اعتقدت وزارة الخارجية و«مجلس لمنظمات الصناعية» أن المصاعب الاقتصادية والاجتماعية قد فتحت الباب أمام الشيوعية، وشعروا أن مقاومة الشيوعية تحتاج إلى سياسات تُعالج القضايا الاجتماعية والاقتصادية على نطاق واسع.^(٢) لكن «لجنة اتحاد التجارة الحرة» رفضت هذا الرأي؛ متصورة أن العمال يهتمون بالحرية أكثر مما يهتمون بأمور الطعام وشراب. كان رأيها أن استهواء الشيوعية لمعتنقيها يتعدى القضايا الاقتصادية الخنصة. وطبقاً لـ «لجنة اتحاد التجارة الحرة»؛ فإن محاربة الشيوعية تستلزم مواجهتها مباشرة في كل مناحي الحياة، وهو ما يعني، بالنسبة للحركة العمالية؛ الانخراط في كثير من الأعمال التي تحزب الاتحادات الشيوعية بشك مباشر، وتشجع الاتحادات البديلة غير الشيوعية.^(٣) وبجانب الدور المتنامي الذي اضطلع به «مجلس المنظمات الصناعية» داخل الحركة العمالية الدولية، أدى صراع التوجهات الإستراتيجية إلى وقوع احتكاك بين «لجنة اتحاد التجارة الحرة» ووكالة الاستخبارات المركزية، خلال الفترة المبكرة من الحرب الباردة.

(1) The AFL and CIO formally merged into the AFL-CIO in 1955.

(٢) Anthony Carew, «The Politics of Productivity and the Politics of Anti-Communism: American and European Labour in the Cold War,» *Intelligence and National Security* Vol. 18 No. 2, Summer 2003, pp. 73-91.

(3, Carew, 2003.

أما الخلاف الآخر بين وكالة الاستخبارات المركزية و«لجنة اتحاد التجارة الحرة»؛ فيدور حول تعيين المسؤول عن توزيع التمويل. وقد أبدى لوفستون وبراون وآخرون، بصراحة؛ انتقاداتهم لسياسة وكالة الاستخبارات المركزية تجاه النقابات العمالية في أوروبا. فقد عَدَّ لوفستون موظفين انذين تلقوا تعليمهم في جامعت القمه (Ivy League) مجرد هواة حين يتعلق الأمر بمكافحة الشيوعية داخل الحركة العمالية، وأسقطهم من الاعتبار على أساس أنهم «أولاد صغر». ^(١) لقد كان يريد من وكالة الاستخبارات المركزية أن تزود «لجنة اتحاد التجارة الحرة» بمنح كملة، وتسمح لها بالقيام بعمليات كلها رأت ذلك مناسباً. من ناحية أخرى؛ رأت وكالة الاستخبارات المركزية أن «لجنة اتحاد التجارة الحرة» شديدة التصُّب وخارج السيطرة. ورغم علاقتها العصفه؛ واصلت وكالة الاستخبارات المركزية دعمها لـ«لجنة اتحاد التجارة الحرة» حتى عام ١٩٥٧م، عندما شرعت «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» (USAID) بتمويل الأنشطة العمالية خارج البلاد.

رابعاً؛ المنظمات الطلابية:

من المحتمل أن يكون أكثر أنشطة الحكومة الأمريكية، في إنشاء الشبكات؛ إثارة للجدل هو دورها في تمويل «اتحاد الطلاب الوطني»، والذي تم الكشف عن أنشطته السرية في مجمة «رامپرتس Ramparts» عام ١٩٦٧م. ^(٢) وقد أدى الكشف عن تلك الأسرار إلى تحقيقات قادت بدورها إلى الكشف عن عشرات العمليات السرية المماثلة، التي يُديرها قسم المنظمات الدولية التابع لوكالة الاستخبارات المركزية. ومن بين العلاقات التي تم كشفها؛ دَعُمُ الوكالة لـ«مؤتمر الحرية الثقافية»، وصلاته بمجموعات الاتحاد. وقد قوض هذا الكشف، وبشكل فعّل؛ محاولات الوكالة

(1) Carew, 1998

(2) Michael Warner, «Sophisticated Spies: CIA's Links to Liberal Anti-Communists 1949-1960», *International Journal of Intelligence and Counter Intelligence*, Vol. 9, No. 4, Winter 1996-1997, p. 425

سرية لمواجهة منظمات للجهة السوفيتية في قطاعات الشباب والعمال والمثقفين، والفنانين والصحفيين والأكاديميين.

لقد تدخلت الوكالة في منظمات الشباب مدفوعةً بكثيرٍ من الأسباب المشابهة لتلك التي دفعتها لتدخل في محلات المجتمع المدني الأخرى. ففي أواخر أربعينيات القرن الماضي؛ احتكر الاتحاد السوفيتي المنظمات الدولية الخاصة بالطلاب والشباب. كان «الاتحاد الدولي للشباب الديمقراطي» (WFDY)، و«الاتحاد الدولي لطلاب» (IUS)، وهما المنظمّتان الوحيدتان لشباب والطلاب المعترف بهما لدى الأمم المتحدة؛ منظمّتين سوفيتيتين على نحو فعّالٍ وبدٍ للعيّن. لقد تبنى الاتحادان الخط الستاليني؛ فهاجم مشروع مارشال، وساندا غزو كوريب الشمالية لكوريا الجنوبية، وأبدا حملة السلام الستالينية.^(١)

وقد رعى «الاتحاد الدولي لشباب الديمقراطي» المهرجانات الطلابية والشبابية، التي أتت بمئات الآلاف من طلاب من أفريقيا وآسيا وأوروبا إلى ما وُصف بأنه فعاليات ثقافية واجتماعية. ومع ذلك، كنت تلك مهرجانات سياسية إلى حد بعيد، إذ تبنّت وروّجت التفسير الشيوعي للأحداث الجارية، وصوّرت الحياة في بلاد الشيوعية في أحسن صورة ممكنة. وأنفقت مبالغ ضخمة على استضافة تلك المهرجانات، فعلى سبيل المثال؛ أنفقت حكومة ألمانيا الشرقية ٤٨ مليون دولار على تنظيم مهرجان الطلاب والشباب الدولي ثالث في برلين.^(٢)

كنت الجهود الغربية المنهضة لجماعات الطلابية والشبابية الشيوعية محدودة قبل عام ١٩٥٠م. وفي ١٩٤٧م؛ تم تأسيس «الاتحاد الوطني للطلاب» (NSA) في ماديسون، ويسكونسن. كان ذلك الاتحاد عضواً أول الأمر في «الاتحاد الدولي للطلاب» خاضع للسيطرة الشيوعية، ثم انسحب عن تلك المنظمة عام ١٩٤٨م لعدم

(1) Joel Kotek, «Youth Organizations as a Battlefield in the Cold War,» *Intelligence and National Security*, Vol. 18, No. 2, Summer 2003, pp. 68-191

(2) Kotek, 2003.

إدانتها الانقلاب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا. وتعثرت محاولاته لتأسيس منظمة طلابية دولية منافسة؛ جزاء نقص الأموال والمهارات التنظيمية. وبمساعدة مالية محدودة، من وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية؛ استطاعت جماعات طلابية، بريطانية وسويدية وأمريكية؛ عقد اجتماع للمنظمات الطلابية الساخطة على «الاتحاد الدولي للطلاب»، في ستوكهولم بالسويد؛ عام ١٩٥٠م.^(١)

وبعد مؤتمر ستوكهولم، تدخلت وكالة الاستخبارات المركزية بشكل أكبر في جهود «الاتحاد الوطني للطلاب»؛ مُزودة المنظمة بالتمويل الذي يسمح لها بالوصول إلى الجماعات الطلابية في أمريكا اللاتينية وآسيا والشرق الأوسط، وهو ما قاد لإنشاء «المؤتمر الطلابي الدولي» (ISC) عام ١٩٥٢م. ومع ذلك، لم تمول وكالة الاستخبارات المركزية «الاتحاد الوطني للطلاب» بشكل مباشر، بل من خلال منظمات خاصة مثل مؤسستي فورد، وروكفلر.^(٢) كذلك أنشئت مكاتب لـ «المؤتمر الطلابي الدولي» في عدد من الدول، لدعم الحركة بالمال. وبحلول منتصف خمسينيات القرن المنصرم؛ صدر «المؤتمر الطلابي لدولي» ممولا رئيسيا لبرامج الشباب لدولية، بما فيها المعونة الفنية والتعليم والتبادل الطلابي والمنح الدراسية؛ التي تُتيح لطلاب العالم الثالث الدراسة في الغرب.^(٣)

خامساً؛ دور أشباه المؤسسات التابعة لحكومة الولايات المتحدة:

خلال كل تلك امحاولات تقريباً؛ تصرفت حكومة الولايات المتحدة كأنها مؤسسة لقد قيّمت بعض المشروعات لتحديد ما إذا كانت تخدم أغراض الولايات

(1) Karen Paget, «From Stockholm to Leiden: The CIA's Role in the Formation of the International Student Conference», *Intelligence and National Security*, Vol. 18, No. 2, Summer 2003, pp. 134-167.

(2) Kotek, 2003.

(3) See Stern, «A Short Account of International Student Politics and the Cold War with Particular Reference to the NSA, CIA, etc.», *Ramparts*, Vol. 5, No. 9 March 1967, pp. 29-38.

المتحدة أم لا، ومولتها، ثم رفعت يدها عنها؛ مُتيحة للمنظمات التي تدعمها تحقيق غايتها دون تدخل مباشر من جانبها. ومثل أية مؤسسة؛ تضع حكومة الولايات المتحدة القواعد التي تُحدد كيفية إنفاق أموالها ومع ذلك، أدرك الموظفون الأمريكيون أنه كلما بُعِدَت المسافة بين حكومتهم والمؤسسة التي ترعاها؛ كان نجاح أنشطة المؤسسة أرجح.

وقد دعمت حكومة الولايات المتحدة أنشطة بناء الشبكات، أثناء الحرب الباردة؛ بأربع طرق حيوية: الأولى هي المساعدة في تنظيم جماعات بناء الشبكات الديمقراطية. وكما وثقنا في المثال السالف، فإن مستوى التخطيط والتنظيم الذي توفّره وكالات الحكومة الأمريكية يتغير بشكل كبير باختلاف المجموعة التي تدعمها. وفي بعض الحالات، كما في دعم الولايات المتحدة لأنشطة الاتحاد في أوروبا؛ اضطلعت الحكومة بدورٍ جدِّ صغير في التنظيم الفعلي للمجموعات. ومرجع ذلك أن المجموعات الخاصة، ويمثلها هنا «اتحاد العمال الأمريكي»؛ كانت قد أنشأت بالفعل شبكة مؤثرة موجهة للخاص. أم في حالات أخرى، مثل حالة «مؤتمر الحرية الثقافية»؛ فقد لعب مسئولو حكومة الولايات المتحدة دورًا أكبر. فلم يظهر «مؤتمر الحرية الثقافية» إلى الوجود إلا لأن مسؤولي الولايات المتحدة قد حوّلوا مجموعة أفكار، وضعها أفراد متفرقون؛ إلى خطة ملموسة جاهزة للتنفيذ.

أما الدعم الثاني الذي وفّره حكومة الولايات المتحدة؛ فهو الدعم المالي. وبشكل عام، كان التمويل يتم من خلال مؤسسات تُقيي عى مسافة بين الحكومة والمنظمات التي تدعمها. ورغم أن عددًا محدودًا من الأفراد داخل كل مؤسسة هم من كانوا يعلمون بدور حكومة الولايات المتحدة، كمصدر لتمويل؛ فلم يكن الأمر برغم ذلك سرًا ومنذ فتح الأرشفات الشيوعية، ظهر جيدًا من الوثائق أن أنظمة الكتلة السوفييتية كانت على وعي بتورط وكالة الاستخبارات المركزية في تمويل تلك المنظمات. وإذا كانت بعض المنظمات قادرة على توفير تمويل خاص لسد حاجاتها، فلم تكن تلك الأموال تكفي لدعم كل أنشطتها. لقد كان دعم حكومة الولايات المتحدة

عملاً أساسياً في تمكين بث المظاهرات من التنفُّس. على قدم المساواة، مع المنظمات الشيوعية الظاهرة، التي كان يتم تمويلها جيداً، من قبل الأنظمة الشيوعية بطبيعة الحال.

وثمَّ مجال ثالث للدعم، الذي قدمته الولايات المتحدة؛ هو توجيه السياسة العامة. فعلى سبيل المثال؛ وصف موظفو «إذاعة الحرية» اسبقون عملية تطور السياسة العامة للمنظمة بأنها: جهدٌ مشتركٌ بين الإذاعة ووكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية. وكان موظفو الإذاعة يُسجِّلون توجيهات السياسة العامة، ثم يرسلونها إلى وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية لتنسيق.⁽¹⁾ وفي خمسينيات القرن الماضي قدَّمت جمعة وسيطة بين الوكالات، تسمى: «لجنة شئون ابث الإذاعي»؛ إطار هذه العملية التنسيقية. وفي مذكرة عام ١٩٥٨م؛ وضعت اللجنة، القواعد والسياسات، التي كان على «إذاعة الحرية» تبعها. وقد غطت المذكرة عدداً من الموضوعات منها: أهداف برامج الإعلام الأمريكي، وتنظيم محطات، والطرق والأساليب العامة التي ينبغي أن تُتَّبع. وفي حالات أخرى، مثل «مؤتمر الحرية الثقافية»؛ أدت حكومة الولايات المتحدة دوراً محدوداً في إعداد توجيه للسياسة العامة.

أم الدور الأخير، الذي لعبته حكومة الولايات المتحدة في بناء الشبكات؛ فيتمثل في تزويد المنظمات بـ «المساعدة المباشرة لمحدودة»، أي فرض موظفين تابعين لوكالة الاستخبارات المركزية كمساعدين شخصيين لرؤساء المؤسسات. مما يجعل الحكومة على علم تام بالأنشطة الجارية للمؤسسات وفعاليتها. وهناك طريق آخر، للمساعدة التي تقدمها حكومة الولايات المتحدة؛ يؤدي إلى التأثير المباشر على

(1) Author's interviews with former staff members Gene Sosin (interviewed at home in Westchester, New York, April 2005), Jim Critchlow (interviewed by telephone, July 2005), and Ross Johnson (interviewed at RFE/RL Corporate Headquarters, June 2005)

(2) "Gray Broadcasting Policy Toward the Soviet Union," May 1, 1958. Appendices to Memorandum for the President, from the Director of Central Intelligence, declassified for Conference on Cold War: Broadcasting Impact, Stanford, Calif., October 13-15, 2004 Document Reader

معيّنت الموظفين في المناصب حسّاسة. وقد فحصت حكومة الولايات المتحدة رؤساء جميع المؤسسات الكبيرة، ووافقت عليهم؛ لضمان كون رؤساء هذه المنظمات، في معظم الأحوال، أفرادًا محترمين جدًا ولهم تاريخ سابق في الخدمة العامة.

ورغم أن التعرف على الدور المباشر لحكومة الولايات المتحدة في بناء شبكة من هضبة لشيوعية كان ضروريًا، فربما كان، لأهمّ منه هو تسليط الضوء على الأمور التي تُركت لقيادة المنظمات الفردية. ولأن هؤلاء القادة كانوا أفرادًا موثوقًا بهم؛ فقد أُعطوا الحرية لتطوير الإستراتيجيات والأساليب المناسبة لمهامهم. وقد شجع ذلك على تطوير مجموعة كبيرة من الإستراتيجيات التي تحتاجها المهام المختلفة لبناء الشبكات. وبسبب مستوى القيادة العالي اختارت كل منظمة موظفيها وحددت من الذي يُشارك أو لا يشارك في الأنشطة التي ترعاها. وقد أدت هذه المرونة السياسية إلى عمل المنظمات مع أفراد وجماعات لا يرصّون عادةً بالانخراط في الأنشطة التي تدعمها الولايات المتحدة. وأخيرًا، فقد أدت تلك المنظمات شؤونها يوميًا بيوم. وطبقًا لما تم الكشف عنه من وثائق؛ فقد آمنت وكالة الاستخبارات المركزية بأن منظمات بناء الشبكات تصير أشد فعالية حين تتمتع بأكبر قدر ممكن من الاستقلالية.

الأنشطة البريطانية في بناء الشبكات

لم تكن الولايات المتحدة هي الوحيدة التي انغمست في أنشطة بناء الشبكات، أوائل الحرب الباردة. ففي أوائل عام ١٩٤٨م؛ أنشأت الحكومة البريطانية «إدارة

(1) Cord Meyer, who headed the CIA's IOD from 1954 to the early 1970s, wrote about the hands-off relationship between the CIA and the organizations it funded in his book *Facing Reality: From World Federation to the CIA*. No documents or interviews contradicting his characterization of these relationships have emerged since Meyer published his book in 1980. Cord Meyer, *Facing Reality: From World Federalism to the CIA*. New York: Harper & Row, 1980.

تقضي المعلومات» (IRD)، وهي قسمٌ سرِّي تابعٌ لوزارة الخارجية؛ بغية الإشراف على جهود الدعاية البريطانية إبان الحرب، باردة. كانت تلك الإدارة تحدوها فكرة أن الشعوب في الدول الحرة سوف ترفض الشيوعية السوفييتية إذا أدركت الأوضاع الحقيقية في الدول الخاضعة للشيوعية، وكذا إذا تعرفت إلى أهداف الدعاية السوفييتية وأمسيبها. ولذا اضطلعت إدارة تقضي المعلومات بـ«عملية بث للتعاليم الحقيقية» ردًا على الدعاية السوفييتية.⁽¹⁾

وقد قامت «إدارة تقضي المعلومات» بمسح لأنظمة الجماعات المختلفة، داخل بريطانيا وخارجها على السواء؛ بغية التعرف على قادة الرأي المستعدين للتعاون مع الحكومة البريطانية في محاربة الشيوعية. وقد اهتمت الإدارة، بشكل خاص؛ بالشخصيات الدينية ورؤساء الاتحادات والمثقفين والصحفيين. وتم تزويد بعض أفراد تلك الجماعات، سرًا، بمعلومات عن الشيوعية والحياة في الاتحاد السوفييتي، من مصادر علنية ومن المخابرات البريطانية؛ ليصيروا قادرين على الكلام في الموضوع عن علم. لقد كان بمقدور تلك الشخصيات غير الرسمية تعزيز مهمة مقاومة الشيوعية، دون أن يلاحظ أحد أنهم تحت رعاية الحكومة البريطانية أو يحظون بدعمها.

كما قامت «إدارة تقضي المعلومات» بشراء حقوق النشر الأجنبية للكتب والمفالات، التي تظن أنها مفيدة بوجه خاص في هدم الشيوعية. وكان جورج أورويل من أوائل من جندتهم الإدارة؛ فسمح لها بترجمة روايته: «مزرعة الحيوان» و«١٩٨٤» إلى ١٨ لغة مختلفة، منها الفنلندية واللاتفية والأوكرانية. كذلك أسست الإدارة شبكة للصحفيين الأجانب والمحليين الراغبين في استخدام منشوراتها في تأليف قصصهم. وعلى سبيل المثال، قامت الإدارة، في عام ١٩٤٩م؛ بعملية نشر مركبة ذات شعب ثلاث، لفضح

(1) Ralph Murray, «Progress Report on the Work of the IRD,» memorandum to Christopher Warner March 21 1950 Foreign Office 111/359/PR110/5, Public Record Office, United Kingdom.

معسكرات استعباد العمل السوفييتية؛ فأفصح وزير في الحكومة، أمام مجلس العموم؛ عن العثور على بعض لكتب التي توصلح حديا معسكرات العمل السوفييتية الاستعبادية. ونهبت الإدارة «هيئة الإذاعة البريطانية» (BBC) الموجهة لغير البريطانيين إلى وجود المستند قبل بين لوزير، وقبل إصدار الوثيقة فيها بعد، وذلك إلى جانب إخطار ممثلي الصحافة البريطانية والأجنبية، ممن تربطهم علاقات ود بـ «إدارة تقصي المعلومات»؛ بلبين مُقدِّما وذلك لإتاحة لفرصة لهم لإعداد ما يريدون نشره من قصص عن ذلك الموضوع. وقد تم تغطية لموضوع بشكل واسع، ونُشرت المعلومات المتعلقة بالممارسات السوفييتية مع العمار في أكثر من ٥٠ دوة، وأذاعتها «هيئة الإذاعة البريطانية» بكثير من اللغات.

دروس من تجربة الحرب الباردة

كم أسفدت في مدخل هذه الدراسة؛ فإن لولايات المتحدة تواجه طائفة من التحديات في بناء شبكات ديمقراطية في العالم الإسلامي وكثير من هذه التحديات يُشبه تلك التي واجهها اساسة في بداية الحرب الباردة. وفي هذا القسم نُحلل باختصار كيف نصَّرف الساسة، إبان الحرب الباردة؛ حيل بعضها.

أ تكون جهود الولايات المتحدة في بناء الشبكات هجومية أم دفاعية؟

في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن الماضي احتدم جدال بين أصحاب القرار، في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا؛ حول إستراتيجية مواجهة الاتحاد السوفييتي؛ أ تكون هجومية أم دفاعية. لقد تركزت الإستراتيجية الدفاعية على «احتواء» التهديد السوفييتي، من خلال دعم القوى الديمقراطية في أوروبا الغربية (ثم بعد ذلك في أمريكا اللاتينية وآسيا وشرق الأوسط)؛ لتأمين قدرتها على مقاومة ضغط القوى الشيوعية. ودافع آخرون عن الإستراتيجية الهجومية المسماة بـ «التحرير» و«الصِّد»، والتي تركزت على تدمير لحكم الشيوعي في أوروبا الشرقية، ثم داخل الاتحاد السوفييتي نفسه في نهاية الأمر. وتركزت الجهود الرامية

إلى بناء الشبكات، طبقاً لهذه الإستراتيجية؛ على تقديم المساعدات السرية والعلنية لجماعاتٍ داخل أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي؛ شاركت بشكلٍ فعالٍ في محاولات الإطاحة بالحكومات الشيوعية.

وقد سادت إستراتيجية الاحتواء الدفاعية، غالباً؛ في الولايات المتحدة وبريطانيا، كليهما؛ لعدة أسباب. أولها أن فشل جهود دعم جماعات المقاومة داخل الكتلة السوفييتية؛ جعل صنّاع السياسة يعرفون محدودية قدرتهم على التأثير في القوى اداخلية المحركة للمجتمعات الشيوعية إلى حد كبير. إن حكومات الدول الشيوعية وشعوبها وحدها، وليس أيُّ من الدول الأجنبية؛ هي التي تستطيع الإطاحة بالسيطرة الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي. وثانيها أن أي ارتباطٍ نشطٍ بين العرب وأية جماعات داخل الكتلة الشيوعية؛ سيجت عنه قمعٌ عنيفٌ لتلك الجماعات. وثالثها أن دعم الشبكات الديمقراطية في أوروبا الغربية قد أدى إلى تعزيز المجتمع هناك، وإنشاء قنوات قلبت اتجاه تدفق الأفكار؛ فبدلاً من تدفق الأفكار الشيوعية إلى أوروبا الغربية، عن طريق الاتحاد السوفيتي والمنظمات التابعة له؛ بدأت الأفكار الديمقراطية تتسرب إلى ما وراء «الستار الحديدي» عبر الشبكات حديثة النشأة.

كيفية المحافظة على مصداقية الجماعات التي تبقى دعمًا خارجيًا

كان الخوف من تأثير دعم الولايات المتحدة على مصداقية المنظمات الديمقراطية أمراً أساسياً خلال الحرب الباردة، كما هو الحال الآن. وقد حاول صنّاع السياسة، أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن الفائت؛ تجنب هذا المزلق بالإبقاء على سرّية ما يقدمونه من دعم؛ فكانت الولايات المتحدة تموّل المنظمات من خلال مؤسسات بعضها حقيقي، وبعضها وهمي. وفي بداية الأمر؛ كان عدد محدود فقط من الأفراد على علم بالدعم السري للمنظمات الديمقراطية الجديدة، وبذلك تجنب صنّاع السياسة، لبعض الوقت؛ الآثار السلبية الناجمة عن الدعم. لكن كم هو الحال دائماً؛ انكشف في النهاية أمر الدعم السري الذي تقدّمه الولايات المتحدة. وما إن

حدث ذلك؛ حتى تصدّعت مصداقية تلك المؤسسات، ولم يستطع كثير منها التعافي قط.

وقد تم الحفاظ على مصداقية بعض المنظمات بشكل أفضل، بالإبقاء على درجة من التباعد الحقيقي بين الجماعات وحكومة الولايات المتحدة. وتحقق ذلك، على سبيل المثال؛ من خلال دعم جهود لمنظمات خاصة وغير الحكومية، التي تتمتع بشبكة علاقات وطيدة في البلاد التي تعمل بها. وثمة طريقة أخرى للتأثير على المنظمات في صمت، مع الحفاظ على مصداقيتها؛ وذلك بتعيين رموز وشخصيات عامة حسنة السمعة، ليكونوا زعماء للحركة. لقد كانت شهرة هؤلاء القادة تُضفي على الجماعات درجة من المصداقية، ساعدتها على تهدئة أي مخاوف تتعلق بصلات محتملة مع حكومة الولايات المتحدة.

أخيراً؛ من المهم ملاحظة أن كثيراً من لأفراد والمنظمات كـ، سعداء بقبول التمويل الأمريكي، كما كانوا واعين تماماً بالمحاطرة السياسية والشخصية الناجمة عن قبول الدعم الخارجي. لكنهم كـ، يؤمنون بقضيتهم، ويريدون استغلال كل فرصة متاحة.

مدى اتساع نطاق التحالف

في بداية الحرب الباردة؛ واجهت الولايات المتحدة مُعضلة تتمثل في تحديد مدى اتساع نطاق تحالفها الخاص بمقومة الشيوعية. فمن جانب، سعت حكومة الولايات المتحدة إلى تشكيل تحالف واسع يشمل أكثر أطراف المجال السياسي؛ لإظهار محدودية الجاذبية الشيوعية. ومن جانب آخر أرادت قصر دعمها على الجماعات التي تتنزم بمجموعة من 'بادئ' الأساسية، يمكن تخصيصها في: قبول القيم الديمقراطية الليبرالية، بما فيها حقوق الفردية والسياسية الرئيسية.

وقد خلص منظّمون لجهود بناء الشبكات الغربية للترحيب بالأفراد والجماعات، الذين يقبلون هذه 'بادئ' في تحالف مكفحة الشيوعية، مهما يكن موقعهم في

الطيف السياسي. وكان من المسموح به (بل ومن المشجّع عليه أيضًا) أن تختلف مع سياسات الولايات المتحدة تلك المنظمات التي تتلقى منها دعمًا ماليًا. كان الكثيرون في حكومة الولايات المتحدة يؤمنون بأن مصداقية واستقلالية تلك المنظمات، وبخاصة الأفراد والجماعات المتمين ليسار الطيف السياسي؛ يعززها تعبيرهم عن اختلافهم الحقيقي مع سياسات الولايات المتحدة. وكان «مؤتمر الحرية الثقافية» و«إذاعة أوروبا الحرة» و«إذاعة الحرية» جميعًا يعتقدون أن أنجع نقد وُجّه للنظام السوفييتي لم يصدر عن اليمين كما هو متوقع، بل عن اليسار غير الشيوعي. بما فيه المنشقون حديثًا عن الحزب الشيوعي. وقد باح رئيس «إذاعة الحرية» بهذه الحكمة لموظفيه، قائلاً: «إن الكلمة الخطابية اليسرى هي بمثابة أقوى النكبات التي توجّه لنكر ملين».^(١)

هل تتورط الولايات المتحدة في القضية الأيديولوجية الداخلية؟

غالبًا ما كان الشيوعيون يوسّعون مجادلاتهم حول المعنى الحقيقي للمركسية، فيما يتعلّق بالأمور الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ وغالبًا ما كانت تلك المجدلات تُبرز الصراع المحتدم بين الإصلاحيين، الذين كانوا يريدون إدخال تعديلات على النموذج الستاليني في الاجتماع والاقتصاد؛ وبين المتشددين، الذين كانوا يُعارضون الإصلاح. ومن وجهة نظر الغرب؛ كان الإصلاحيون أفضل كثيرًا من المتشددين. ومع ذلك، كان من غير الواضح مدى التشجيع الذي يتعين على الغرب إظهاره للإصلاحيين، الذين كانوا، رغم جهودهم الإصلاحية؛ يريدون في نهاية المطاف الحفاظ على النظام الشيوعي.

ورغم أنه لم يكن ثَمَّ إجماع واضح على تلك القضية، فقد طبّقت عليها بعض القواعد العامة. لقد كنت الإصلاحات التي تطال حياة السكان تلقى القبول. ومع ذلك كان يتبع هذا القبول بيانٌ يؤكد عدم كفاية تلك الإصلاحات لتصحيح المشاكل التي نجمت بسبب طبيعة الأيديولوجية الشيوعية نفسها. وبوجه عام،

(١) Lowell Schwartz interview with Gene Sosin, April 2005.

حاولت الجماعات الغربية ألا تتورط في تفسير الأيديولوجية الماركسية؛ إذ إن لتورط في المجادلات الفلسفية حول الماركسية يستهلك الوقت، ويجرف الاستباه بعيداً عن الواجب الرئيسي المتمثل في إبراز الفروق الأساسية بين المجتمعات الشموية والمجتمعات الحرة.

ورغم ذلك؛ مثل اندين جزءاً من الخطب الغربي إلى حد كبير، فبذلت الجهود المكثفة لشرح دور الدين في المجتمع الحر، والتعريف بأن الناس في الغرب أحرار في تأدية العبادة على أي نحو يختارونه، بما في ذلك حريتهم في ألا يعبدوا شيئاً على الإطلاق. كما عُنِي باستعراض أهمية الدين في الإجابة على الأسئلة الأخلاقية، وقامت البرامج ادينية التي بثتها كل من «إذاعة أوروبا الحرة» و«إذاعة الحرية» أيام الأحاد بمناقشة القضايا التي تواجه الناس في حياتهم اليومية.

لماذا نجح الجهد المبذول؟

تُعَدُّ أنشطة الولايات المتحدة والغرب، في بناء الشبكات؛ أحد الأسباب الأساسية لانتصار الغرب في الحرب الباردة. ويمكن إرجاع نجاح تلك الجهود على نحو واسع إلى عدة عوامل: فأولاً ارتبط تطور الشبكات انديمقراطية ارتباطاً وثيقاً بـ إستراتيجية أكبر تضمنت كل جوانب القوة القومية، ما عدا الحرب؛ بما في ذلك المكونات السياسية والاقتصادية والمعلوماتية والدبلوماسية. وثانياً انتقلت جهود الولايات المتحدة في بناء الشبكات إلى الحركات والمنظمات الموجودة بالفعل في أوروبا الغربية. وكانت مساعدة الحكومة مُكملاً هاماً لتغذية تلك الحركة. ومع هذا كان لا بد من مراعاة الحذر والانتباه، حتى لا يتم التعقيم عليها أو تحطيمها.

وعلاوة على ذلك، كان هناك إجماع سبسي عريض داخل الولايات المتحدة وبعض الدول الحليفة، وبخاصة بريطانيا العظمى؛ على الحاجة إلى مكافحة الشيوعية في المجالات السياسية والأيديولوجية بالإضافة إلى المجال العسكري.

وقد استمر هذا الإجماع لمدة ٢٠ عامًا تقريبًا؛ مُنِحًا بذلك توصل الدعم، السري والعلمي جميعًا؛ لجهود بناء الشبكات دون تدخل سياسي محلي، رغم أن كثيرًا من الصحفيين ورجال لقانون والمثقفين كانوا على وعي كبير بالتمويل السري لبعض تلك البرامج.

وأخيرًا استطاعت حكومة الولايات المتحدة تحقيق توازن يسمح للجماعات التي تدعمها بمستوى عالٍ من الاستقلالية، مع ضمان تلاقي أنشطتها في نفس الوقت، وعلى المدى الطويل؛ مع الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة. ولولا ذلك، ما كان للجهود لمرونة الأخلاق لمتبعة بالمصادقية لتلك الجماعات؛ أن ننجح تحت الإشراف المتواصل لحكومة الولايات المتحدة.

الفصل الثالث

أوجه الشبه بين بيئة الحرب الباردة وتحديات العالم الإسلامي اليوم

هناك ثلاثة أوجه كبيرة للشبه بين بيئة الحرب الباردة، والتحديات التي تواجهها الولايات المتحدة والغرب في العالم الإسلامي هذه الأيام. فأولاً، مثلما كان الحال أواخر أربعينيات القرن الماضي؛ تواجه الولايات المتحدة الآن بيئة جيو سياسية مُربكة، ومشبعة بتهديدات أمنية جديدة. وفي أربعينيات القرن الماضي، كان التهديد الآتي من الاتحاد السوفييتي مصحوباً باحتلالات هجوم مدّمر بالأسلحة النووية. ويوصفه قوة كبرى مُنافسة؛ كان الاتحاد السوفييتي يدعم دولاً تابعة وتدعّمه، ويكونون معاً كتلة دولية تحركها أيديولوجية عدائية، كتلة متحركة ساعدت الاتحاد السوفييتي في مهاجمة الديمقراطية الغربية بوسائل سرية وعلنية. واليوم تواجه الولايات المتحدة وحلفاؤها تهديد حركة جهادية عالمية موجّهة أيديولوجياً وترتكب في هجومها أعمالاً إرهابية تُسقط الضحايا بالجملة، وتسعى لقلب النظام العالمي.

ويتمثل التشابه الآخر في الحاجة إلى خلق بيروقراطيات حكومية جديدة و ضخمة، لمحاربة هذه التهديدات. لقد أُسّس مجلس الأمن القومي ووزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية جميعاً في ١٩٤٧م؛ حين كنت الولايات المتحدة تستعد لدورها الجديد كقائد للمعسكر الغربي. وفي ٢٠٠٢م؛ أنشئت وزارة الأمن القومي لمحاربة تهديد الإرهابيين الدوليين للولايات المتحدة، وأُطلقت برامج جديدة مثل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI)، لإعادة تشكيل

بيئة الشرق الأوسط. وثم اعتراف أيضًا بالحاجة إلى إعادة توجيه مؤسسات المخابرات الأمريكية لمجابهة هذه التهديدات الجديدة بشكل أكثر فعالية. ففي عام ٢٠٠٤م؛ وافق الكونجرس على أكبر إعادة تنظيم لمجموعة المخابرات القومية منذ إنشاء وكالة الاستخبارات المركزية.

وأخيرًا، وهو الشيء شديد الأهمية لهذا المخطط؛ ثم اعتراف منذ السنوات الأولى للحرب الباردة، بأن الولايات المتحدة وحلفاءها كانوا متورطين في صراع أيديولوجي بين الديمقراطية الليبرالية والشيوعية. وقد فهم صناع السياسة أن ذلك الصراع الأيديولوجي سوف يمتد إلى منافسة في النواحي الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والنفسية. لقد كانت معركة لنيل قلوب وعقول مجموعة مختلفة من الجماهير؛ أهمها الرأي العام خلف «الستار الحديدي» وفي أوروبا الغربية. واليوم، بدءًا على اعتراف وزراء الدفاع في تقريرها الذي يصدر كل أربع سنوات؛ فإن الولايات المتحدة طرف في «حرب بالقتال العسكري وحرب بالأفكار معًا»، وهي الحرب التي سوف يتحقق فيها النصر النهائي فقط «حين يتم تشويه أيديولوجيات المتطرفين في عيون جماهيرهم الغفيرة وتبعيةهم الصامتين».^(١)

وبطبيعة الحال فمن المهم، كما هو الأمر في الحالات التاريخية المشابهة؛ ملاحظة الفروق الرئيسية وأوجه الشبه بين الماضي والحاضر. إذ بوصفه دولة وأمة في نفس الوقت؛ كان للاتحاد السوفيتي مصالح قومية يبغي حمايتها، وحدود جغرافية معينة، وهيكل حكومي واضح. وهو ما عني إمكان منع الاتحاد السوفيتي من أفعال مثل الهجوم على الولايات المتحدة، أو حلفائها؛ من خلال التهديد بالانتقام العسكري من جيشها وقيادتها وشعبها. ومن ثم أمكن أيضًا التفاوض مع السوفييت، إذ تصرف الاتحاد السوفيتي، على الأقل في السنوات الأخيرة، إلى حد كبير؛ مثل أية دولة قومية أخرى، إذ سعى لتعظيم قوته وتعزيز مكانته في النظام الدولي إلى أقصى مدى.

(1) U.S. Department of Defense, *Quadrennial Defense Review Report*, February 6, 2006, pp. 21-22.

وفي حربها العالمية ضد الإرهاب: نوحه ولايات المتحدة نموذجاً جدياً مختلفاً من الأعداء: فاعلو ظل لا يتممون أية دولة، ولا يمكن ردعهم بالطرق التقليدية. ولأنه ليست هناك أراض خاضعة لسيارتهم (وإن كان بعضهم قد استطاع أن يوفر لنفسه ملاجئ لا تخضع لسيطرة أي دولة) فمن غير الواضح أصلاً لولايات المتحدة ماهية أهدافهم؛ لتستطيع درء خطر عنها. إن الأهداف الإستراتيجية خصومنا الحاليين هي في الغالب غير واضحة وتنايد مبادئ النظام الدولي. ويلخص الجدول التالي الفروق الأساسية بين بيئة الحرب الباردة، وبيئة العالم الإسلامي اليوم.

ويتصل الفارق الأول، الذي يُبرزه الجدول؛ بدور المجتمع المدني. فتاريخياً؛ كانت مؤسسات المجتمع المدني قوية جداً في أوروبا الغربية، لذا؛ وجدت الولايات المتحدة الأسس اللازمة لساء شبكات ديمقراطية إبن الحرب الباردة، أم في العالم الإسلامي، وخصوصاً في الشرق الأوسط؛ فإن مؤسسات المجتمع المدني لا تزال في صور تنموية، مما يجعل بناء الشبكات الديمقراطية أصعب.

وبطبيعة الحال، كنت اربواب لفكرية والتاريخية بين أوروبا والولايات المتحدة أقوى. لقد كن للثقافة لسياسة الأمريكية جذورها في أوروبا، وفي التصور المؤسساتي والقانوني في بريطانيا، وفي أفكار عصر الاستنارة. وقد سهّلت هذه الخبرات والقيم المشتركة اضطلاع الولايات المتحدة بدورها في حرب الأفكار. وبينما مدّت الأفكار الليبرالية الغربية جذورها في بعض ادول وداخل بعض القطاعات في العالم الإسلامي، مما قد يزيد على ما تم الإقرار به بشكل عام؛ فإن الفارق الثقافي والتاريخي بين الولايات المتحدة وشركائها المسلمين من المعتدلين المفترضين أكبر مما كان بينها وبين أوروبا أثناء الحرب الباردة.

الحرب الباردة والشرق الأوسط اليوم

الشرق الأوسط (اليوم).	الحرب الباردة.	
تاريخيًا ليس قويًا ولكنه أخذ في التطور.	قويّ تاريخيًا.	دور المجتمع المدني:
يُنظر إلى ترويج الولايات المتحدة لديمقراطية وبناء شبكات الاعتدال، بواسطة شركائها في أمور الأمن من أصحاب السلطة بمنطقة الشرق الأوسط باعتبارها تهديدًا لاستقرار	عداوة معلنة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. المجتمعات الغربية مفضّسة.	العداوة بين الولايات المتحدة والحكومة المستهدفة أو المجتمع المستهدف:
لا يُنظر لولايات المتحدة على أنها قوة تحرير.	أعزّت الولايات المتحدة في أوروبا الغربية: قوة تحرير.	
ضعيفة.	قوية.	الروابط الثقافية والتاريخية:
ذات أسس ديني.	علمانية.	أيديولوجية الخصم:
فضفاضة أو غير خاضعة لسلطة مركزية.	محكومة مركزيًا.	طبيعة الشبكات المعارضة:
أكثر تعقيدًا.	أقل تعقيدًا.	تحديات السياسة:

كذا؛ فإن البيئة المعلوماتية اليوم جد مختلفة. ففي أثناء الحرب الباردة تكونت وسائل الإعلام من عدد محدود من الصحف والمجلات ومحطات الإذاعة والتلفاز. أم اليوم؛ فإن بيئة الإعلام في لشرق الأوسط أشد تعقيداً بكثير، إذ في مواجهة وسائل الإعلام التي تملكها الدولة؛ يقف الإنترنت ومئات القنوات الفضائية مُتحديّة. وعلى العكس مما كان عليه الحال أثناء الحرب الباردة، حين كان التحدي الرئيسي، وبخاصة في أوروبا الشرقية؛ هو بث معلومات حقيقية تحظرها حكومات شمولية، فإن تحدي اليوم هو مواجهة سيل من وسائل الإعلام التي تروج وتضفي المصدقية على الرؤى المتطرفة.

ومع ذلك، وكما أشر أحد النقاد؛ فإن هذه الفروق والصعوبات لا تعوق أي عمل نافع في هذا المجال. إن العلم الإسلامي بأشد الحاجة إلى اكتساب عادات مراجعة النفس وتأمّلها ونقدّها، وهو ما يتطلب الحصول، بشكل مُطمئن؛ على المعلومات الحقيقية وتقويمها. واستهداف التأثير على البيئة الفكرية في العالم الإسلامي هو بالتأكيد مسألة معقدة، ويستلزم أسلوباً دقيقاً في التناوّر، لكنه لا يختلف عن الجهود التي كانت تبذلها الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة. ذلك أن التوفير المستمر للمعلومات الحقيقية؛ عذمل مهم في صياغة الآراء. وبمثل؛ فمن خلال توفير منبر للحوار، استطاعت الولايات المتحدة أن تظهر وجود آراء معينة «قابلة للنقاش». لكن المشكلة ليست في أن هذه الأشياء لا يمكن تطبيقها مرة ثانية، بل في أنها لم تُحرَّب أصلاً.^(١)

إن ساحة العمليات اليوم خطيرة بشكلٍ جدّ مختلف عما كانت عليه إبان الحرب الباردة. لقد كان أعضاء الشبكات الديمقراطية، لا سيما المنشقين عن الكتلة الشيوعية؛ مُستهدفين من قِبَل وكالات الاستخبارات الشيوعية. ومع ذلك، كان السوفييت يُحجمون بصورة ما عن استهداف الأفراد الذين يعملون بشكل مباشر مع الولايات المتحدة والموظفين الأمريكيين؛ خشية الانتقام من عملائهم. واليوم،

(١) Hillel Fradkin, review of report, October 2006.

يعمل الإرهابيون دون التقيد بأية قواعد أو حدود، ويظهرون رغبة قوية في استهداف كل من يعتبرونه عدوًا من الأفراد أو المؤسسات.

وثمة اختلاف أساسي آخر، هو تعقّد الاختيارات السياسية التي تواجهها الولايات المتحدة اليوم. ففي أثناء الحرب الباردة، كانت الاختيارات السياسية المتاحة للولايات المتحدة واضحة بشكل قاطع؛ إذ دافعت الولايات المتحدة عن أصدقائها، وعارضت الاتحاد السوفيتي وحلفاءه. أما في العالم الإسلامي اليوم؛ فإن الاختيارات أشد تعقيدًا بكثير، ذلك أن النقد الموجه للولايات المتحدة يتركز إلى حد كبير على ارتباطاتها بالنظم المستبدة. وتتخصص المشكلة التي تواجه سياسة الولايات المتحدة في أن تشجيع الديمقراطية قد يُهدد كيان الحكومات، التي تُشكل جزءًا من البنية الأمنية الحالية؛ والتي تدعمها الولايات المتحدة في المنطقة.

الفصل الرابع

جهود الولايات المتحدة في القضاء على المد الراديكالي

كانت هجمات الإرهابية، في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م؛ حافزًا لإعادة تقويم وتنظيم برامج الأمن القومي الخاصة بالولايات المتحدة. وتم في البداية تخصيص مقدار كبير من الموارد والعناية لأمن المواطنين الجسدي وأمن الإقليم. كذلك استهدفت زيادة النفقات الحكومية المترتبة على ذلك، وإعادة الهيكلة التنظيمية؛ دعم قدرة وفعالية النشاطات الاستخباراتية والعسكرية، وتلك المتعلقة بفرض القانون في الولايات المتحدة. وقد أدى هذا في النهاية إلى تأسيس وزارة الأمن القومي، وإلى إجراء تغييرات رئيسية في مجتمع الاستخبارات.

وفي نفس الوقت، ومع الإقرار بأن محاربة الإرهاب ليست مقصورة على تقديم الإرهابيين للعدالة وإضعاف قدرتهم على العمل؛ كان هناك مجهود لفهم ودراسة المصادر الأعمق للإرهاب. وقد أوضحت وثيقة سبتمبر ٢٠٠٢م، الخاصة بـ استراتيجية الأمن القومي؛ مفهومًا دقيقًا للأمن، يُعنى أكثر بتأثير الظروف الداخلية للدول الأخرى: «إذن ستشجع أمريكا التقدم الديمقراطي والانفتاح الاقتصادي.... لأنها أفضل أسس للاستقرار الداخلي وللتنظيم العالمي». وكان لا بد من إعادة تطبيق ذلك على مدار السنوات التالية، بدءًا بتقرير اللجنة القومية الخاصة بأحداث ١١ سبتمبر، ووصولًا إلى ما هو أكثر إثارة رعبًا؛ خطاب الرئيس

لقد رفعت «أجندة الحرية» التي عرضها الرئيس بوش، بلاغتها الفائقة؛ التوقعات بأن سياسة امولايات المتحدة القديمة في مجال الأمن القومي، والتي انبتت على دعم الاستقرار؛ قد تغيرت بشكل كاف، لتشكل تحدياً للنظم القمعية والأوتوقراطية. ولكن الواقع يكشف أن دعم الحرية والديمقراطية يتضمن في أحسن الأحوال خطوات جديدة نادراً ما تنطوي على تحديات صريحة للنظم غير الليبرالية، فرغم وجود مؤشرات واعدة بالإصلاح، تتمثل في تنامي حرية التعبير وزيادة المنظمات غير الحكومية المؤيدة للديمقراطية في العالم الإسلامي؛ فإن حلفاء أمريكا الرئيسيين في «الحرب على الإرهاب»، مثل مصر وباكستان؛ لم يظهروا تقدماً ملموساً وكافياً لجني ثمار الديمقراطية والليبرالية.^(٢)

يمكن اعتبار «أجندة الحرية»، التي تشكلت وتبلورت بسلسلة من الأحداث والوثائق البارزة؛ بمثابة «الإستراتيجية العلب» للولايات المتحدة. ومع ذلك فلا بد من صياغة إعلان محدّد لأهداف السياسة الخارجية المتبعة بهذا الموضوع، وتحديد ثابت لحلفاء «حرب الأفكار» وأساليب دمجهم في حملة شاملة.^(٣) وعلى

(١) كانت هذه نسخة و صيغة في آخر أشكالها في وثيقة لمحدث الإستراتيجية الأمن القومي صادرة في مارس ٢٠٠٦م، والتي جمعت من تشجيع الديمقراطية و حرية «الدعم الأولي» «تتمثل بدعمه لأولى في تشجيع الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية، والعمل على إنهاء الطغيان وتشجيع الديمقراطيات الحديثة، ونشر روح الاقتصاد من خلال التجارة حرة مع عدة سياسات التنمية حكيمة».

- The White House. «Fact Sheet: The President's National Security Strategy,» Web page. n.d.

(٢) أضف إلى ذلك أن لولايات المتحدة قامت، في مايو ٢٠٠٦م، بتطبيع العلاقات مع ليبيا لتي غيرت مواقفها من الإرهاب وأسندت ادمر لشامل. إذ حتى شهر مارس ٢٠٠٦م كانت وزارة الخارجية الأمريكية لا تزال تصف ليبيا بأنها ذات نظام حكم شمولي يمارس التعذيب ويصادر حقوق المدنية:

- U.S. Department of State, «Libya» Country Reports on Human Rights Practices, 2005,» Web page, March 8, 2006.

(٣) في لقاء صحفي أجري لإعداد هذه الدراسة، ذهب مسؤول رفيع المستوى بوزارة خارجية إلى تحدي الزعم بأن الولايات المتحدة كنت ضالعة في «حرب أفك». وليست لأراء هذا المسئول أهمية يُحتج به من محض السلاعة الواضحة والمضادة لتصرّح بحب الرئيس ووزير الخارجية لا يضمن الدعم من بعض قطاعات الليبرالية في ترجمة السياسات السياسية إلى أفعال

هذا تظل العلاقة بين بدء شبكات إسلامية معتدلة والعناصر الأمنية لـ «الحرب على الإرهاب» غير واضحة. وعلاوة على ذلك، فمن الممكن أن يبدو الهدف الأمني على المدى القصير والمتعلق بتقييد قدرة الإرهابيين، وعلى المدى الطويل في تعزيز الديمقراطية؛ وكأنها أمران متعارضان، وبخاصة فيما يتصل بتعاون الولايات المتحدة مع الدول الصديقة، برغم كونها سلطوية؛ بشأن قضايا الأمن.

برامج حكومة الولايات المتحدة وتحديات المستقبل

تركز هذه الدراسة على بناء شبكات لمسلمين المعتدلين والمليبراليين، والمشكلة المبسطة أعلاه تُبين أن حكومة الولايات المتحدة، والحكومات الغربية الأخرى؛ ليس لديها في ذلك الأمر رؤية ثابتة ومطرودة تحدّد من هم المعتدلون، وأين توجد فرص بناء الشبكات بينهم، وما هي أحسن الطرق لبناء تلك الشبكات. ولأنه لا توجد استراتيجية واضحة ومفهومة للجميع؛ فإن اشتراك الولايات المتحدة في «حرب الأفكار» يتم في الغلب بشكل جريئ، مركزاً على جهود دولة أو مؤسسة معينة. وقد تم اصطناع هذا الأسلوب على أساس من الطرق المنهجية التقليدية؛ للتحويل إلى الديمقراطية والحكم الرشيد، والمجتمع المدني، والتطور الاقتصادي، والتبادل الثقافي والتعليمي، وتمكين المرأة. وفي كثير من هذه المجالات، تحاول الولايات المتحدة تحديد الأفراد والمؤسسات المعتدلة المتاحة؛ لتقدّم هم الدعم المالي والسياسي ولفني. ومع ذلك، يندّر أن يصير بناء الشبكات بين هذه العناصر انتائية هدفً صريحاً. ونتيجة لذلك، وبغض النظر عن حسن النوايا؛ فإن قلة من تلك الجهود المبذولة قد تولد مقاييس موضوعية للنجاح، تتيح إعداد ميزانية إستراتيجية برأس المال السياسي والبشري والنقدي.

وبذلك تُعرض الولايات المتحدة نفسها لثلاثة مخاطر. تُشكّل جميعها عقبة في طريق البناء الناجح لـ «شبكات» (١) التنضيل، (٢) الجهود المهدرة بسبب التكرار، (٣) الفرص الفائتة. ففي الحالة الأولى قد تعمل الولايات المتحدة من خلال برامج أو أوصار تنقّصهم المصادقية المطلوبة لرفعة القيم الليبرالية، أو يعارضون تلك

القيم بالفعل؛ مثل «حزب لعدالة والتنمية» المغربي (PJD) أو الإخوان المسلمين الأردنيين (المعروفين أيضًا بـ«جبهة العمل الإسلامي»)^(١) وفي الحالة الثانية، قد تقوم المؤسسات المختلفة، أو حتي أقسام نفس المؤسسة؛ بإنفاق الموارد سعيًا لنفس الهدف. وبدون وسائل الاتصال والتحكم والسيطرة الكافية داخل حكومة الولايات المتحدة، فقد تتداخل الجهود؛ ليرتب عليها تكاليف فرص بديلة دون داع. وأخيرًا، لأن عملية اختيار الشركاء ودعمهم تعرّض كلاً من الولايات المتحدة وشركائها لدرجة من المخاطرة؛ فقد يكبح المعدّل الطبيعي للنفور من المخاطرة، لدى البيروقراطيات الحكومية؛ الدعم الفعال للمعتدلين والإصلاحيين، مما يُفاقم إحساسهم بالعزلة لافتقادهم هياكل دعم مكنية ذاتيًا.

ومن أجل أغراض تحليلية، يمكن القول بأن بناء الشبكات المعتدلة يجري على ثلاثة مستويات (١) تعزيز الشبكات الموجودة، (٢) تحديد الشبكات الممكن إنشاءها وتعزيزها عند بدايتها ونموها، (٣) توفير مناخ بنوي للتعددية والتسامح يكون من شأنه الإعانة مُستقبلًا على نمو هذه الشبكات. وبرغم وجود عدد من برامج حكومة الولايات المتحدة، التي لها آثار إيجابية في المستويين الأولين؛ تنحصر معظم جهود الولايات المتحدة حتى الآن في المستوى الثالث، لأن البرامج التي تهدف إلى تحسين الظروف العامة أكثر اتساقًا مع الثقافات البيروقراطية؛ إذ يمكنها التكيّف بسهولة أكثر مع إجراءات العمل القياسية. كما أنها تشكّل درجة أقل من المخاطرة.

فمثلاً صار استخدام الدبلوماسية العلنية التقليدية، في نقل رسالة الولايات المتحدة وتوضيح سياستها؛ أساسًا لأنشطة وزارة الخارجية (وقبلها وكالة المعلومات الأمريكية) خلال العقود الأخيرة؛ فهي الطريقة التي تفضلها الوكالة كثيرًا. وبالإضافة إلى تفضيل الأفراد والمظمات للبرامج التي تقع في المستوى الثالث،

(1) See Jeremy M. Sharp, *U.S. Democracy Promotion Policy in the Middle East: The Islamist Dilemma*, Congressional Research Service report (R433486), June 15, 2006, pp. 14-17, 27.

كما لوحظ مُسبقاً؛ يوجد في كثير من مناصق العالم الإسلامي الآن عدد قليل من الشبكات والمؤسسات المعتدلة، التي يمكن أن تشاركها الولايات المتحدة. ول سوء الحظ، فعند تحديد الفرص المشجعة لإنشاء شبكات معتدلة؛ يجب على الولايات المتحدة الدخول في صراع مع بيئات قمعية ومستويات عالية من العداء لأمريكا.^(١)

الترويج للديمقراطية

ازداد عدد الدول الديمقراطية في النظام الدولي بشكل كبير خلال القرن الماضي، ورغم أن الشرق الأوسط لا زال يعاني من «غياب الديمقراطية». وداخل دائرة صنع القرار يبدو كم إجماع على أن العمل لضمان إجراء انتخابات حرة وعادلة خطوة ضرورية، لكنها غير كافية؛ لتحقيق الديمقراطية، إذ إن حرية التعبير والدين والتجمع والاحتجاج كلها تتطلب إنشاء مؤسسات تقوم على الدعم المكثفي ذاتياً، وتنسب على حكم القانون، وحماية حقوق الأقليات والجنود، وشفافية الحكم. ومع ذلك، فقد وقعت مؤخراً «ردة» ضد عملية الترويج للديمقراطية من جانب النظم والجمهير غير الليبرالية، التي تشترك في الخوف والتفوق من التأثير الخارجي، وإن اختلفت الأسباب في ذلك.^(٢)

ولصعوبة جهود الترويج للديمقراطية، حتى في أكثر الأوساط ترحيباً بها؛ يتكرر الصراع، لا سيما في الشرق الأوسط؛ بين تلك الجهود وبين النظم التي تحسب الديمقراطية باعتبارها تهديداً لمصالحها السياسية، فتقاومها بسن القوانين التي تمنع تأسيس أحزاب سياسية معارضة، أو ترهيب المقائمين على أي نشاط للمنظمات غير

(١) هذه الدراسة في دعم أي جهد لاستكشاف برامج الولايات المتحدة السرية؛ فمن غير ممكن تقديم أية حلاصات عن نطاق أي من تلك بر مع أو طبيعتها

(2) National Endowment for Democracy, *The Backlash Against Democracy Assistance: A Report Prepared by the National Endowment for Democracy for Senator Richard G. Lugar, Chairman, Committee on Foreign Relations, United States Senate*, Washington, D.C.: National Endowment for Democracy, June 8, 2006.

الحكومية من شأنه تعزيز الديمقراطية.^(١) كذلك تواجه جهود الترويج للديمقراطية مقاومة من جماعات أخرى، في مقدمتها الإسلاميون المتطرفون. وعلى الساحة الأمريكية أدت الميزانية القيدرالية الضئيلة، والمقاومة العنيفة لجهود الولايات المتحدة للترويج للديمقراطية في العراق وأفغانستان، إلى تناقص دعم اكونغرس والجمهور الأمريكي لما يُعدّه الكثيرون مهمة بالغة الصعوبة لا تُثمر من النتائج إلا أقل القليل. وفضلاً عن ذلك، فلأنه من الممكن أن تؤدي العملية الليبرالية لنشر الديمقراطية إلى نتائج انتخابية غير ليبرالية، ولا سيما في الفوز الانتخابي الذي حظيت به حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الأراضي الفلسطينية؛ فهناك حرص مُتزايد من الضغط على الشموليين العلمانيين لفتح المجال في نظمهم السياسية، إذا كان من المحتمل حلول الإسلاميين محلهم.

وفي وسط هذه التحديات الشاملة؛ تُشارك الولايات المتحدة في عدد من الجهود، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؛ للترويج للديمقراطية. فمن خلال القنوات الدبلوماسية التقليدية تشارك الولايات المتحدة في حوارات مع الدول الأخرى، عارضة بعض الحوافز المبتكرة (مثل تقرير تحدي الألفية)، لدفع تلك الدول إلى اللحاق بـ «مجتمع الديمقراطيات». وتؤكد الولايات المتحدة، سرّاً وعلانية؛ لمحاوريها وللمجتمع الدولي، فوائد تطبيق القيم الديمقراطية والليبرالية؛ مثل: العدل والتسامح والتعددية، وحكم القانون واحترام لحقوق المدنية والإنسانية. ويساعد هذا التركيز على القيم الديمقراطية في المساهمة بخلق بيئة سياسية واجتماعية تُسهّل إنشاء الشبكات المعتدلة.

(١) In *The Backlash Against Democracy Assistance* (National Endowment for Democracy, 2006)

تم تصنيف ليبيا وامسكة العربية لعمودية والسودن وسور وأورناكتاب باعتبارها «مُحظّرة بقرة» الجهود الديمقراطية. والمؤسسات المستقلة غير الحكومية وضُفّت المحررين ومصر وتوسر دعاها «مُعدّ جهود ديمقراطية شكلي فاسي». أما الأردن والعرب فهما «جساعات سكر كبير مع تلك جهود، لكن مع اتندجج شعبي والمصبات»

وعلاوة على ذلك؛ فإن لوزارة الخارجية الأمريكية و«وكالة الأمريكية للتنمية الدولية» (USAID) هياكل مخصصة لترويج الديمقراطية، يرأسها على الترتيب: مكتب وزارة الخارجية للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، ومكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للديمقراطية والصراع والمساعدة الإنسانية. وفي عام ٢٠٠٢م؛ أطلقت وزارة الخارجية «مبادرة الشراكة لأمركية الشرق أوسطية»، التي تشتمل على «دعامة سياسية» (راجع دراسة الحالة الخاصة بمبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية في هذا الفصل). ويعتمد مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل على مورد ضخمة (٤٨ مليون دولار للعام المالي ٢٠٠٥م) في شكل «تمويل من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان». يهدف إلى تعزيز «برامج مبتكرة ومحدثة؛ كحوافز لتحسين حقوق الإنسان والترويج للديمقراطية جنباً إلى جنب مع مشروعات ذات تأثير مباشر وقصير المدى». ويشمل تفويض الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية «تعزيز أداء المؤسسات الحكومية ومسؤوليتها، ومكافحة الفساد والتعامل مع أسباب الصراع ونتائجه».^(١)

ولترجمة هذه الأهداف السياسية إلى أفعال؛ يتعاقد مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل (التابع لوزارة الخارجية الأمريكية) و«الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» مع منظمات غير حكومية، وبصفة أساسية «الصندوق الوطني للديمقراطية» (NED) و«المعهد الجمهوري الدولي» (IRI)، و«المعهد الديمقراطي الوطني» (NDI)، ومؤسسة آسيا، و«مركز دراسة الإسلام والديمقراطية» (CSID)، المنشأ حديثاً؛ وكل المنظمات الخاصة غير الربحية، التي تمولها حكومة الولايات المتحدة.^(٢)

(١) Scott Turnoff and Larry Nowels, *Foreign Aid: An Introductory Overview of U.S. Programs and Policy*, Congressional Research Service report (98-916), April, 15, 2004.

(٢) مفتوح «مركز دراسة الإسلام والديمقراطية» (CSID) عمل شبكات ديمقراطيين مسلمين، في دبي (إسلاميون للترويج لحجة ديمقراطية من وجهة نظر المركز) الذي يموله «مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان ونعم» (DRI) حربي. وتوقع أن طريقة المركز في هذه شبكات مثيرة جدل؛ فمعضمهم يعتقد أن طريقة الشاملة سي يظلمهم المركز أمر ضروري. على حد يسكن حروب العمل مع الإسلاميين. وهناك رأي في وزارة خارجية (خارج مكتب الديمقراطية) يقول بأن تمويل دعوة مركز محمد بن عبد الله

وفي هذا المستوى التنفيذي تتم الجهود الداعمة للشبكات العاملة، وكذلك الجهود المحددة والمعرّزة لشبكات الجديدة. إذ تقدّم البرامج، التي ينفذها هؤلاء المتعهدون؛ العون الفني، ومهارات إعداد وإدارة حملات الأحزاب السياسية، والتدريب على المهام الانتخابية، وتوجيه مراقبة الانتخابات والإشراف عليها. كما أنها تنشئ أو تقوّي مؤسسات مقاومة الفساد، وتعدّد المؤتمرات وورش العمل التي تجمع الأفراد ذوي الأهداف السياسية المشتركة مثل المحامين والقضاة، الذين يَسْعَوْنَ إلى دعم دور القانون. فمثلاً يعقد «المعهد الجمهوري الدولي» برامج تدريبية «لدمج شبكات القيادة التقليدية في العملية الديمقراطية» وذلك لدعم الشبكات العاملة.⁽¹⁾

وكمثال للجهود الواضح في بناء الشبكات، قام مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان و«المعهد الديمقراطي الوطني» برعاية «مؤتمر الديمقراطيين من العالم الإسلامي»، الخاص بالوزراء وموظفي الحكومة وممثلي الأحزاب السياسية؛ لمناقشة قضايا مثل «دور الحكم القانوني الديمقراطي في المجتمعات الإسلامية».⁽²⁾ وتسعى هذه الجهود مجتمعة لبناء شبكات معتدلة على مستويات ثلاثة: دعم الشبكات التي يوجد بها أحزاب سياسية، وتحديد وتعزيز الشبكات المحتملة، عند احتياج الأفراد ذوي الميول الواحدة إلى نقطة التقاء أو اكتساب قدرة تنظيمية على الاندماج؛ والمساهمة في خلق الظروف الرئيسية المؤدية للاعتدال من خلال ما في البرامج ذاتها من مبادئ جوهرية تكرر الاعتدال.

ودائماً ما يتمتع عمل هذه المؤسسات باحترام كبير بين مسؤولي الولايات المتحدة والمحللين، وكذلك النشطاء المحيين. ورغم أن مصدر ميزانيتها التنفيذية

(1) International Republican Institute, «Partners in Peace», Web page, n.d.

(2) National Democratic Institute, «Congress of Democrats from the Islamic World», *The Middle East and North Africa in Focus: Regional Initiatives*, [June 2004].

هو حكومة الولايات المتحدة، فإن أنشطتها تحظى، بين المجموعات المستفيدة؛ بدرجة أعلى من المصادقية عما لو كانت البرامج مدعومة بشكل مباشر من وكالات حكومة الولايات المتحدة. إذ من المقبول أن تقتصر مهمتها على مساعدة قوى الإصلاح المحلية، لا فرض هذه القوى عليها من الخارج. وتُمكن درجة واحدة فقط أو درجتان من الانفصال هؤلاء المتعهدين من تقديم المساعدة في بناء الشبكات، دون رؤية الخيوط الجيوبوليتيكية المتصلة بها. ويرى معظم المحللين أن عمل تلك الوكالات، غير الحزبية وغير الحكومية؛ هي أكثر الوسائل فاعلية، والتي تستطيع الولايات المتحدة من خلالها دعم القيم الديمقراطية. وهناك اتفاق واسع على أن «مؤسسة آسيا»، التي تعد أكثر المؤسسات غير الحكومية نجاحًا في بنية المجتمع المدني؛ تحتاج إلى استنساخ يُناسب الشرق الأوسط.

ورغم ذلك، فينبى تتفق تلك الجهود مع الأهداف السياسية لنشر الديمقراطية؛ فمن الصعب إخضاع تلك الجهود لمعايير أداء تعتمد على النتائج. ومن الناحية التقليدية، تم قياس أهمية تلك الجهود بواسطة المُدخلات (كالميزانيات، وعدد الدول التي تطبق هذه البرامج، وعدد البرامج... إلخ)، في حين تم تقصي فعالية هذه البرامج من خلال ما أمكن ملاحظته من مُخرجات (مثل عدد جلسات التدريب الفعيلة، وعدد مراقبي الانتخابات الناشطين فعلاً، ومقدار الحضور في المؤتمرات... إلخ). لكن هذه النقاط البيانية، التي يمكن ملاحظتها؛ لا تُترجم في حد ذاتها بالضرورة إلى «ديمقراطية»، وبخاصة عندما يُؤخذ في الاعتبار عدد من المتغيرات الأخرى، التي يمكن أن تساعد أو تعوق التقدم الديمقراطي.

وهناك عدد من المعايير الملموسة معروفة ما إذا كانت القيم والمؤسسات الديمقراطية تكتسب قوة أم لا؛ كعدد المشاركين في التصويت، وعدد النساء ومرشحي الأقليات المتنافسين على المناصب الانتخابية والفائزين بها، ومدى حرية الحملات الانتخابية

(١) نتمتع بميزة تنفيذية لمؤسسة آسيا بشكل جزئي فقط على تمويل حكومة الولايات المتحدة، كما ذكرنا في موضع آخر

والاشتراك في مناظرات سياسية مفتوحة. ومع ذلك؛ فمن الصعوبة بمكان ربط برامج نشر الديمقراطية بهذه النتائج، ربطاً سببياً واضحاً. وفضلاً عن ذلك، فإن الطريق إلى الديمقراطية في الغالب طويل وغير مباشر، وحتى لو كانت تلك البرامج فعّالة في الترويج للديمقراطية؛ فقد لا يظهر «الدليل على ذلك» لسنوات كثيرة أو لعقود.

وأخيراً؛ بما أن برامج نشر الديمقراطية ترتبط في كثير من الأحيان بعمل مقاوي «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية»؛ كان المدى الذي تصل إليه الوسائل التقليدية لترويج الديمقراطية في الدول الغنية، التي لا تتلقى معونات من الولايات المتحدة؛ مثل الكويت والمملكة العربية السعودية، مدى محدوداً⁽¹⁾ ويسبب هذا المدى المحدود للبرامج الموروثة لنشر الديمقراطية في هذه البلاد، فقد نُظِّمَتْ جزئياً مبادرات، مثل «مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية»؛ للبدء بحجوة بربطال مشاركة الحكومات المضيفة، وتبني برامج المستوى المحلي.

ولا بد من الشروع بالمحاولات الرامية إلى بناء شبكات معتدلة، على المستويات الثلاثة؛ رغم صعوبة قياس النتائج الديمقراطية. وكما ظهر لنا من مثال الحرب الباردة؛ فإن الشبكات المعتدلة لا ينبغي لها الانتظار حتى تُزهر الديمقراطية؛ إذ تتطلب عملية الترويج للديمقراطية بشكل أعمق نموذج بناء الشبكات ذاته، الذي يوصي به هذا المشروع. ومع ذلك، فجدير بالملاحظة أن بناء شبكات من هذا القبيل أمرٌ يدعم المعتدلين بالتأكيد، إلا أنه قد يُقدَّم، بشكل غير مقصود؛ الدعم المالي والفني للإسلاميين أو مناصريهم، الذين يسعون إلى الوصول للسلطة من خلال الوسائل الديمقراطية، لا سيما إذا لم تكن عملية التدقيق حساسة بما فيه الكفاية لنموذج الإسلام المعروض في موضع آخر من هذه الدراسة.

(1) Interview with Ambassador Kurtzer, Woodrow Wilson School, Princeton, N.J., May 22, 2006

تنمية المجتمع المدني

تمضي عملية الترويج للديمقراطية يدًا بيد مع تطور المجتمع المدني. وفي الواقع، يُعدّ كثير من الأكاديميين و'سياسيين' المجتمع المدني خطوة لا بد منها نحو الديمقراطية. ويشير المجتمع المدني، في معناه الأوسع، إلى مجموعة من المؤسسات والقيم التي تشكّل، في نفس الوقت، حاجزاً و'رابطاً' حساساً بين الدولة والأفراد. وهو يتبلور عندما تستطيع المؤسسات الاجتماعية والمدنية الطوعية (مثل المؤسسات غير الحكومية)، مجابهة قوى الدولة.

وبينما يتطور المجتمع المدني بمتهى السهولة في الدول الديمقراطية. فإن تطوره ممكن ومطلوب، في نفس الوقت؛ في الدول غير الديمقراطية والدول الساعية للديمقراطية. ففي هذه الدول نجد تطور المجتمع المدني وبناء الشبكات متصدين في الواقع اتصلاً تاماً؛ فكلاهما يدعم الآخر ويعتمد عليه.

ومن الناحية النظرية؛ يظهر المجتمع المدني أولاً ويتبعه ظهور الشبكات المعتدلة، والعكس بالعكس. أما من الناحية العملية؛ فإن جهود الولايات المتحدة في تطوير المجتمع المدني أشمل كثيراً من الترويج للديمقراطية، إذ تطوي كل البرامج المصمّمة للترويج للديمقراطية، بالإضافة هؤلاء المشتملين على لجان ليس لها علاقة مباشرة بالديمقراطية في حد ذاتها. ومن هذه البرامج برامج لتعزيز الفرص الاقتصادية، والإعلام المستقل والمسئول. والحماية البيئية، وحماية حقوق الأقليات والجنود. وحق الحصول على الرعاية الصحية والتعليم. وفي نظر البعض، فإن تطور المجتمع المدني يوفر طريقة غير مباشرة للإصلاح السياسي؛ إذ يدعم المهارات والمؤسسات المطلوبة في دولة ديمقراطية ليبرالية، في الوقت الذي يُقلل التحدي المباشر بوجه النظم الحاكمة. وهذه الطريقة تستغرق وقتاً طويلاً عند إرساء الديمقراطية والقيم الليبرالية من خلال جهد شعبي، مما يشكّل تحديات معينة للمؤسسات حكومية الولايات المتحدة، ولا سيما وزارة الخارجية؛ التي ركّزت بشكل تقليدي على الشراكة مع الحكومات.

أما بالنسبة للترويج للديمقراطية، فإن تصميم سياسات الولايات المتحدة، الخاصة بتنمية المجتمع المدني؛ ومراقبتها يتحققان في المقام الأول على يد وزارة الخارجية و«الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية»، اللتين تعتمدان بدورهما على متعهدين للتنفيذ. فعلى سبيل المثال؛ يقدم «الصندوق الوطني للديمقراطية» المنح الخاصة بكل من دعم المؤسسات المحلية غير الحكومية (على سبيل المثال لمساعدة الاتحاد الجزائري للدفاع عن حقوق الإنسان في نشر الوعي بدور القانون واحترام حقوق الإنسان) والمساهمة في تنمية الشبكات (مثل جهود المركز الأردني لدراسات التعليم المدني، في تنمية قدرة الشباب على الاشتراك مدنيًا؛ في تدريب طلاب الجامعة). ويعمل كل من «المعهد الديمقراطي الوطني» و«المعهد الجمهوري الدولي» كمتعهدين لوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وكذلك بوصفهما مُتعهدين فرعيين للصندوق الوطني للديمقراطية. فعلى سبيل المثال؛ يدير كل من «المعهد الجمهوري الدولي» و«المعهد الديمقراطي الوطني» مدارس الحملة الإقليمية في قطر وتونس، لزيادة قدرة النساء على المشاركة في الشؤون المدنية، و«تيسير عملية بناء الشبكات الجارية بين القيادات النسائية في المنطقة».⁽¹⁾

وبينما تركّز «مؤسسة آسيا» على مشروعات مشابهة، نراها لا تعمل حصريًا كمعهد لحكومة الولايات المتحدة، بل تحصل على تمويل من «خليط من الهيئات والمؤسسات الخاصة، ومن مؤسسات التنمية الحكومية والمتعددة الجنسيات، بالإضافة إلى مخصص سنوي من الكونجرس الأمريكي».⁽²⁾ وبأوضح مما يفعل «الصندوق الوطني للديمقراطية» أو «المعهد الديمقراطي الوطني» أو «المعهد الجمهوري الدولي»؛ تسعى «مؤسسة آسيا» بصرحة لبناء شبكات إسلامية معتدلة. وقد صُمِّمَت برامج مثل «مؤسسة دراسة الإسلام والمجتمع» في أندونيسيا، التي

(1) International Republican Institute, «Partners in Peace,» Web page, n.d.

(2) The Asia Foundation, «The Asia Foundation. Overview,» Web page, n.d.

تُدرَّب أئمة المساجد الشبّان على التسامح؛^(١) و«المؤسسة الإسلامية» في بنجلاديش، التي تسعى لإشراك القادة الدينيين في أنشطة حقوق الإنسان والصحة العامة والحفاظ على البيئة وغيرها من القضايا؛^(٢) هذه البرامج قد صُمّمت لتعمل على المستويات الثلاثة لبناء الشبكات. ونتيجة لذلك؛ حظيت «مؤسسة آسيا» بتقدير عدد كبير من الخبراء الإقليميين والعالميين. وهناك دعم واسع وكثيف لإنشاء مؤسسة للشرق الأوسط تستنسخ بنية «مؤسسة آسيا». ^(٣) على أن تكون مناسبة للثقافة والبيئة السياسية والاجتماعية في الشرق الأوسط. وكما هو ملاحظ في مسودة هذه الدراسة، يبدو أن حكومة الولايات المتحدة تضع هذه الرؤية موضع التنفيذ من خلال «مؤسسة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا» (BMENA)، تلك المؤسسة التي سنتناولها تفصيلاً فيما يلي.

وكما هو الحال في الترويج للديمقراطية، فإن سياسات الولايات المتحدة المتعلقة ببناء مجتمع مدني تعمل على المستويات الثلاثة لبناء الشبكات المعتدلة: فتدعم المؤسسات القائمة، وتعزز أخرى جديدة، وتساهم في تشكيل بيئة اعتدال تُيسّر بذل جهود أكثر تركيزاً على المستويين الأولين. ولأن المجتمع المدني نفسه قائم على الشفافية والحوار والتسامح والدعم السياسي الأمن؛ فمن الممكن النظر إليه باعتباره السبيل لمواجهة التطرف والعنف. وفوق ذلك، فلأن المجتمع المدني يقدم فكرة تطبيق القيم على تحقيق نتائج سياسية معينة؛ فإن تطوره يوفّر مساراً للمشاركة في الإصلاح السياسي من الخارج، مع تقليل مخاطرة مقاومة المتلقين المعنيين إلى أدنى حد. فعلى سبيل المثال؛ تعكس المؤتمرات التي تروج لحرية التعبير وحياتها، اللفتة المشتركة على نطاق واسع. والمتجاوزة للحدود الثقافية واللغوية والجغرافية. وتتمتع جهود إصلاح التعليم والمنح الدراسية والتبذلات الثقافية والطلابية بدرجات عالية من الإقبال

(1) The Asia Foundation, «The Asia Foundation: Indonesia, Projects,» Web page, n.d.

(2) The Asia Foundation, «The Asia Foundation: Bangladesh, Projects,» Web page, n.d.

(٣) هل تُعتبر مؤسسة «مؤمنون بلا حدود» مُستسخة منقحةً ملائمةً لهذا الدور؟ (نشر)

والدعم، بين صناعات السياسة والمحللين؛ جزئياً، لأنها تلقى قبولاً حسناً بالخارج. وعلى نحو مماثل؛ تُعجّ لقاءات العمل المخصصة لإنشاء وسائل إعلام مستقلة ومسؤولة بمجموعة مختلفة من الجماهير، التي اعتادت على احتكار الدولة لسوق الأفكار.

وفي الحالات التي توجد فيها بالفعل شبكات ومؤسسات غير حكومية؛ فإن أقل مستوى من الدعم المالي والتنظيمي والفني يصير جدّاً ضروريّاً لضمان استمرارها ونموها. وفي المناطق التي لا توجد فيها مؤسسات أو شبكات عاملة في الوقت الحالي؛ قد يدفع اتفاق الأفراد والجماعات ذوي الفكر المتشابه هذه المؤسسات والشبكات إلى «نقطة تحول» حساسة للوعي والدعم المتبادل، كما هو الحال مع شبكة المواطنين العرب المدعومة من «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» والخاصة بالمدارس والمربين الداعمين للقيم المعتدلة، التي يمكن، في غير هذه الحالة؛ أن تناضل دون دعم متبادل من المربين المعاصرين. ولأن المجتمع المدني كان غائباً تماماً عن الشرق الأوسط؛ فإن مفهوم المؤسسات غير الحكومية ذاته يحتاج إلى تعزيز من الناحيتين النظرية والعملية كليهما. ومن اللافت للنظر أن الولايات المتحدة، في حالة واحدة على الأقل؛ قد بدأت تغيير سياستها التقليدية في إرساء المعونات للدول ذاتها، فقد مكّن تعديل براونباك لقانون المحصّصات المعزّزة، الصادر في العام المالي ٢٠٠٥م^(١) الوكالات الأمريكية مثل «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» من التواصّل مع المؤسسات المصرية غير الحكومية، دون الحصول على موافقة مُسبقّة من الحكومة المصرية.

ورغم المميزات الممكنة؛ يواجه بناء المجتمع المدني عقبتين رئيسيتين: المقاومة النشطة من جانب الأنظمة الشمولية، وغياب المعايير الملموسة لتقييم الأداء. ومع أن الأنظمة الشمولية قد لا تُعدّ كل مبادرات بناء المجتمع المدني تهديداً لسلطتها (كما في حالة دعم الجمعيات الطلابية)؛ فإن طبيعة مؤسسات المجتمع المدني ذاتها تُشكّل تحدياً لاحتكار الدولة للمجال العام، وعائقاً أمام سيطرتها على المجالات

(1) The Brownback Amendment to the FY 2005 Consolidated Appropriations Act (P.L. 108-447)

الخاصة أيضًا. وتظهر مقاومة الأنظمة في القوانين التي تمنع المؤسسات غير الحكومية من الوجود أصلًا أو من قبول الدعم الخارجي، وفي المرافعة الصارمة للنشاط غير الحكومي، ومؤخرًا في الاستهداف المباشر للمنظمات الدولية غير الحكومية (مثلًا ترحيل مدير برنامج «المعهد الديمقراطي الوطني» من البحرين،^(١) وإيقاف الحكومة المصرية لأنشطة «المعهد الجمهوري الدولي»^(٢)). أضف إلى ذلك أن بناء المجتمع المدني تواجهه بعض مشاكل تقييم الأداء، التي تواجه الترويج لديمقراطية؛ وقد تزيد. إذ لا توجد نتائج يمكنها أن تعكس جيدًا قوة المجتمع المدني.^(٣)

ونظرًا هذه التحديات، يرى البعض أن تركز جهود الولايات المتحدة على توفير الخدمات الاجتماعية الملموسة، وغيرها من المنافع العامة؛ لأنها توضح بطريقة أكثر مباشرة كيف تستطيع الولايات المتحدة تحسين حياة الناس. إذ ينظر أصحاب هذه الرؤية إلى تطوير المجتمع المدني بوصفه مُحصّرًا في مجموعات صغيرة نسبيًا من النخبة، تهدف أولاً إلى إرضاء حاجات المترعين، لا المجتمعات التي يمثلها هؤلاء الأفراد؛^(٤) وثانيًا لا تعكس قيمها الليبرالية جيدًا في مناهضة أنشطة المتطرفين الأكثر انتشارًا، كالمستشفيات والمدارس وبرامج التوظيف؛ التي تُديرها جماعات مثل حماس وحزب الله. وثمّ، أي طرحه محللون، مثل «دينيس روس»^(٥)، يوجب على الولايات

(1) William T. Monroe «NDI's Positive Role Highlighted,» interview May 19, 2006.

(2) Sharp, 2006.

(٣) إن كثيرًا من لقطات عبر الحكومية لا تستمر في العمل طويلًا، وغالبًا ما تبقى بمس لأفراد الذين يشتون ويفضون، بشكل متكرر؛ من المطالبات بأسماء مختلفة. أضف إلى ذلك أن عدد لقطات غير حكومية لا يرتبط بالضرورة بقدرتها على فحص بئر المجال الخاص والمجال الحكومي الرسمي. ولا ترتب مؤشرًا مثل زيادة عدد وسائل الإعلام المستقلة، والتهنئات التي قُدمت، ولتصهرت السلمية التي جرت، والمشروعات التي أطلقت لحماية صحة المجتمع، وسماع التعليميّة البديلة؛ كبد توحى بتطور المجتمع المدني في شرق الأوسط والسلة لباء الشكايات، فرغم أن عددًا من المشروعات يصوي على أهداف صريحة أو ضمنية من مستوى واحد أو أكثر، من المسويات المذكورة أعلاه؛ لم تكشف أية محاولة منظمة لتتبع عدد الشكايات الناشئة أو حودتها وكما هو الحال مع الترويج لتدبير طية؛ فمن الصعب تحديد معايير لتتبع نقيس الأداء، ولها تأثير على المجتمع المدني؛ كما أن جهود احتساب المنح وتقييمها لا تكفيها متابعة كافية لتقييم و مراقبة طويلة الأمد.

(4) Author's interview with Mona Yacoubian, United States Institute for Peace June 7, 2006.

المتحدة شراكة مُصلحين مُلتزمين لتدشين «دعوة علمانية»؛ ترتبط فيها قوى الاعتدال بتحسينات ملموسة في الظروف المعيشية. وقد دُعِم هذا المفهوم إبان الحرب الباردة، من خلال إنشاء وكالات مثل «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» و«فيالق السلام».^(١)

الدبلوماسية العلنية

شاركت وزيرة الخارجية «كوندوليزا رايس» في الجهد المبذول لتشجيع وزارة الخارجية الأمريكية وحكومة الولايات المتحدة بأسرها لممارسة «دبلوماسية تحويلية»؛ يدمج فيها مسئولو لولايات المتحدة الدبلوماسية العلنية في رسم السياسات وتنفيذها. لكن في داخل الحكومة تظل أهداف الدبلوماسية العلنية متنوعة، إذ يرى البعض أن الدور الأنسب لها يكمن في تقديم معلومات محايدة، في حين يرى فيها آخرون أداة دبلوماسية للتأثير في الجمهور الأجنبي. بل إن الدبلوماسية العلنية، عند النظر إليها من أكثر الزوايا إيجابية؛ من وجهة نظر كثيرين في الكونجرس، وفي مستويات أعلى من إدارة بوش؛ يروّون أنها تستحق من الموارد والتخطيط الاستراتيجي أقل كثيراً مما تستحقه الجوانب «الأصلب» من الحرب على الإرهاب. وإن كانت تستحق رغم ذلك أكثر مما يستحق الترويج للديمقراطية أو بـ«مجمع المجتمع المدني».^(٢)

(1) Author's interview with Dennis Ross, Washington Institute for Near East Policy, May 26, 2006.

(2) صدر عدد من التقارير لشخص أوجه نقصور في سياسات الدبلوماسية العلنية للولايات المتحدة ووجه طرق تحسينها؛ راجع

U.S. Government Accountability Office, *U.S. Public Diplomacy: State Department Efforts to Engage Muslim Audiences Lack Certain Communications Elements and Face Persistent Challenges*, GAO-06-535, Washington, D.C.: May 3, 2006.

- Office of the Undersecretary of Defense for Acquisition, Technology, and Logistics, *Report of the Defense Science Board Task Force on Strategic Communications*, September 2004

Advisory Group on Public Diplomacy for the Arab and Muslim World, *Changing Minds, Winning Peace: A New Strategic Direction for U.S. Public Diplomacy in the Arab & Muslim World. Report of the Advisory Group on Public Diplomacy for the Arab and Muslim World, Submitted to the Committee on Appropriations, U.S. House of Representatives*, October 1, 2003.

ولأن الدبلوماسية العلنية مصممة أساساً لدعم أهداف الولايات المتحدة أو على الأقل لاستيعابها بشكر أكثر موضوعية؛ فإن قدرتها على التأثير في جهود بناء الشبكات مقصورة في الغالب، وبشكر حصري؛ على تحسين الظروف الأساسية داخل العالم الإسلامي.^(١) ولا يبعث على الدهشة أن تكون تأثيراتها في هذا الميدان متفرقة، ويصعب قياسها. لكن من الممكن قياس معدلات حضور الخطابات التي يُلقِيها مسؤولو الولايات المتحدة، وكذلك التفاعل الجماهيري مع برامج الإذاعة والتلفاز التي ترعاها الولايات المتحدة وتوزيع الأدبيات المكتوبة؛ مثلما يمكن أيضاً قياس الاتجاهات الأيديولوجية والأمزجة والمفاهيم ومواقف المستمعين المستهدفين (باستخدام اقتراحات واستطلاعات كتلك التي يقوم بها مكتب وزارة الخارجية للاستخبارات والبحث). وأصعب من ذلك كثيراً؛ الربط الواضح بين محتوى البرامج وأية تغيرات تم قياسها في المعتقدات والأمزجة والتصورات. إضافة إلى ذلك؛ فهناك إجماع عام، بين المسؤولين في الولايات المتحدة والمحللين الخارجيين؛ على أن الدبلوماسية العلنية لا تزال تعاني من اعتبارها ذات مرتبة ثانوية في وزارة الخارجية. ناهيك عن أنها أصلاً تعاني، فيما يتعلق بالعالم الإسلامي خاصة؛ جرّاء ضعف المهارات اللغوية والمعرفة الثقافية والتاريخية لموظفي حكومة الولايات المتحدة.

ويؤشر اختيار «كارين هيوز» لمنصب وكيل وزارة الخارجية للدبلوماسية العلنية إلى نية إدارة بوش في إعادة تنشيط الدبلوماسية العلنية في العالم الإسلامي. وبعكس من شغلوا هذا المنصب من قبل؛ عُرِفَ هيوز بأنها مستشار للرئيس ذو تأثير. ففي مذكرة لمجلس الأمن القومي، أبريل ٢٠٠٦م؛ عُيِّنَ هيوز رئيساً للجنة تنسيق الدبلوماسية العلنية والاتصال الاستراتيجي، وهي مجموعة رفيعة المستوى للربط بين الوكالات المختلفة، تم تشكيلها لتنفيذ خطط الخاصة بكل

(١) وربما كانت هناك فرص تطوير شبكات جديدة، حسب بحرها حالة «دعاة أوروبا الحرة»

بلد، بما في ذلك تحديد المؤثرات الدينية والثقافية الأساسية.^(١) وينعكس أحد الرموز الأكثر واقعية، في طريقة التعامل الجديدة؛ في تأسيس «وحدة الرد السريع» (RRU) بمكتب الشؤون العامة بوزارة الخارجية والمحاوّر الإعلامية التالية في بروكسل ودبي. وقد تم تفويض الوحدة لمراقبة الإذاعات العربية ووسائل الإعلام على الإنترنت مع تقديم مقتطفات يومية. بالإضافة إلى توفير محتوى تحليلي ودليل لرد الفعل المفترض. وقد حصلت «وحدة الرد السريع»، التي بدأت العمل بعد شهور قليلة فقط من التخطيط لها؛ على رد فعل إيجابي من مسؤولين وزاريين. وعلى النقيض من إجراءات العمل المتبعة في المصالح الحكومية، لم تقدم هذه الوحدة تقاريرها المكتوبة لأي مكتب آخر بوزارة الخارجية؛ بغية الحصول على أي تصريح.

وقد عبر آخرون عن قلقهم من نقص الدعم للدبلوماسية العلنية من جانب الكونغرس والدبلوماسيين التقليديين في السلك. فلا يوجد إجماع في وزارة الخارجية حول ما إذا كان ينبغي توجيه الدبلوماسية العلنية إلى تغيير الآراء وحشد الدعم لسياساتنا، أو إلى عزل المتطرفين وتمييزهم. وهذا التردد الإستراتيجي يتج عنه معدل أداء سياسي دون المستوى الأمثل. وقد علّق مسؤول رفيع المستوى في السلك الدبلوماسي قائلاً: «إذا كانت حرب الأفكار قضية عظيمة الأهمية؛ فلماذا هذا الأداء الركيك؟... ذلك أننا في الحكومة بحاجة لأن نجيب على السؤال التالي: ما هو الشيء المهم؟ فإذا لم تكن حرب الأفكار مهمة؛ فلتوقف عن التظاهر بغير ذلك، وإلا تفاقمّت لدينا مشكلة تناقض القول مع الفعل بصورة ملموسة».^(٢)

وقد غلب البث الإذاعي والإرسال التلفزيوني، بالأقمار الصناعية؛ على وسائل التواصل التي تستخدمها الدبلوماسية العلنية في العالم الإسلامي. وكان التمويل المطلوب في العام المالي ٢٠٠٧ م لمجلس محافظي البث (BBG)، شاملاً راديو

(1) Government Accountability Office, 2006.

(2) Author's interview with Alberto Fernandez, Department of State, Bureau of Near Eastern Affairs, June 7, 2006.

«سوا» وشبكة تلفاز الولايات المتحدة للشرق الأوسط «الحرّة»؛ هو ٦٧١,٩ مليون دولار أمريكي، فضلاً عن تمويل إضافي طارئ، وقيّمته ٥٠ مليون دولار أمريكي؛ من أجل اثبات لإيران،^(١) وهو ما يمثل في مجمله عشرة أضعاف الميزانية الإجمالية لمبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI). وبينما أعلن أحد المحللين أن قناة «الحرّة» هي «كارثة كاملة»، لعدم قدرتها على جذب المشاهدين؛^(٢) نجح راديو «سوا» نجاحاً معقولاً في تكوين جمهور من المستمعين. ومع ذلك، فإن النجاح في تكوين شبكة مستمعين لا يؤدي بوضوح إلى تحقيق مكاسب صافية في مجال الاعتماد العام، أو إلى صور أكثر وضوحاً لبناء الشبكات. ومثالاً على السلبية التي تسم فضائية «الحرّة»؛ أدان محلل له علاقة وثيقة بها أنه لم يظهر تقريباً أي مسئول رفيع المستوى في المقابلات المتلفزة عن الشبكة في العام المنصرم.^(٣) ومن غير الواضح ما إن كان راديو «سوا» أو فضائية «الحرّة» قد شكّلا أية مواقف إيجابية تجاه سياسات الولايات المتحدة. وقد أثارت الميزانيات الضخمة المخصصة للحفاظ على هذه البرامج، التي لا تبعث على الاطمئنان؛ استياء مسؤولي حكومة الولايات المتحدة، والدائرة السياسية الأعرض؛ الذين ينظرون إليها باعتبارها تكاليف فرص بديلة غير متكافئة.

ومن أجل التوفيق بين أهداف السياسة الخارجية، وبين البرامج والموارد والمسؤوليات البيروقراطية على نحر أفضل؛ قامت وزيرة الخارجية باستحداث منصب مدير المعونة الأجنبية في أوائل عام ٢٠٠٦م. ويتولى حالياً مدير «الوكالة

(1) Lari Nowels, Connie Venette, Susan Bernstein, *Foreign Operations (House), State, Foreign Operations, and Related Programs (Senate): FY2007 Appropriations*, Congressional Research Service report (RL3420), May 25, 2006.

(2) Author's interview with Steven Cook, Council on Foreign Relations, June 9, 2006. Mr. Cook also commented that "proper blame [for A. Harra] is shared between the Administration for suggesting it and the Hill for agreeing to support it so generously."

(3) Author's interview with Robert Saloff, Washington Institute for Near East Policy, June 26, 2006.

الأمريكية لتنمية الدولية»، السفير «راندال توبياس»؛ هذا المنصب، الذي يعكس الحاجة إلى التنسيق بين إدارات متعددة، تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف عبر أوساط سياسية مُبائية كفاءً، كما هو مبين في القسم الخاص بهيكل المساعدات الأجنبية بوزارة الخارجية.^(١)

وسوف يتضح مع الأيام كيف أدى هذا التغيير التنظيمي إلى تحسُّن الاستخدام الاستراتيجي للموارد المحدودة، لكن ليس هناك شك في أن المكتب الجديد سوف يواجه تحديات من بعض الممارسات والمصالح البيروقراطية المتجذِّرة، ونتيجة سلطته المحدودة خارج «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» وأنشطة وزارة الخارجية، وعلى مستوى أعمق سيواجه أيضًا صعوبات سببها نقص المعايير السياسية الواضحة والثابتة، لتأهيل مُتلقِّي المعونة.^(٢)

دراسة حالة؛ مبادرة الشراكة الشرق أوسطية

برغم أن «مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية» ليست أكبر برنامج أمريكي للتعامل مع العالم الإسلامي، فإنها تُجسِّد أشهر محاولة للتحرُّر من الأساليب السائدة قبل ١١ سبتمبر؛ من خلال إنشاء برامجها على أربع دعائم موضوعاتية: السياسة، والاقتصاد، والتعليم، وتمكين المرأة. وكذلك من خلال دعم المنظمات المحلية غير الحكومية، بشكل مباشر؛ على أساس أحدث وأكثر مرونة. ويبدو أن هيكل مبادرة الشراكة، التي أنشأها وزير الخارجية «كولن باول» في ديسمبر ٢٠٠٢م؛ قد صُمِّم استجابةً لنواحي النقص المحددة، والتي يعاني منها العالم العربي كما صورها «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» (UNDP) في «تقرير

(١) أعد نشره في الملحق.

(2) See Larry Nowels and Connie Veillette, *Restructuring U.S. Foreign Aid: The Role of the Director of Foreign Assistance*, Congressional Research Service report (RS22411), September 8, 2006.

التنمية البشرية العربية» لعام ٢٠٠٢م^(١) وباعتبار «مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية» فرعاً جديداً في «مكتب شؤون الشرق الأدنى» (NEA)؛ فقد صُمِّمَت لتتأى عن طريقة التعامل التقليدية بين الحكومات، والتي تنتهجها وزارة الخارجية؛ لتعتمد على المنظمات الأمريكية غير الحكومية بوصفها مقاولي تنفيذ. وتوزَّع هذه المنظمات غير الحكومية الأموال، التي تلقاها من المبادرة؛ في شكل منح صغيرة على المنظمات المحلية غير الحكومية، في إطار الدعائم الأربع^(٢).

إن تبني «مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية» طريقة «رأس المال المُخاطر» تمنحها مرونة، وقدرة على قبول المخاطرة في دعم أجنحتها؛ أكبر من الوحدات البيروقراطية الأكثر استقراراً. ومع هذا؛ فقد تعرَّضت المنظمة للانتقاد (كما في تقرير المكتب المحاسبي الحكومي بتاريخ أغسطس ٢٠٠٥م)^(٣) جراء غياب مقاييس للأداء ومعايير للتقييم. بيد أنه خلال السنوات القليلة الماضية، أجرت المبادرة عملية غريلة مكثفة، وتعاقدت مع الشركة الدولية لأنظمة الإدارة، التي تتمتع بخبرة العمل مع «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية»؛ لمساعدتها في وضع معايير للتقييم ومراقبة البرامج. وعند كتابة مسودة هذه الدراسة؛ كانت المعايير لاتزال في طور الإعداد. وتشمل قائمة إنجازات المبادرة عدداً من المؤشرات الخاصة بالمدخلات والمخرجات، بيد أنها تقتصر إلى ربط واضح بين هذه المؤشرات ونتائج الإصلاح. وعلى سبيل المثال، فعلى العكس من إرهاب الناخبين وقمع مُرشحي المعارضة في الانتخابات المصرية؛ اللذين يُعدُّهما بعض محلي التحوُّل إلى الديمقراطية انتكاساً؛

(1) United Nations Development Programme, *Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations*, New York: United Nations Development Programme, 2002.

(2) The same four headings were contained in the UNDP's *Arab Human Development Report, 2002*.

(3) U.S. Government Accountability Office, *Foreign Assistance: Middle East Partnership Initiative Offers Tools for Supporting Reform, but Project Monitoring Needs Improvement*, GAO-05-700, ٢٠٠٥.

فإن «مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية» تورد بين إنجازاتها قصة دعمها لألفي مراقب انتخابات محلية لتلك الانتخابات.⁽¹⁾

وفي مجال بناء الشبكات، تعمل برامج مبادرة الشراكة على المستويات الثلاثة جميعاً، وعبر الدعائم الأربع. فبالنسبة للدعامة السياسية؛ شملت برامج المبادرة محاولات صريحة لتشكيل شبكات لخبراء الإصلاح القانوني في «مبادرة حقوق شركاء الشرق الأوسط» وداعمي المجتمع المدني في مركز أبحاث الأردن الجديد (وهو مبادرة لتجميع مُصلحين معنيين بالسياسات الدستورية والانتخابية والإعلام والمرأة والشباب). ومؤسسة دعم المبادرات الديمقراطية المدنية (التي تهدف إلى تأسيس شبكات للمنظمات الإقليمية والوطنية غير الحكومية)، والاتحاد المصري لدعم الديمقراطية (الذي يوفر تدريب القيادات والمهارات لخوض انتخابات اتحادات التجارة والطلاب ونوادي الشباب، وغير ذلك).

ومن ناحية الدعامة الاقتصادية؛ تشمل أنشطة مبادرة الشراكة، في مجال بناء الشبكات؛ ربط صانعي سياسات المنطقة في مجال الاستثمار بنظرائهم من الدول الأعضاء في «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» (OECD)، بغية تقوية الجمعيات الزراعية المغربية، وعقد ورش عمل سياسية لموظفي الجمارك والتجارة.

أما في مجال الدعامة التعليمية؛ فتدعم مبادرة الشراكة جهود المواطنين العرب لترقية برامج التعليم المدني، التي تربط الطلاب بالمعلمين عبر المنطقة وثمة برنامج في المغرب يجمع المديرين والمعلمين وداعمي المدارس والمجالس الاستشارية، من أجل تحسين مستوى التعليم الابتدائي وحرية الحصول عليه، وبخاصة للبنات؛ وكذلك عدد من أنشطة الشبكات التي تربط الجمعيات التعليمية الأمريكية بنظيراتها في المنطقة.

(1) S.A. Middle East Partnership Initiative, «Success Stories» Web page, n.d.

وفي ميدان حقوق المرأة؛ تشمل برامج مبادرة الشراكة بدعم الشبكة القانونية
نسب النساء العربيات. وثم برنامج في مصر يهدف إلى تقوية شبكات المنظمات غير
الحكومية الخاصة بالنساء، وعدد من الورش التدريبية الفنية والاستشارية، لتحسين
ظروف المرأة تعليميًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

وعموماً، ففضلاً عن اكونجرس؛ تمتعت مبادرة الشراكة بدعم واسع في الوسط
السياسي، وذلك لدفعها حكومة الولايات المتحدة في الطريق الصحيح، برغم أنها
لا تزال مُعرّضة لعدد من الانتقادات الخاصة بقدرتها على تنفيذ الأهداف المطلوبة.
وأولاً، وقبل كل شيء؛ فإن الذين يدعمون نهج مبادرة الشراكة يَرْتَوْن لافتقارها
إلى رأس المال النقدي والسياسي، وضعفها في المعارك التي تدور بين الإدارات
والوكالات من أجل السيطرة والتمويل. وثانياً، فبينما يُذكر لمبادرة الشراكة أنها
سدت ثغرة ظلت شاغرة بتأثير التطور التقني وبرامج نشر الديمقراطية، التي
يديرها «مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال» و«الوكالة الأمريكية لتنمية
الدولية»؛ وهناك نقاد يدّعون أن مقاولي مبادرة الشراكة يتضمنون كثيراً من «المشبه
بهم المعتادين» بين المنظمات الأمريكية والدولية غير الحكومية. فمثلاً؛ أشار نقادها
الأوائل إلى أنه، بسبب صياغة طلبات منحة مبادرة الشراكة بالإنكليزية؛ فإن معظم
المنظمات المحلية غير الحكومية، الذين يفترض تقديمهم بتلك الطلبات؛ يُستبعدون
من التقديم. ومن ثم لجأت مبادرة الشراكة إلى صياغة الطلبات بالعربية أو الفرنسية؛
مقترحة قيام موظفيها في البلاد المستفيدة بالتعرف إلى الأشخاص غير التقليديين،
وتشجيعهم على تقديم الطلبات، مع مساعدتهم بتحويل أوراقهم إلى عرض كامل
للمنحة. وثالثاً؛ فإن أسلوب رأس المال المخاطر يُعرّض مبادرة الشراكة لاتهامها بأن
برامجها تعمل لغرض معين، وتحركها العلاقات العامة أكثر مما تحركها النتائج. وبينما
تمضي المبادرة في قبول قدر من المخاطرة بدعمها كيانات لا تعرف عنها شيئاً إلى الآن؛
فقد استحدثت إجراءات مضادة للالتهزية قبل وبعد الموافقة على طلبات المنح.

وقد تسببت نقاط القوة في «مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية» (الحيوية، والجددة، وتباع النهج المحلي، وقبول المخاطرة) في بعض المشاكل المؤسسية. ولأن المبادرة هي أحدثُ الأعضاء في فريق «أجندة أخرية»، وتتجاوز أساليب التعاطي التقليدية، المخصصة لبلد معين؛ إلى المبادرات الإقليمية، فهي تفتقر إلى مؤيدين مُتحمسين يُدافعون عنها، وتواجه مقاومة داخل إدارات وزارة الخارجية. وتغطي أنشطة المبادرة اختصاصات لجان الاعتمادات المتعددة، وليس لها أي وضع خاص في مشروع المحصّصات المالية، ومن ثمّ قد تكون هدفًا سهلاً لتخفيض الميزانيات. وقد تكون هذه الأسباب هي المسؤولة عن تدني مستويات التمويل الخاصة بالمبادرة؛ إذ قل تمويل السنة المالية ٢٠٠٧م بنحو خمسة وأربعين مليون دولار عن مبلغ المائة والعشرين مليون دولار، الذي طلبته الإدارة.^(١)

وفضلاً عن ذلك، لم تكن برامج «مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية» تحظى غالباً برضا الحكومات المحلية، التي كان استياؤها يُشكل إزعاجاً لمسؤولي سفارات الولايات المتحدة وموظفيها ورؤسائهم، وكلهم بطبيعة الحال يرغبون في تجنّب الاحتكاك مع الحكومات المضيفة. وقد اختارت مبادرة الشراكة ألا تجدد دعمها لبعض المشروعات،^(٢) ولكن من غير الواضح أي مشروعات هي التي ستلاقي هذا المصير، أو عن أي أساس: أهو عدم كفاية التمويل أم الإنجاز غير المُرضي، أم الإصرار على أن استمرار التمويل لن يحقق مصالح الولايات المتحدة على الوجه المرغوب؟^(٣)

(1) U.S. Department of State, «FY 2007 International Affairs (Function 150) Budget Request», February 6, 2006.

(2) Author's interview with Tammy Wincup, MEPT Office Director, Bureau of Near Eastern Affairs, Department of State, May 24, 2006.

(3) U.S. Government Accountability Office Foreign Assistance. Middle East Partnership Initiative Offers Tools for Supporting Reform but Project Monitoring Needs Improvement, GAO-05-711, August 2005.

إن العجلة التي كانت مبادرة الشراكة تروج معها التوصل إلى المنظمات المحيية غير الحكومية ودعمها، كان يعوقها غالبًا الافتقار إلى القدرة التنفيذية على توفير الدعم في صورة توزيع للمبّتح، أو في صورة دعم تقني.^(١)

وأخيرًا؛ فبينما تتطلع مبادرة الشراكة لجني ثمار الارتباط المباشر بالمعتدلين، قوبلت بداياتها بردود فعلٍ سلبيةٍ من جانب الذين يعتقدون أنها قد أطلقت دون التشاور اللازم مع الإصلاحيين المحليين أو الأحزاب الأخرى المعنية بنشر الديمقراطية أو الإصلاح الليبرالي.^(٢) ومنذ البداية؛ اعتمدت مبادرة الشراكة بعض الوسائل لزيادة التنسيق داخل وزارة الخارجية، وكذلك مع نظيراتها الأوروبية؛ بما فيها اللقاءات المنتظمة الخاصة ببحث السياسات والإجراءات التنفيذية. وفي ٢٠٠٤م، حاولت الولايات المتحدة ومعها شركاؤها الثنائيّ ثبنيّ طريقة متعددة الأطراف مع إطلاق مبادرة الشرق الأوسط الكبير. ورغم أن نشاطات هذه المبادرة الملموسة، خلال يونيه ٢٠٠٦م، لم تكن سوى لقاءٍ قمّة، فقد بدت المبادرة كما لو كانت ستأخذ ببعض الانتقادات والتوصيات التي اقترحتها النقاد، وهدت إليها جهود الولايات المتحدة الأوسع.

مؤسسة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا من أجل المستقبل

كوّنت آراء خبراء من الحكومة والجامعات ومراكز البحث، فيما يخص بناء الشبكات؛ ما يشبه الإجماع على الحاجة إلى تبني طريقة محلية، متعددة الجوانب

(١) كتمان على الصعوبات التي تواجه متلقي الدعم؛ رجع:

- Lindsay Wise, «Show Them the Money: Why Is an American Program Aimed at Supporting Reform in the Arab World Coming Under Attack by Its Own Beneficiaries?» *Cauro Magazine*, July 25, 2005.

(2) Tamara Cofman Wittes, «The Promise of Arab Liberalism», *Policy Review*, July 2004; or Amy Hawthorne, «The Middle East Partnership Initiative: Questions Asked», *Arab Reform Bulletin*, Vol. 1, No. 3, September 2003.

وغير مباشرة؛ تمكّن الولايات المتحدة من دعم قوى الاعتدال دون الوقوع فريسة للالتفاتات بالدخّل في الشؤون الداخلية والإسلامية. ومراراً وتكراراً عبّر المسؤولون والمحتلون عن أملهم في استنساخ نموذج «مؤسسة آسيا»، مع تعديله بما يلائم منطقة الشرق الأوسط. وفي يولييه ٢٠٠٦م، يُوَضَّع هذا التصور موضع التنفيذ مع الاجتماع الأول لمجلس إدارة مؤسسة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا من أجل المستقبل.

وكنمة لمبادرة مجموعة الثماني للشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، صارت مهمة المؤسسة هي دعم منظمات المجتمع المدني في جهودهم لتبني الديمقراطية والحرية، في منطقة الشرق الأوسط الكبير؛ 'بمساعداً مالية وسياسية من الولايات المتحدة وحكومات أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاتحاد الأوروبي'. وفي يونيه ٢٠٠٦م؛ خُصِّص أكثر من ٥٠ مليون دولار، منها ٣٥ مليوناً من الولايات المتحدة؛ تَصَرَّفَتْ فيها «مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية». ورغم أن البرامج التي حفَّزتها الخمسون مليون دولار لن تؤدي إلى تحركات مباشرة أو مطَّردة نحو الاعتدال، فإنها قد تكون دليلاً على صلاحيتها كنموذج يُحتذى، لحذب تبرُّعات إضافية من الدول والشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الخيرية والأفراد. وقد اتبعت مؤسسة الشرق الأوسط - في مثابرة منها - نهجاً غير سياسي للإصلاح؛ وذلك بمنعها أي موظف حكومي ناشط من عضوية مجلس إدارتها، ونصت في ميثاقها على أنها لن تموّل أية أحزاب سياسية. وللمؤسسة ثلاثة أهداف رئيسية:

- ١- خلق آليات محلية لتحقيق الالتزام الذي اشتملت عليه كثير من البيانات الأخيرة بشأن الإصلاح والديمقراطية.
- ٢- تعبئة الموارد، من داخل المنطقة وخارجها؛ لدعم المبادرات المحلية الخاصة بالإصلاح والديمقراطية بدعم دوبي.
- ٣- تجميع المبادرات العاملة، والداعية للديمقراطية. في عملية تربط احركات الوطنية والإقليمية والدولية معاً لنشر الديمقراطية.

وفضلاً عن ذلك، فإن المؤسسة تُركّز صراحةً وحصرًا على بناء القدرة المحلية وتعزيزها، وتُنصُّ مبادئ ميثاقها على الالتزام بـ«توفير المساعدة المالية والفنية للمنظمات المحلية غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، والجمعيات المهنية، واستحداث برامج وأشطة تُساهم في تعزيز الحريات والديمقراطية بالمنطقة»^(١). وفي الواقع، فإنه إذا كانت المؤسسة قادرة على تنفيذ هذه الرؤية، فسوف تمثل خروجًا هامًا على طرق الولايات المتحدة التقليدية، التي كانت تسعى للحصول على موافقة الحكومات المحلية وتعتمد بقوة على حكومة الولايات المتحدة، والمنظمات الدولية غير الحكومية؛ في تنفيذ البرامج.

وإذا كان من المبكر جدًا للحكم على فرص نجاح مؤسسة الشرق الأوسط الكبير، فمن الجدير بالملاحظة أن الولايات المتحدة تتحرك نحو انتهاج طريقة غير حكومية متعددة الأطراف؛ لتعزيز المؤسسات الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني. وفي دعم حكومة الولايات المتحدة لهذه الطريقة ما يشير إلى أن هناك درجات مُبشرة من التعلم والتكيف قد تحققت على مدى السنوات الخمس الماضية.

خلاصات

إذا نظرنا إلى السنوات الخمس الماضية، سنرى أن الولايات المتحدة قد واجهت طائفة من التحديات في بناء إستراتيجية لدعم الديمقراطية والحرية، في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي كله؛ وكثير من هذه التحديات يرجع إلى عوامل قومية وعلمية وعالمية لا تخضع لسلطان حكومة الولايات المتحدة.

ومع ذلك، فحتى بالنسبة للجوانب التي تستطيع الولايات المتحدة التأثير فيها؛ تظل هناك فجوات بين كل من القيادة الاستراتيجية والقدرة التنفيذية. وحتى الآن لم نشهد إجماعًا على الحلفاء الحقيقيين والمحتملين في حرب الأفكار، وهو ما يصدّق

(1) BMENA Foundation for the Future, «Mission and Mandate.»

بشكل أوضح على الممارسات التي ينبغي اتباعها أو تجنبها عند دعمهم. وبدلاً من ذلك؛ فمعظم جهود الولايات المتحدة تُتَّبع - فيما يبدو حتى الآن - إجراءات تنفيذية بيروقراطية ومستويات برنامجية تقليدية، مع تعديلات تتعلق بمدى الجهود المبذولة أكثر مما تتعلق بنوعها.

وإلى جانب هذا، فإن مستويات تمويل الجانب «الناعم» من الحرب على الإرهاب مستمرة في الانخفاض، في حين تستمر مستويات التمويل المطلوبة للشئون العسكرية، وغيرها من جوانب «القوة الخشنة»؛ في الازدياد. فمثلاً؛ نجد أن طلبات التمويل في السنة المالية ٢٠٠٧م تتضمن انخفاضاً في تمويل «مؤسسة آسيا» بنسبة ٥,٢٧٪ (١٠ ملايين دولار)، وطلباً محدداً بشانين مليون دولار للصندوق الوطني للديمقراطية؛ وهو ما يعكس الفجوة بين مرقف حكومة الولايات المتحدة الإعلامي في مضمار بناء الشبكات، وبين أولوياتها السياسية الحقيقية.^(١)

(1) Nowels et al., 2006.

الفصل الخامس

خارطة طريق لبناء شبكات معتدلة في العالم الإسلامي

تحديد الجمهور أو المشاركين الأساسيين

ثمة جانب شديد احساسية في مسعى الولايات المتحدة لبناء الشبكات، كما في سياستها العامة الواسعة واتصالاتها الاستراتيجية؛ ويتمثل في تحديد الجمهور والمشاركين ارثسيين. إذ تمثل صعوبات التمييز بين احلفاء المحتملين والخصوم مشكلةً ضخمةً للحكومات والمنظمات العربية، التي تسعى لدعم المسلمين المعتدلين. وقد شرعت أبحاث مؤسسة راند متمثلة في كتاب شيريل بينارد: «الإسلام الديمقراطي المدني»، وكتاب أجيل راباس واخرين: «العالم الإسلامي بعد ٩/١١»؛ في إرساء الإطار الخاص لتعريف الميول الأيديولوجية في العالم الإسلامي،^(١) وهذا أمرٌ ضروري معرفة القطاعات الأكثر فعالية في التعاون مع الولايات المتحدة وحلفائها في مجال الترويج للديمقراطية والاستقرار، لمواجهة تأثير جماعات العنف والتطرف.

(١) Cheryl Benard, *Civil Democratic Islam*, Santa Monica: Calif.: RAND Corporation, MR-1716-CMEPP, 2003; and Angel M. Rabasa, Cheryl Benard, Peter Chalk, C. Christine Fair, Theodore Karasik, Rollie Lal, Ian Lesser, and David Thaler, *The Muslim World After 9/11*, Santa Monica, Calif.: The RAND Corporation, MG-246-AP, 2004.

مصدر لأول نشر ترجمته تحت عنوان 'الإسلام لدمقر هي المدني، شيريل بينارد، ٢٠١٣م، سوي لشر والإعلام

ويختلف المسلمون حول اعم شكل حذري ليس في آرائهم الدينية فحسب، بل في اتجاهاتهم السياسية والاجتماعية أيضًا. بي في ذلك تصوراتهم عن الحكومة، وكذا آراؤهم حول أولوية تطبيق الشريعة في مقابل الاستعانة بالمصادر التشريعية الأخرى، وآراؤهم حول حقوق الإنسان، وبخاصة حقوق النساء والأقليات الدينية؛ وما إذا كانوا يجوزون ويؤيدون ويسوِّغون العنف المستخدم في تنفيذ المطالب السياسية أو الدينية. وقد استعنت بهذه القضايا بوصفها «قضايا بارزة»؛ يسمح موقف الأفراد والجماعات منها بتصنيف أدق لهم، من حيث قربهم من الديمقراطية والتعددية.

سمات المسلمين المعتدلين

ونطلقاً من أهداف هذه الدراسة؛ نُعرِّف المسلمين المعتدلين بأنهم الذين يؤمنون بالأبعاد الأساسية للثقافة الديمقراطية، وتشمل دعم الممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان المعترف بها دولياً (بي في ذلك المساواة بين الجنسين وحرية العبادة)، واحترام التنوع، وقبول مصادر غير الطائفية للتشريع، ورفض الإرهاب أو أي شكل آخر للعنف غير المشروع.

- أولاً؛ الديمقراطية:

إن الالتزام بالديمقراطية، وفق التقاليد الليبرالية الغربية؛ والاتفاق على أن اكتساب الشرعية السياسية لا طريق له سوى إرادة الشعب، المعبر عنها من خلال انتخابات ديمقراطية حرة؛ يمثل قضية أساسية في مجال تعريف المسلمين المعتدلين. ويتمسك بعض المسلمين بالرأي الغربي القائل بأن القيم الديمقراطية قيم عالمية غير مرتبطة بأية سياقات ثقافية أو دينية، في حين يتمسك معتدلون مسلمون آخرون بأن الديمقراطية في العالم الإسلامي ينبغي أن تنبني على التقاليد والنصوص الإسلامية. ومن ثم يعملون على ربط هذه النصوص بسياقات معينة، بشكل يدعم القيم الديمقراطية. ويجهدون في البحث عن مصادر قرآنية للديمقراطية؛ كما هو الحال

في أمر القرآن لمسلمين باتباع الشورى لتسيير أمورهم. والمهم في كنه الحالين هو النتائج؛ فواء كانت الديمقراطية فلسفة سياسية نابعة من مصدر غربي أم قرآني، فالعبرة هي بوجود دعم التعددية وحقوق الإنسان، المعترف به علمياً؛ دعماً مُطلقاً لا يشوبه تردد.

إن دعم الديمقراطية يعني ضمناً معارضة مفهوم الدولة الإسلامية، وبخاصة الدولة التي تتم ممارسة السلطة السياسية فيها بواسطة نخبة من رجال الدين عيّنوا أنفسهم بأنفسهم؛ كما هو الحال في إيران. ويتمسك المسلمون المعتدلون بأنه لا يمكن لأحد الحديث باسم الله، وأن الإجماع الحُرّ الذي يعبر عنه الرأي العام هو بالأحرى ما يحدّد إرادة الله في كل حالة. وفي المذهب الشيعي الإثني عشري، هناك تقليد قديم من السلبية؛ وهو تقليد ديني شيعي يتوجس من السلطة السياسية، ويعتبرها مُفترقة إلى الرضا الإلهي في غيبة الإمام. وهذا التقليد قد أفسدته الأفكار اللاهوتية الخمينية في إيران وغيرها من الدول، التي يمتدّ إليها تأثير النظام الإيراني. إلا أن هذا الرأي لازال موجوداً وكامناً في العراق، ومنطق أخرى؛ كأساس محتمل للتطور الديمقراطي.¹⁾

- ثانياً؛ قبول مصادر تشريعية غير طائفية:

إن الخط الفاصل بين المسلمين المعتدلين والإسلاميين الأصوليين، في بلاد تُظهِرها أنظمة شرعية قوامها المنظومة الغربية (وهي أغلب دول العالم الإسلامي)؛ هو

(1) See Chapter 11, "The Modernity of Theocracy" in Juan Cole, *Sacred Space and Holy War: The Politics, Culture and History of Shiite Islam*, London and New York: I.B. Tauris, 2002. For the challenges of democracy promotion in the Middle East, see Thomas Carothers and Marina S. Ottaway, *Uncharted Journey: Promoting Democracy in the Middle East*, Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2005, and Thomas Carothers, Marina S. Ottaway, Amy Hawthorne, and Daniel Brumberg, *Democratic Mirage in the Middle East*, Carnegie Policy Brief No. 20, Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, October 2002.

في إجابة هذا السؤال: «هل لابد من تطبيق الشريعة؟». إن التفسيرات التقليدية للشريعة لا تتسق مع الديمقراطية وحقوق الإنسان، المعترف بها عالمياً؛ لأن الرجال والنساء، والمؤمنين والكافرين، حسبما أشار المثقف الليبرالي السوداني «عبدالله النعيم»؛ لا تتساوى حقوقهم في ظل الشريعة. وعلاوة على ذلك، فنظراً لتعدد الآراء في الفقه الإسلامي؛ فإن تطبيق مبادئ الشريعة يعني فرض الإرادة السياسية للحاكم بإيثار رأيه على غيره، ومن ثمَّ حرمان المؤمنين، وغيرهم؛ من حرية الاختيار.^(١)

ثالثاً؛ احترام حقوق المرأة والأقليات الدينية:

يتميز المعتدلون بإكرامهم للمتمركزات حول الأنثى (النسويات) وانفتاحهم، وقبولهم التعددية وحوار الأديان. فهم يرون مثلاً إن أحكام القرآن التمييزية في القرآن والسنة، فيه يتعلق بوضع النساء في المجتمع والأسرة (كما هو الحال في توريث البنت نصف ما يرثه الابن)؛ لابد من إعادة تفسيرها بناء على تغير الظروف عما كان سائداً في عهد الرسول محمد (ﷺ). ويدافع المعتدلون أيضاً عن حق النساء في التعليم والرعاية الصحية. وكذا حقهن في المشاركة الكاملة في العملية السياسية، بما في ذلك حق شغل المناصب السياسية الرفيعة. وبالمثل؛ ينادي المعتدلون بالمواطنة الكاملة والحقوق القانونية المتساوية لغير المسلمين.

- رابعاً؛ معارضة الإرهاب والعنف غير المشروع:

للمسلمين المعتدلين، مثلهم في ذلك مثل أتباع التقاليد الدينية الأخرى؛ تصوّرهم للحرب العادلة؛ فطبقاً لـ «منصور إسكوديرو»، رئيس الاتحاد الإسباني للمنظمات الدينية الإسلامية (FEERI)، فإنه من الخطأ الزعم بأن الإسلام ليس

(١) A Abdullahi An-Na'im, «Public Forum on Human Rights Religion & Secularism», notes by Siow Fong on speech delivered by Abdullahi An-Na'im, National Evangelical Christian Fellowship Malaysia, January 18, 2003.

له موقف في مسألة العنف. فمن المهم تحديد المبدئ الأخلاقية التي تُنظم العنف: ما هي أنواع العنف المشروعة؟ وما هي غير المشروعة؟ إن الكيفية والصورة اللتين يتخذهما العنف ذواتا أهمية شديدة في تحديد مدى مشروعيته. إن العنف ضد المدنيين والعمليات الانتحارية، أي الإرهاب؛ هو أمر غير مشروع.^(١) إلا أن استعمال العنف في الدفع عن المسلمين ضد المعتدين هو أمر مشروع. وينبغي أن يحترم العنف المشروع الحدود المعيارية. مثل استعمال أقل درجات القوة، واحترام حياة غير المحاربين، وتجنب استخدام الكائنات الغدرة والاعتقالات.^(٢)

تطبيق المعايير

كما سبق يتبين أنه لا يكفي أن تعلن جماعة أنها «ديمقراطية»، بمعنى إثارة الانتخابات بوصفها وسيلة لتشكيل الحكومة؛ كما هو الحال مع جماعة الإخوان المسلمين الحالية. فمن المهم كذلك احترام حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الدين (وحرية عدم التدنُّين أيضًا)؛ وهو ما سميناه في كتاب «العالم الإسلامي بعد ١١ سبتمبر»: البنية التحتية لعمليات الديمقراطية السياسية.^(٣) وعلى هذا؛ فلأجل تحديد ما إذا كانت جماعة أو حركة ما تتحقق فيها صفة الاعتدال، ثمة حاجة إلى معرفة رؤيتها للعالم، وهو ما يمكننا تحصيله من خلال إجاباتها عن الأسئلة التالية: هل الجماعة (أو الفرد) تدعم العنف أو ترضاه؟ وإذا لم تكن تدعمه أو ترضاه الآن؛ فهل فعلت ذلك في مضي؟

(1) Author's discussion with Mansur Escudero, Spain, August 2003.

(2) Patricia Martinez, «Deconstructing Jihad: Southeast Asian Contexts,» in Kumar Ramakrishna and See Seng Tan, eds., *After Bali: The Threat of Terrorism in Southeast Asia*, Singapore: Institute of Defence and Strategic Studies, Nanyang Technological University, 2003; and Youssef Aboul-Enein and Sherifa Zuhur, *Islamic Rulings on Warfare*, Carlisle, Pa. Strategic Studies Institute, U. S. Army War College, October 2004.

(3) Rabasa et al., 2004, p. 6.

- هل تدعم الديمقراطية؟ وإذا كنت كذلك؛ فهل تفهم الديمقراطية فهمًا واسعًا يشمل الحقوق الفردية؟

- هل تدعم حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا؟

- هل تستثني أي شيء (كحرية الدين مثلاً)؟

- هل تؤمن أن تغيير الدين حق شخصي؟

- هل تؤمن بواجب الدولة في فرض أحكام الشريعة في قانون العقوبات؟

- هل تؤمن بأنه على الدولة فرض تطبيق الشريعة في التشريعات المدنية؟ وهل

تؤمن بوجوب توافر خيارات أخرى، لا تستند للشريعة؛ لأولئك الذين

يؤثرون القوانين المدنية في ظل نظم تشريعي عثماني؟

- هل تؤمن بوجوب تمتع أفراد الأقليات الدينية بذات حقوق المسلمين؟

- هل تؤمن بإمكانية تولي أحد المتسبين للأقليات الدينية مناصب سياسية عليا

في دولة ذات أغلبية مسلمة؟

هل تؤمن بحق أفراد الأقليات الدينية في إنشاء وإدارة مؤسسات دينية خاصة

(كلكنائس والمعابد) في دول ذات أغلبية مسلمة؟

- هل تقبل نظامًا تشريعيًا قائمًا على مبادئ قانونية غير طائفية؟

وبعيدًا عن الأيديولوجية؛ من الضروري أيضًا طرح بعض الأسئلة عن علاقات

هذه الجماعات باللاعبيين السياسيين الآخرين، ونتائج هذه العلاقات وآثارها. فعلى

سبيل المثال: هل يتحالفون في جبهات سياسية مع الجماعات الراديكالية؟ وهل

يتلقون معونات مالية أو دعمًا من التنظيمات الراديكالية؟

شركاء مُحتملون

بوجه عام، يبدو أن هناك ثلاثة قطاعات عريضة داخل النطاق الأيديولوجي

بالعالم الإسلامي، حيث يمكن للولايات المتحدة والغرب العثور على شركاء في

جهود محاربة التطرف الإسلامي؛ تتمثل في: العلمانيين، والمسلمين الليبراليين، والمعتدلين التقليديين بمن فيهم لصوفية.

- أولاً؛ العلمانيون:

كانت العلمانية، في صيغها المختلفة؛ هي التصور السائد لعلاقة الدولة بالدين بين النخب السياسية خلال السنوات التكوينية لمعظم الدول الإسلامية الحديثة. ومع هذا، فقد فقدت العلمانية مكانتها باطراد في السنوات الأخيرة؛ جزئياً بسبب الصحوحة الإسلامية في العقود الثلاثة الأخيرة، عبر أجزاء كبيرة من العلم الإسلامي؛ وجزئياً لأنها، وبخاصة في العالم العربي؛ قد تم الربط ليس بينها وبين النماذج الغربية للديمقراطية الليبرالية، بل بينها وبين الأنظمة السياسية الشمولية الفاشلة. وعلى هذا، فمن المهم، في تعزيز البدائل العلمية للاتجاه الإسلامي؛ تمييز الأطنيف عن بعضها البعض. إذ تنقسم العلمانية في العالم الإسلامي إلى ثلاثة أنواع: العلمانية الليبرالية، والعلمانية «المتاهضة للكهنوت»، والعلمانية الاستبدادية.

فأم العلمانيون الليبراليون؛ فيدعمون القوانين والمؤسسات العلمانية داخل مجتمع ديمقراطي، ويعتقدون قيماً ليبرالية أو ديمقراطية اجتماعية تُشكّل أساس «دين مدني» غربي الطراز، ويؤمنون بالفصل بين المجالين السياسي والديني، لكنهم لا يُعدون الدين نفسه أو مظاهره العامة. وقيم العلمانيين الليبراليين أقرب في توجهها إلى القيم السياسية الغربية؛ بيد أن هذه المجموعة أقلية محدودة في العالم الإسلامي. ورغم هذا؛ فإن دراسة حالة العلمانيين المسلمين تطلعنا على أنهم، بعكس ما يُظنّ بوجه عام؛ ليسوا ظاهرة جديدة أو طيقاً يمكن الاستهانة به في العالم الإسلامي (راجع الفصل التاسع).

وهناك مدرسة أخرى للعلمانية؛ أقرب إلى الرؤية الكمالية وتراث اللاتكنية الفرنسية. ولعدم وجود مصطلح أفضل؛ سنشير إلى تدث الطائفة بوصفها «مُعادية للكهنوت» (رغم أنه لا يوجد كهنوت عند المسلمين السُنة). وفي هذا التراث، الذي لازال مُسيطرًا في تركيا رغم ضعفه؛ نجد الدولة عدوانية في علمانيتها، فإظهار هوية

الدينية في المدارس أو شتى المحافل الرسمية ممنوع. والمعارك بسبب الحجاب، في بلاد كفرنسا وتونس وتركيا وسنغافورة؛ هي تجليات للصراع بين الدولة اللائكية ومظاهر التدين الواضحة.

أما الفئة الثالثة فهي العلمانية الاستبدادية، وتشمل: البعثيين والناصريين والشيوعيين المحدد، وغيرهم من أتباع المذاهب الاستبدادية المختلفة. ورغم أن رؤوس العلمانية التسلطية معادون للإسلام نظريًا؛ إلا أنهم يعملون أحيانًا على استغلال وتوظيف الرموز والموضوعات الدينية لجني مكسب سياسية، كما فعل صدام حسين إبان أعوامه الأخيرة في الحكم. كذا اشتهر عنهم التعاون مع الإسلاميين ضد المصلحين الديمقراطيين. ومن الجلي أن هذه الفئة لا تصلح كشریک للولايات المتحدة والديمقراطيات الغربية.

- ثانيًا؛ المسلمون الليبراليون:

يختلف المسلمون الليبراليون، عن العلمانيين؛ في أن أيديولوجيتهم السياسية لها أساس ديني، يشبه ما عُد الديمقراطيين النسيحيين الأوروبيين؛ إلا أنهم يتبنون برنامجًا مُنسَقًا مع أفكار الديمقراطية والتعددية الأوروبية. ويتمي المسلمون الليبراليون لخلفيات إسلامية متنوعة؛ فقد يكونون حداثيين يحاولون خلق انسجام بين قيم الإسلام الجوهرية وبين العالم الحديث، أو متممين لخلفية تقليدية، كما في حالة الناشط الليبرالي المسلم، الإندونيسي الجنسية؛ «أوليل أبشار عبدالله»، وشبكته الليبرالية الإسلامية.

ويجمع بين المسلمين الليبراليين الاعتقاد بأن القيم الإسلامية مُنسقة مع الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان والحريات الفردية، كما يتضح من تعريف الإسلام الليبرالي لنفسه في الفقرة التالية:

يُجسّد مسمى «الإسلام الليبرالي» مبادئنا الأساسية. ذلك أن الإسلام يؤكد «الحريات الخاصة» (طبقًا لمذهب المعتزلة في «الحرية

الإنسانية) وتحرير البنية الاجتماعية السياسية من السيطرة القهرية الفاسدة. ولصفة «الليبرالي» معنيان: «الحرية» و«التحرير». والمرجؤ ملاحظة أننا لا نؤمن بالإسلام مُحرَّداً، أي الإسلام دون أي توصيف توضيحي زائد؛ كما ينادي بعض الناس. إذ الإسلام مستحيل دون صفة مُبيَّنة. لقد ظل الإسلام يُفسَّر في الواقع بطرق تتغير حسب حاجة المفسِّر. ونحن نؤثر لوناً بعينه من التفسير، ومن ثم نؤثر أن يكون لإسلامنا صفة هي: «الليبرالي».^(١)

ويعادي المسلمون الليبراليون مفهوم «الدولة الإسلامية». وكما أشار الحدادي الأندونيسي، رئيس المنظمة المؤسسة السابق؛ «أحمد سيافى معارف»، فإنه لا توجد آية قرآنية واحدة تتعلق بتنظيم الدولة.^(٢)

ويجد المسلمون الليبراليون جذور الديمقراطية الإسلامية في مفهوم «الشورى» القرآني، الذي يحدهم للإيمان بنظم سياسي يقوم على المساواة. وطبقاً لهذا الرأي؛ لا بد أن تكون الحكومة الإسلامية حكومة ديمقراطية، ولا يجوز أن تكون وراثية، وإلا غدت انحرفاً خطيراً عن تعاليم الإسلام، بحسب «سيافى معارف». وبهذا المعنى؛ فالحكومة السعودية ليست إسلامية، برغم أن دستورها هو القرآن.^(٣)

وهناك ملمح ثابت في فكر الحداثيين الليبراليين من المسلمين، وهو أن «الشرعية» نتاج الظروف التاريخية للعصر الذي ظهرت فيه، وأن بعض عناصرها، كالعقوبات البدنية مثلاً؛ لم تعد تصح لعصرنا، ومن ثم لا بُد من تحديثها. وفي كتابه «الإسلام والحرية: سوء الفهم التاريخي»؛ يقول المفكر الحدادي التونسي المعروف «محمد شرفي»: إن الشريعة الإسلامية في العصرين الأموي والعباسي قد نشأت في ظل

(1) Liberal Islam Network, «About Liberal Islam Network.» Web page, n.d.

(2) Author's interview with Ahmad Syafii Maarif, Jakarta, June 2002.

(3) Author's interview with Ahmad Syafii Maarif, Jakarta, May 2002

تحالف رجال الدين ورجال السياسة. ورغم أن الشريعة أُسِّغَ عليها ثوب الدين؛ فقد كانت تُصاغ لتلائم حاجات الحكام السياسية. وفي ذلك الوقت كانت نظرية الدولة قائمة على التسلط، ولم يكن النساء يتمتعن بالمساواة في ظل القانون، وكان النظام التشريعي يتضمن عقوبات بدنية. لقد كانت تلك هي الأوضاع في كل مكان آخر، كما يقول شرفي؛ بيد أن «الآخرين قد تطوروا، أما نحن فلا»^(١).

ثالثاً: التقليديون المعتدلون والصوفية:

قد يكون التقليديون والصوفية هم الأغلبية الأكبر حجماً بين المسلمين. وهم غالباً، وليسوا دائماً؛ مسلمون محافظون، يعتقدون ما ورثوا من اعتقادات وتقاليد عبر القرون؛ ألف وأربعمئة سنة من التقاليد والروحانية الإسلامية المعادية للأصولية، كما يقول «عبدالرحمن وحيد»^(٢). وتشمل هذه التقاليد تجيل الأولياء (والصلاة عند قبورهم) وكثيراً من الممارسات التي يحرمها الوهابيون. وهم يفسرون النصوص الدينية استناداً إلى تعاليم المذاهب الفقهية، التي ظهرت في القرون الأولى للإسلام؛ ولا يحاولون تفسير القرآن والأحاديث مباشرة دون وسيط، كما يصنع السلفيون والحداثيون. وكثير من التقليديين يدمجون بعض العناصر الصوفية في ممارستهم للإسلام؛ ألا وهي التقاليد الروحانية الإسلامية، التي تؤكد على الدافع الذاتي والخبرة الشخصية في العلاقة مع الله.

ومما له صلة وثيقة بهذه الدراسة، كون السلفيين والوهابيين خصوصاً ألداءً للتقليديين والصوفية؛ فمتى وصلت الحركات الأصولية الإسلامية إلى الحكم،

(1) Mohammed Charfi, *Islam and Liberty: The Historical Misunderstanding*, trans. Patrick Camiller, New York: Zed Books, 2005.

(2) Mohammed Charfi, conference, Hudson Institute, Washington, D.C., October 18, 2005.

(3) Abdurrahman Wahid, «Right Islam vs. Wrong Islam.» *The Wall Street Journal*, December 30, 2005.

سعت لقمع ممارسات التقليديين والمتصوفة؛ كما تم عند تدمير الآثار الإسلامية لقديمة في السعودية. وبسبب ما يُنزّه به السلفيون والوهابيون من اضطهاد؛ كان التقليديون والمتصوفة حلفاء طبيعيين للغرب إلى المدى الذي قد يخلق بينهما أرضية مشتركة.

ومن المهم، خلال استكشافنا إمكانية الشراكة بيننا وبين التقليديين والصوفية؛ أن نضع في اعتبارنا التنوع الواسع لهذا القطاع. ففي بلاد كلبوسنة وسوريا وإيران وكازاخستان وأندونيسيا؛ نجد أن ممارسة الإسلام بوجه عام متأثرة بالتصوف في المجتمع المحلي، لهذا يُشكل ظاهرة واسعة الانتشار. وفي بلاد أخرى كالألبانيا والمغرب وتركيا والهند وماليزيا؛ فإن التصوف يأخذ شكلاً منظمًا مُضبطًا.^(١) ويرغم أن المتصوفة، في بعض الحالات؛ قد كشفوا عن ميول ثورية ودعموا الجماعات المسلحة،^(٢) فإن الجماعات الصوفية تقع، إلى حد كبير؛ في الجناح المعتدل من هذا التقسيم. لكن بعض الحركات الصوفية معتدلة عسكريًا؛ فمثلاً نجد أن جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية (الأحباش) ببنان تركز على الاعتدال والتسامح، وتُعَارِض ممارسة النشاط السياسي واستخدام العنف.

ويدعم الزعم الديني التركي «فتح الله غولن» نوعًا من الإسلام الصوفي الحدائي المعتدل، ويعارض فرض لدولة للشرعية؛ مشيرًا إلى أن معظم الأحكام الفقهية تتعلق بحياة الإنسان الشخصية، وأن القليل منها فقط يمس شؤون الحكم. وهو يؤمن بأنه لا يجوز للدولة فرض الشريعة فرضًا، فالدين أمر شخصي، ولا يصح فرض أحكام دين بعينه على السكان جميعًا. ويروج غولن لأفكار التسامح والحوار مع المسيحيين واليهود؛ فقد التقى مرتين بالبطريرك «برتولومئوس»، رئيس البطريركية

(١) Communication from Stephen Schwartz, July 25, 2006.

(٢) يشير «شمويل بار»، على سبيل المثال، إلى أن الإخوان المسلمين في مصر وسوريا كانوا صوفيين إلى حد كبير.
- Author's discussion with Shmuel Bar, Washington, D.C., April 14, 2005.

الأرثوذكسية اليونانية المسكونية في إسطنبول؛ وزار بابا روما في ١٩٩٨ م. وتلقى زيارة من الحاخام الأكبر في إسرائيل.

ويؤكد غولن على توافق الإسلام مع الديمقراطية، ويدعم الرأي بأن الحكم الجمهوري يتسق كثيرًا مع المفاهيم الإسلامية الأولى للشورى. كما نجده يعترض على أي نظام تسلطي يفرض سيطرته المطلقة على عالم انتصورات، ويتقد بشدة نظامي الحكم في إيران والسعودية. ويرى أن تفسير الأتراك للإسلام، وتجربتهم فيه؛ تختلف عن نظيريهما لدى الآخرين، ولا سيما العرب. فهو يكتب عن «إسلام أناضولي» يقوم على التسامح، ويرفض القيود المتعنتة والتعصب.^(١)

هل ينبغي إشراك الإسلاميين؟

في الأوساط الأكاديمية والسياسية، بالولايات المتحدة وأوروبا؛ يدور نقاش ضخم حول ما إذا كان ينبغي إشراك الإسلاميين أم لا. ولكن قبل استعراض آراء طرقي النقاش، حجاج أولًا إلى تعريف مصطلح «الإسلاميين». وأول التعريفات أنهم ببساطة مسلمون أصحاب أهداف سياسية.^(٢) وهو تعريف واسع لا يصلح للتفسير، إذ يشعر كل مسلم يتخبط في العملية السياسية في العالم الإسلامي. وثمة تعريف أضيق وأصلح؛ يحدد الإسلاميين بأنهم الذين يرفضون فصل السلطة الدينية

(1) Bu. ent Aras and Omer Caha, «Fethullah Gulen and His Liberal 'Turkish Islamic' Movement,» *MERIA Journal*, Vol. 4, No. 4, December.

يُطر إلى غولن بعين الشك من قبل العلميين الأتراك الذين يعتقدون أنه قد يكون هدفًا إلى تخليل من قيمة الفصل لصارم بين الدين والدولة في طر دستور تركيا الحالي.

(2) Saad Eddin Ibrahim, presentation at Center for the Study of Islam and Democracy (CSID) Conference, Washington, D.C., April 22, 2005. Graham Fuller defines political Islam as the belief that the Quran and the *hadith* (the traditions of the Prophet Muhammad) have something important to say about how society and governance should be ordered. Graham Fuller, "The Future of Political Islam," *Foreign Affairs*, Vol. 81, No. 2, March/April 2002.

عن السلطة السياسية. ذلك أن لإسلاميين يُعوّن إلى إنشاء دولة إسلامية. أو على الأقل الاعتراف بالشرعية مصدرًا للتقنين.^(١)

وتقوم حجة إشراك الإسلاميين على ثلاثة أسباب: الأول أن الإسلاميين يمثلون البديل الوحيد، صاحب الجاهزية الواسعة؛ للأنظمة السلطوية في العالم الإسلامي (وبخاصة في العالم العربي). والثاني أن الجماعات الإسلامية مثل «الإخوان المسلمون» في مصر قد تحولوا إلى دعم الديمقراطية التعددية وحقوق المرأة... إلخ.^(٢) والثالث أن الإسلاميين هم الأقدر على إقناع الإرهابيين المحتملين، بنبذ العنف؛ من رجال الدين الاعتياديين.^(٣)

وطبقًا لـ «عمرو حمزاوي»؛ صار هناك تلاقٍ بين الليبراليين ذوي الميول اليسارية والإسلاميين المعتدلين. في بلاد كمصر؛ حول قواعد الديمقراطية وحكومة الصالحة ومقاومة الفساد. ويضيف حمزاوي أن جماعة «الإخوان المسلمون» بمصر قد أعدت النظر في مفاهيمها عن السياسة والمجتمع منذ ١٩٩٠م. ويشمل تطوّرهم التراجع عن هدف إقامة دولة إسلامية، والتحول من تصوراتهم المحافظة عن المجتمع إلى تصورات أقلّ تحفظًا؛ كما هو الحال في رؤيتهم العصرية لحقوق المرأة. ومع ذلك يُقرّ حمزاوي بأنه ثمة قضايا فكرية لا تزال أقلّ تقدّمية لدى الإخوان. إن المسلمين المعتدلين غير ليبراليين، ويتمسّكون بأفكار تحفظية. ومع هذا يُعتقد أن فرصة الولايات المتحدة للوصول إلى المسلمين المعتدلين لازالت سانحة، وأن شراكتهما تستطيع أن تؤثر فيهم.^(٤)

(1) This definition is given in Sue-Ann Lee, "Managing the Challenges of Radical Islam: Strategies to Win the Hearts and Minds of the Muslim World," seminar paper, John F. Kennedy School of Government, Harvard University, April 1, 2003

(2) Ibrahim, 2005.

(٣) طُرِحت هذه حجة، عن نحو لا موزونة فيه؛ على أحد مؤلفي هذا الكتاب، من قِبَلِ مَنَشْرِ لإحدى ورايات خارجية لأوروبية.

(4) Amr Hamzawy, presentation, CSID, Washington, D C , May 19, 2005

وقد اشترك «مركز دراسة لإسلام والديمقراطية» (CSID)، الذي تموله الولايات المتحدة ومقره واشنطن؛ في ذلك النهج. إذ يهدف المركز إلى تجميع الدارسين والنشطاء، لدعم الديمقراطية في العالم الإسلامي. ويتكون أعضاء المركز من العلمانيين والإسلاميين المعتدلين، الذين يؤمنون بالديمقراطية وينبذون العنف. وقد أشرك المركز هذه المجموعات في مناقشات حول الديمقراطية وطرق استنباتها في بلادهم، ومناطق الاتفاق والاختلاف بينهم، وما إذا كان باستطاعتهم العمل سوياً في القضايا التي يتفقون بشأنها.⁽¹⁾

وتقبل بعض الحكومات الأوروبية إلى الاعتراف بالإسلاميين، ودفعهم إلى التغيير؛ رغم أن سبب ذلك يبدو، في بعض الأحيان؛ عجزاً عن التفرقة بين الإسلاميين والمسلمين الليبراليين. أكثر من كونه تعبيراً عن سياسة واعية. فعلى سبيل المثال، يرأس مجموعة من الإسلاميين «المجلس الإسلامي البريطاني» (وهو المجلس الإسلامي الرئيسي الذي تعترف به الحكومة). وفي إسبانيا نجد أن زعماء «اتحاد الجمعيات الإسلامية الإسباني» (UCIDE)، وهو أحد الاتحادين اللذين يكونان اللجنة الإسلامية المعترف بها من الحكومة الإسبانية؛ لهم علاقات وثيقة بالإخوان المسلمين في سوريا. وفي فرنسا؛ سيطر الراديكاليون على منظمة جديدة تحظى برعاية الحكومة، وهي «المجلس الفرنسي للدين الإسلامي»؛ وذلك عقب انتخابات تمت، أبريل ٢٠٠٣م؛ في مساجد يُسيطر عليها الراديكاليون.

ومثل الحجج التي تدعو إلى إشراك الإسلاميين، فإن الحجج التي ترفض ذلك ثلاث أيضاً: أولاً أننا لانعرف هل انحياز الإسلاميين للديمقراطية، وخطابهم الأكثر اعتدالاً، إلى حد ما؛ أهو تحول استراتيجي أم تكتيكي، أم إنهم لم يعودوا إسلاميين بالفعل، بمعنى أنهم قبلوا الفصل بين الدين والدولة. أم إنهم ببساطة يخفون أحد أهدافهم (إنشاء الدولة الإسلامية)، ويصدرون رؤية أدعى إلى التعاطف وأقل إثارة

1) Author's discussion with CSID president Radwan Masmoudi, Washington, D.C., May 19, 2005.

لخلاف. ذلك أنه دون حدوث تغيّر جذري وواضح في رؤيتهم، فما الذي يضمن لنا أنهم متى وصلوا إلى الحكم فمن يرددوا إلى مسار أكثر راديكالية؟ وإيران نموذج يدعو إلى الحذر.

الحجة الثانية هي أن الإسلاميين حتى لو كانوا أكثر تأثيراً، على المدى القريب؛ في إثناء الجهاديين المحتممين عن ارتكاب أعمال إرهابية (وهو أمر مشكوك فيه أصلاً)، فإن الاعتراف الرسمي بهم ودعمهم؛ سوف يدعم مصداقيتهم ويمكنهم من نشر أفكارهم بصورة أشد تأثيراً بين أفراد الأمة. وعلى المدى البعيد؛ فإن التكلفة الاحتجاجية لانتشار السلفية بين الجماهير ستكون مرتفعة.

والثالثة أنه حتى لو سلمنا بأن الجماعات الليبرالية والمعتدلة، في كثير من أرجاء العالم الإسلامي؛ ضعيفة تنظيمياً ولا تستطيع اكتساب شعبية مؤثرة، فإن تجاهل الغرب لتلك المجموعات لمصلحة للإسلاميين سوف يُديم ببساطة ما عليه الليبراليون من ضعف. والواقع أن إحدى فرضيات هذه الدراسة هي أن ضعف تلك الجماعات يرجع إلى عدم التنظيم، وأن ربطها معاً في شبكات ضخمة سوف يقوّي إرسائها ويوسّع مجال تأثيرها، ويجعلها قادرة على التنافس بفاعلية أكثر مع الجماعات الإسلامية في الساحة السياسية.

وليس معنى هذا أن على الولايات المتحدة وشركائها تجنب الدخول في حوار مع الإسلاميين المعتدلين؛ فقد يكون مثل هذا الحوار بناءً في إيضاح مواقف كلا الطرفين ومع ذلك، فمن الأفضل توجيه برامج بناء القدرة والموارد المالية إلى المنظمات الإسلامية المعتدلة والليبرالية.^(١)

(١) في مقبل له، يتحدث «ديان برومبيرج» بأن السبيل غير المتصور للإسلاميين في المسألة الديمقراطية قد يعزز نقوى الإسلامنة عبر الليبرالية. لأسف في ظل غياب لإصلاح مؤسسي، الذي من شأنه دفع الإسلاميين أصحاب الشعبية للموافقة على مشاركة الحكم ديمقراطي مع النظام و نقوى السياسية غير الإسلامية.

- Daniel Brumberg "Islam Is Not the Solution (or the Problem)," *The Washington Quarterly*, Vol. 29 No. 1, Winter 2005-2006.

سرعان ما يثور الفلق كلم برزت فكرة دعم المسلمين المعتدلين؛ فمثلاً هل ستشوه سمعتهم بمساعدة الغرب هم؟ إن مثل هذه الأسئلة تعكس تصوّرات غير واقعية عن طبيعة الصراع السياسي. ففي ميدان الصراع لا يوجد سلاح أو خطة كاملة، وهذا بالضبط ما يجعل منه صراعاً. ذلك أن العدوَّين حين يتواجهان، فإن كلا منهما يحاول اكتشاف ما لأسلحة الطرف الآخر وخططه من قدرات وعيوب، لاستغلالها. إن المتطرفين يواجهون المخاطر ويعملون في مواجهة عقبات ضخام، وهو ما ينطبق أيضاً على المعتدلين. فهل سيحاول البعض تشويهم باعتبارهم أدوات غريبة؟ طبعاً سيحدث ذلك، بالضبط مثل ما يتم تشويه المتطرفين، بواسطة كثير من جماهير المسلمين؛ لاستعمالهم وسائل إرهابية، ولتفسيرهم الراديكالي الاحتكاري للإسلام.

كذلك توجد مؤشرات على أن الأمر لا يخلو من المبالغات. فهناك معتدلون مشهورون قد كسروا الحاجز بترحيبهم بالدعم الأمريكي، كما هو الحال مع «سعد الدين إبراهيم»، الناشط السياسي المصري؛ الذي أفرج عنه بسبب التدخل الأمريكي، والذي أقر بامتثانه لأي مقدار من الدعم مهما صغُر. وبالمثل سأل الكاتب الكبير نجيب محفوظ بشكل واضح: «ما وجه الخطأ في رغبة الأمريكيين أن تكون لدينا ديمقراطية؟ إن مصالحنا يمكن أن تتوافق أحياناً».⁽¹⁾

لكن الإجابة على هذه الأسئلة تصير أسهل إذا ما نظرنا إليها ضمن سياق تاريخي أوسع. ففي الحرب الباردة مثلاً كان المنشقون يُسجنون ويُضطهدون حقاً، بل ويُقتلون أحياناً. وكان اليساريون والشيوعيون المتشددون يعتبرون المنشقين دُعي في أيدي الاستعماريين. أو «خدماً» و«بهلوانات» بتعبيرات تلك الأيام. هذه هي طبيعة الصراع الأيديولوجي. وبالنسبة لكثير من الشيوعيين، فإن عقيدتهم ليست

(1) Cited in Lee Smith, «The Kiss of Death?» *Slate*, November 24, 2004.

مفروضة من أعلى؛ بل هي نظامٌ أيديولوجي يؤمنون به، ويتضمن أفكارًا كالعدالة والمساواة والأخوة. إن المسافة بين «الاشتراكية العلمية» والدين ليست كبيرة جدًا.

والسؤال المهم، بطبيعة الحال؛ ليس «هل»، بل «كيف» تصل مساعداتنا، ونجند شركاءنا المستقبين بشكلٍ فعال؟ ذلك أن المساعدة الخارجية للمسلمين المعتدلين أمر مفرط الحساسية في البلاد الإسلامية، ولا بد أن تصل المساعدات الآتية من الموارد الدولية بطرق مناسبة للظروف المحلية. ويجب الاعتماد، بكن سبيل ممكن؛ على المنظمات القومية غير الحكومية، التي لها شبكة علاقات في البلاد المتلقية للمساعدات. إن المنظمات التي عملت بنجاح مع شركاء من دول جنوب شرق آسيا؛ حريصة على دعم المبادرات الوطنية، وحذرة في اختيار المنظمات التي تعمل معها. ويكمن مفتاح النجاح في اختيار شركاء يتمتعون بالمصداقية، مع إبقاء الأبعاد الأجنبية الخاصة بالدعم بعيدًا عن العيون.^(١)

وهذا المجهود يمكن ترتيبه طبقًا للأهمية بثلاث طرق: الشركاء، والبرامج، والاهتمام الإقليمي:

- أولاً؛ الشركاء:

في ظروف العالم الإسلامي الحالية؛ تنقسم الجامعات المستهدفة إلى عدة فئات:

١- الأكاديميون المسلمون من الليبراليين وعلمانيين:

يميل الليبراليون نحو الجامعات والمراكز الأكاديمية والبحثية؛ حيث يستطيعون تشكيل الآراء. وبما أن هناك شبكات مثقفين ليبراليين ومعتدلين في أرجاء العالم الإسلامي؛ فإن هذا القطاع هو حجر الأساس لتدشين شبكة إسلامية دولية معتدلة.

(١) RAND discussion in Jakarta, August 2005.

٢ رجال الدين الشبان المعتدلون:

يكمن أحد أسباب نجاح الراديكاليين، في نشر أفكارهم؛ أنهم يستخدمون المساجد كأداة لاجتذاب الناس وتجيدهم. أما الأكاديميون الليبراليون؛ فإنهم لا يجيدون اجتذاب الناس بالمساجد، إذ يصعب عليهم ترجمة لغتهم الأكاديمية التي تعودوها إلى لغة رجل الشارع. ومن ثمّ تعتمد أية حركة إسلامية ليبرالية، أو معتدلة، ذات قاعدة جماهيرية؛ على رجال الدين، وبخاصة الشبان منهم، الذين سيصيرون القادة الدينيين في المستقبل.

٣- ناشطو المجتمع:

يسعى ناشطو المجتمع، وهم القوى الدافعة لهذه المبادرة؛ لنشر الأفكار التي يطوّرها المثقفون الليبراليون والمعتدلون. إنهم يخاطرون بأنفسهم بمخاطرة حقيقية في مواجهة المتطرفين، الذين يغلب عليهم العنف في ميدان المعارك الفكرية؛ وهم ضحايا لفتاوى التكفير والهجمات العنيفة. وهؤلاء الشطاء بحاجة ماسة إلى الحماية والدعم، اللذين يمكن للشبكة الدولية أن توفرهما. من ذلك مثلاً نشاط الشبكة الإسلامية الليبرالية في أندونيسيا، الذين كان لهم موقفٌ حاسمٌ ضد التطرّف الإسلامي، وتعرضوا لحملة من المضايقات والترويع.

٤- المجموعات النسائية:

تُعَدّ النساء والأقليات الدينية أكثر المضربين من انتشار الإسلام الأصولي والتفسيرات المتصلّبة للشريعة. وفي بعض الدول؛ شرعت النساء بإقامة منظمات لحماية حقوقهن من المد الأصولي المتزايد، وبدأن يشكلن، في وتيرة متسارعة؛ قوة لا يُستهان بها في الحركات الإصلاحية داخل البلدان الإسلامية. فظهرت جماعات ومنظمات تدافع عن فرص المرأة وحقوقها القانونية في مجالات الصحة والتعليم والوظائف.^(١) وهذا النشاط الزائد، في منظمات المجتمع المدني؛ لحقوق المرأة يوفر بدوره فرصاً ملائمة لبناء الشبكات المعتدلة.

(1) See Satloff, 2004, pp 83-84 .

٥- الصحفيون والكتاب والمحاورون:

من خلال استخدام «الإنترنت»، ووسائل الإعلام الجديدة الأخرى الخارجة عن سيطرة الحكومة؛ تغبّلت الرسائل الراديكالية تغلُّلاً عميقاً داخل المجتمعات الإسلامية حول العالم. ويتنقّص الجهود الإذاعية التي تمولها الولايات المتحدة، كراديو «سوا» وفصائية «الحرّة»؛ المروءة التي تساعد على الاهتمام بالمسائل والموضوعات المحلية. كما نجدها لا تعمل على تطوير المواد الإعلامية المحلية المعتدلة في أي مناسبة. إذ لقلب الاتجاهات الراديكالية في الإعلام المسلم؛ من انهم دعم الإذاعة والبرامج التلفزيونية المحلية المعتدلة، وكذلك مواقع الإنترنت وغيرها من الوسائل الإعلامية غير التقليدية.

- ثانياً: الأولويات البراجمية:

ينبغي أن تُركّز البرامج الموجهة إلى الجمهور الأنف الذكر على الاتي: التعليم الديمقراطي، والإعلام، والمساواة بين الجنسين، والدعم السياسي:

١- التعليم الديمقراطي:

يزم لنظام تعليم الدين والسياسة الطائفي الشديد التخلف، الذي يتلقاه الطلاب في المدارس الراديكالية محافظة؛ أن يواجه بمُفرزٍ تعليميٍّ يُناصر القيم الديمقراطية التعددية. وكما هو الحال في مناطق كثيرة يتقاطع فيها الدين والمجتمع؛ فإن أندونيسيا رتدة في التعليم الديني الديمقراطي. لقد وفرت الجامعة الإسلامية الحكومية، والأنظمة التعليمية للجمعية المحمدية؛ كتباً ومقدرات للتعليم المدني في سياق إسلامي وهي مقدرات إلزسية لجميع لطلاب بهذه الجامعات.

وبعض المدرسين المسلمين. رغم نزوعهم للاعتدال؛ تنقصهم القدرة على ربط التعليم الإسلامي، ربطاً واضحاً؛ بالقيم الديمقراطية. ولذلك فقد طورت «مؤسسة آسي» برنامجاً لدعم جهود العلماء المعتدلين في التنقيب، بين النصوص والتقاليد الإسلامية؛ عن التوجيهات التي من شأنها دعم القيم الديمقراطية. وكنت النتيجة

مجموعة من الكتابات الفقهية، التي تدعم الديمقراطية والتعددية والمساواة بين اجنسين. وهي نصوص تمثل آخر ما توصل إليه الفكر الإسلامي التقدمي. ولذا فهي مطلوبة بقوة على مستوى العالم.

وهناك مؤسسات، مثل «معهد نهضة العلماء للدراسات الإسلامية والاجتماعية» (LKIS)؛ تؤمن بأنه، بدلاً من إنشاء مدارس إسلامية مخصصة؛ ينبغي أن يترسخ لدى المسلمين أن جميع المؤسسات تقوم على قيم العدالة الاجتماعية والتسامح. ولنلاحظ أن حرف الـ «i» في (LKIS)، والذي يرمز إلى الإسلام؛ قد كُتب صغيراً عن عمد، ليؤكد عداً المؤسسة للحركة الإسلامية، التي ترى تفوق الإسلام على الأديان الأخرى. ويشارك المعهد حالياً في تعليم حقوق الإنسان في المدارس الداخلية الإسلامية الأندونيسية (Pesantren).¹

وكثيرة لتلك المؤسسات؛ ظهرت في أندونيسيا حركة إسلامية ديمقراطية متمسكة، ها بعض الملامح الفريدة: أولها بروز علماء دين ذكور يدعون للمساواة بين الجنسين. وثانيها التغلغل في المنظمات ذات القاعدة الجماهيرية، مما يمنح الحركة نفاداً إلى قطاع واسع من سُكان الطبقات الدنيا؛ على نحو لا تستطيعه الجماعات العلمانية التي تسكن المدن.

٢- الإعلام:

تسيطر على انتشار المعلومات عناصر راديكالية محافظة، تعادي الديمقراطية؛ في معظم أنحاء العالم الإسلامي. وفي الواقع؛ لا يوجد إعلام معتدل في بعض تلك البلدان. ويُعدُّ البديلُ المعتدل للإعلام الراديكالي أداةً حاسمة في حرب الأفكار. ومرة أخرى تقدم أندونيسيا نموذجاً، في هذا الصدد؛ مع أمثلة كثيرة للإعلام المعتدل:

(1) Ken Muchi, «Islamic Movements in Indonesia,» *IIAS Newsletter*, No 32, November 2003.

- يصل البرنامج الإذاعي الأسبوعي، الذي تبثه «الشبكة الإسلامية الليبرالية» بعنوان «الدين والتسامح»؛ إلى ما يقرب من خمسة ملايين مستمع عبر أربعين محطة إذاعية على مستوى البلاد.

- يُنتج معهد تعليم المواطنين والدفاع عنهم برنامجًا حواريًا أسبوعيًا يصل إلى مليون مُستمع عبر خمس محطات إذاعية في إقليم جنوب سولاويزي.

تث المحطة التلفزيونية الوطنية (TPI) برنامجًا أسبوعيًا، عن المساواة بين الجنسين والإسلام؛ يصل إلى ربع مليون مشاهد في منطقة جاكارا الكبرى.

وهناك برنامج حوارى شهري، يعرضه التلفاز؛ عن الإسلام والتعددية يصل إلى أربعمئة ألف مشاهد في يوجياكارتا.^(١)

وقد كان لهذا الإعلام المعتدل أثر واضح في تغير فحوى الخطاب الإسلامي في أندونيسيا؛ فاضطر الإعلام الإسلامي إلى تناول موضوعات يتناولها الإعلام المعتدل، مثل حقوق المرأة.

٣- المساواة بين الجنسين:

تشكل قضية حقوق المرأة ميدانًا هامًا من ميادين معارك حرب الأفكار الدائرة الآن في العالم الإسلامي. وبحسب تقرير «فريدم هاوس» لعام ٢٠٠٥م؛ فإن «الشرق الأوسط هو المنطقة التي تظهر فيها الفجوة بين حقوق الرجال وحقوق النساء أجلى وأدلى ما يكون، والتي تمثل مقاومة مساواة المرأة بالرجل فيها تحديًا هائلًا».^(٢) ويرى البعض إن تبعية النساء مسألة محورية في بنية الإسلام الراديكالي والمحافظة. والواقع أن دعم المساواة بين الجنسين هو مكون هام في أي مشروع لتمكين المسلمين المعتدلين. وتقرر «أنت لبيدوت-فيريللا»، المدير الأكاديمي لمشروع «التحول الديمقراطي وإنصاف النساء» في الجمعية العبرية؛ أن ثمة علاقة طردية واضحة بين وضع المرأة

(1) Asia Foundation, «Islam and Development in Indonesia.» Web page, n.d.; United States Indonesia Society, «Muslim Civil Society,» Web page, n.d.

(2) Sameena Nazir, «Challenging Inequality: Obstacles and Opportunities Towards Women's Rights in the Middle East and North Africa,» in *Women's Rights in the Middle East and North Africa*, Washington, D.C.: Freedom House, 2005.

ومشاركتها وبين مستوى الديمقراطية ومعدن الاستقرار في المجتمع. وتضيف: «في أيمان هذه لا تُعدّ عاملاً أساسياً في تحوّل الديمقراطية والثقافي فقط، بل تُشكّل اجتماعات النسائية أيضاً، في ظل عياب الحركات الاجتماعية الأخرى؛ الدافع الأساسي لتوسعة رقعة حقوق المواطنة، وبناء المجتمع المدني، وتنفيذ الإصلاحات التقدمية».⁽¹⁾

ومع هذا، فإن اتجاهات تمكين المرأة يسودها التشوّش؛ ففي بعض دول جنوب شرق آسيا حقّقت النساء خطوات هامة في مطالبتها بالمساواة بين الجنسين، فنجد أن «إبوتوري»، زوجة الرئيس الأندونيسي السابق «عبد الرحمن وحيد»؛ تطبع دراسات في التفسير تنغيا محربة تعدد الزوجات، بعدة تفسير المفاهيم والأوامر القرآنية. وقد خلصت إلى القول بأن المثل الأعلى اقرآني هو الاكتفاء بزوجة واحدة، وأنه لا ينبغي تقييد حرية المرأة في اختيار قرينها. كما أنشأت بعض المدارس الإسلامية الداخلية، التابعة لمجلس العلماء الأندونيسيين؛ ومراكز لحل الأزمات ومساعدة ضحايا العنف المنزلي. وهناك أربع نساء أعضاء في لجنة الفتوى بمجلس العلماء الأندونيسيين. منهن قارئة القرآن المعروفة «ماريا أولفا»، التي نشرت دراسة عن قضايا المرأة في الفقه. كذلك تعمل النساء في أندونيسيا قصيات شرعيات. وقد قُبِلَ أعضاء في الهيئة المركزية لـ «المؤسسة المحمدية»، وهي مؤسسة حديثة ذات جماهيرية واسعة.⁽²⁾ وهناك عدد متزايد من المنظمات غير الحكومية تدعم المساواة بين الجنسين؛ مثل: «رَحِيمًا» و«فَهْمِينَا» في أندونيسيا، و«أخوات في الإسلام» باليزيا.

وفي أنحاء أخرى من العالم الإسلامي؛ تُهدد قوة الأصولية المتزايدة، وبخاصة من خلال تقنين الشريعة ودمجها في النظام القانوني المحلي والوطني؛ بتراجع وضع

(1) Liora Hendelman-Baavur, Nabila Espanioly, Eleana Gordon, Anat Lapidot-Tirilla, Judith Colp Rubin, and Sima Wali, «Women in the Middle East: Progress or Regress? A Panel Discussion» *MERLA Journal*, Vol. 10, No. 2, June 2006.

(2) Oddbjørn Leirvik, «Report from a Delegation Visit to Indonesia by the Oslo Coalition of Freedom of Religion or Belief», July 29–August 11, 2002.

المرأة في المجتمع. وفي كثير من البلدان الإسلامية؛ لا يوجد قانون مدني للأحوال الشخصية (الزواج والطلاق وكفالة الأطفال والميراث... إلخ)، وتخضع المرأة للتمييز في المعاملة بسبب الشريعة. كما أن الأنظمة التي تقمع الإصلاح الديمقراطي؛ تقمع أيضًا جهود ناشطي حقوق المرأة في التنظيم والتواصل. وتقول «نبيلة إسبانيولي»، المتخصصة في علم النفس الإكلينيكي ومدير مركز المرأة بالناصرة؛ إن باستطاعة النساء إحداث تغيير، لكن بشرط أن يُدركن كيف يتواصلن و«يقاومن سلسلة انعانة، التي تُعَدّ اليوم واحدة من أكبر العقبات أمام تضمّن النساء وتواصلهن»^(١).

٤- دعم السياسات:

يستخدم الإسلاميون الدعوة كوسيلة لدعم سياساتهم. وبالإضافة إلى تغيير الفرد، فإن الغاية هي تحقيق أهداف اجتماعية وسياسية وهو ما لا يختلف، في رأي الإسلاميين؛ عن الأهداف الدينية. ويدعم الإسلاميون، على نحوٍ شبه دائم؛ تطبيق الشريعة، بما في ذلك الجزء الخاص بالقانون الجنائي وما يرتبط به من حدود؛ أي عقوبات بدنية.

ويحتاج المسلمون المعتدلون والليبراليون والعلمانيون أيضًا للإفادة من الدعم السياسي. وبينما يشن الإسلاميون حملة لتقنين تفسيرهم الخاص للإسلام، يحتاج المسلمون المعتدلون إلى حملة مُناهضة للتمييز والتعصّب التشريعيين. وفي الواقع، فقد تكاثرت المدافعون عن المصالح العامة والجماعات الناشطة (في مجال حقوق الإنسان ومراقبة الفساد والمراكز البحثية... إلخ) في أنحاء العالم الإسلامي في الأعوام الأخيرة. وفي استطاعة هذه الجماعات المساهمة في تشكيل بيئة سياسية وقانونية تسهم بدورها في دفع عجلة تطوير مؤسسات المجتمع المدني الديمقراطي.

(١) Hendelman Baavur et al., 2006.

- ثالثاً؛ الاهتمام الإقليمي:

تركز هذه الدراسة على فرص بناء شبكات وسط الجاليات الإسلامية في أوروبا، وبين مسامي جنوب شرق آسيا، وفي بعض المجتمعات لأكثر انفتاحاً، نسبياً؛ في الشرق الأوسط. وينبع تركيزنا على هذه المناطق من وجود كيان مؤثر من المؤسسات والأفكار الإسلامية المعتدلة بها.

ورغم تركيز كثير من المبادرات الغربية على منطقة الشرق الأوسط؛ ففي رأينا أن هذه المنطقة، وبخاصة العالم العربي؛ تمثل أرضاً أقل خصوصية، لإنشاء الشبكات والمؤسسات المعتدلة؛ من مناطق العالم الإسلامي الأخرى. وكما لوحظ في أبحاث أخرى لمؤسسة راند؛ ففي الوقت الذي شهدت أمريكا اللاتينية وآسيا وشرق أوروبا، بل وأجزاء من دول حوض الصحراء بأفريقيا؛ نزوحاً ديمقراطياً قوياً في الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم، نجد أن معظم البلاد العربية قد ظلت موحولة في مستنقع الاستبداد وسياسات العنف والإقصاء.⁽¹⁾ وليس من قبيل المصادفة أن معظم المعتقدات الراديكالية قد خرجت من العالم العربي، ومنه انتشرت إشاعاتها إلى سائر مناطق العالم الإسلامي.

ورغم ما سبق؛ فإن العالم العربي ليس شيئاً واحداً، إذ توجد نزعات نشطة للتحويل الديمقراطي في تلك المنطقة التي تحمل لنا أمل التغيير. وفي بعض البلدان، كالمغرب والأردن وبعض دول الخليج؛ أُقحمت بعض العناصر الديمقراطية، كما انتشرت التفسيرات المتساهلة للإسلام. ومن ثم، فبرغم التوقعات غير الواعدة بصفة عامة يندم أن ينطوي المشروع على عنصر يربط الجماعات العنصرية والديارالية المسلمة الصغيرة الموجودة في العالم العربي ببعضها ببعض. وكذلك بالجماعات المشابهة خارج المنطقة. ورغم العنف المستمر ووجود تيار إسلامي قوي بين الشيعة والسنة كليهما؛ ينبغي ألا يُهمَل العراق في هذه المساعي.

(1) Rabasa et al., 2003, p. 33.

والدافع الذي حدا بنا إلى هذه الأطروحة: دافع مزدوج: أولاً العمل مع المسلمين المعتدلين في بلاد ظروفها موالية أكثر، لتطوير شبكات ومؤسسات معتدلة متينة؛ لدعم تلك المجتمعات في مواجهة سيل التفسيرات السلفية المتطرفة، والنصادرة عن الشرق الأوسط. وثانياً إيجاد قنوات اتصال تُشجّع إعادة بث التفسيرات الحديثة والمحورية، من المسلمين المعتدلين بالبلدان الأخرى؛ إلى الشرق الأوسط. والأمل معقول بأن يؤدي النجاح في هاتين الساحتين إلى معادلة أكثر اتزاناً: يصدّ فيها تدفق الأفكار المعتدلة، لآتي من المناطق الأكثر استنارة في العالم الإسلامي؛ طوفان الأفكار الراديكالية المنبعثة من الشرق الأوسط.

وكما أسلفنا، فإن الجاليات الإسلامية بأوروبا تمثّل خياراً واضحاً باعتبارها بؤرة هذا الجهد. ورغم أن المسلمين في أوروبا قد عاشوا عدداً من المتاعب، بما فيها الأساليب المتضاربة لإدماجهم في الدول الأوروبية؛ ورغم الغربة عن مجتمعاتهم الأصلية، ورغم الراديكالية المتنامية بين مسلمي الجيل الثاني والثالث في أوروبا؛ فإن مسلمي هذه الجاليات هم الشركاء الأساسيون في جهود بناء الجسور مع أجزاء أخرى من العالم الإسلامي لعدة أسباب؛ هي: ألقتهم للمجتمعات الغربية، وتأثرهم بقيم الديمقراطية الليبرالية، ونجاحهم في الاحتفاظ بهويتهم الإسلامية في مجتمع تعددي. وقد فطن المثقف الماليزي المعروف «تشاندرامُظفر» لذلك؛ حين عرّف المسلمين في الغرب كأدوات لتغيير داخل الإسلام؛ إذ قال:

«لماذا في الغرب؟ لأنك في الغرب تواجه تحدياً ثقافياً؛ لأن عليك تحديد موقفك، ولذا تحاول فهم بعض ما تحمل من مفاهيم ومبادئ. وهذا الضرب من التحدي الثقافي مهم جداً جداً. إنه شيء لا يحدث في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة، حيث تتخذ أنت موقف الصمت، ومنتق الفكر؛ ليختفي الإبداع، ويتحجر كل شيء. أما في الغرب؛ فالأمر مختلف. إنهم يواجهون التحدي، وسيكون عليهم الاستجابة له»^(١)

(١) Chandra Muzaffar, interview, *Frontline*, October 13, 2001.

وبشكل مسلمو جنوب شرق آسيا مجالاً أساسياً تتركز فيه الجهود. ورغم أن المنطقة تُهمَل غالباً في الخطاب المتعلّق بالإسلام، فإن جنوب شرق آسيا هو موطن أكثر التجمّعات الإسلامية في العالم. وأندونيسيا، التي تُعدّ أكبر دولة في المنطقة؛ هي صاحبة أكبر أغلبية مسلمة في الأرض. ثم إن التعدّد الثقافي والسكاني والديني في المنطقة (وبخاصة مع وجود الجماعات الضخمة من غير المسلمين) يُميّز ما اشتهر به تطبيق الإسلام في جنوب شرق آسيا من تسامح. ذلك أن مُسلمي جنوب شرق آسيا يألفون التعايش مع تقاليد ثقافية ودينية مختلفة. وهناك ما هو أكثر ملاءمة للمشروع؛ ألا وهو البنية الكثيفة للمؤسسات الإسلامية المعتدلة في جنوب شرق آسيا، تلك التي لا نظير لها في العالم الإسلامي. ومن جهة أخرى؛ قد تعرقل الاختلافات الثقافية قُدرة الشبكات الجنوب شرق آسيوية وتُضعف تأثيرها على الإسلام في دول الشرق الأوسط العربية.

معوقات الأطروحة الإقليمية

سيكون تغيير اتجاه تدفق الأفكار الراديكالية، من العالم العربي إلى المناطق غير العربية من العالم الإسلامي؛ تحدياً هائلاً بسبب انعدام مؤسسات المجتمع المدني التي يمكنها نشر الأفكار المعتدلة، فضلاً عن مقاومة الثقافية. داخل العالم العربي؛ لتفسيرات الإسلام التي تأتي من خارج الشرق الأوسط.

ورغم أن معظم الفكر التجديدي في الإسلام يتم خارج العالم العربي؛ فإن للمؤسسات العربية مكانة رفيعة في مجال البحث الإسلامي. بل إن مرجعة العلماء والمربين المعتمدة، في منطقة جنوب شرق آسيا؛ هي الأزهر وغيره من جامعات الشرق الأوسط. فمثلاً؛ يوجد طلاب أندونيسيون في الأزهر أكثر مما في جامعة ماليزيا الإسلامية العالمية، وقليل جداً من مُسلمي الفلبين يعون أن أندونيسيا مركز للدراسات الإسلامية. وبسبب افتقار أوروبا إلى مؤسسات لتدريب الأئمة؛ فإن المجتمعات الإسلامية الأوروبية تعتمد على الأئمة المدربين في الشرق

الأوسط وجنوب شرق آسيا. ولا يقتصر الأمر على تصور وإدراك هؤلاء الأفراد، في كثير من الحالات؛ للأوضاع الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية الأوروبية، بل يعرقل رأي بعض هؤلاء القادة الإسلاميين تبلور إسلام أوروبي يتناغم مع القيم الحديثة.

ويتساءل بعضهم عما إذا كان الإسلام، الذي يُمارَس في المناطق غير العربية؛ يصلح للتصدير إلى العالم العربي. ومن رأيهم أن المنظمات الإسلامية اجه هيرية في البلدان غير العربية (كأندونيسيا وتركيا على سبيل المثال) ليس لها نظير في الشرق الأوسط. والحق أن مؤسسات المجتمع المدني المسلم، المشهورة في جنوب شرق آسيا؛ تشكل العناصر الأساسية لنشر الاعتدال، وهي مؤسسات لا وجود لها في مجتمعات الشرق الأوسط. ومن ناحية أخرى، كما سنبين في الفصل الثامن؛ ثمة عناصر ناشئة من المجتمع المدني في الشرق الأوسط، يمكن ربطها بالشبكات التي تضطلع بنشر الديمقراطية ودعم الإسلام المعتدل والليبرالي.

ومن المهم، عند نشر الأفكار المعتدلة؛ التعريف بالثقفين المسلمين الغربيين والجنوب شرق آسيويين في المناطق الأخرى من العالم الإسلامي، وأد تتم ترجمة أعمالهم إلى الإنكليزية والعربية. ويعتقد الأندونيسيون أن الأفكار العربية المسبقة يمكن التغلب عليها إذا نُفِلَتْ أفكارهم هم إلى لغة الضاد. وفي الوقت الحالي؛ ثمة القليل جداً من الترجمة المنظمة من اللغة الأندونيسية إلى كل من العربية والإنكليزية. وثساهم مؤسسة «لب فور أول»^(١) بكارولاينا الشمالية؛ في ترجمة كتب ومقالات لمسلمين أندونيسيين قديمين، إلى العربية والإنكليزية؛ ونشرها على الإنترنت، وفي

(١) الجزء لجمع.

صورة مجلدات ورقية.^(١) ومع هذا، فإن كتاباً مهمة مثل «البحث عن المصادقية»^(٢) وهو كتاب حديث لـ «أحمد سيافى معارف»، الرئيس السابق للمؤسسة المحمدية؛ بالإضافة إلى كثير من مطبوعات المؤسسات البحثية المتصنة بالمنظرات الإسلامية الجماهيرية في أندونيسيا، مثل «مركز المحمدية لدراسة الدين والحضارة»؛ ما برحت غير متاحة لمن لا يعرفون الأندونيسية.

(١) بين الأعمال التي ترجمتها ونشرتها مؤسسة «الخبرة للجميع»:

- Islamic Law on the Fringe of the Nation State, by Azyumardi Azra.
- The Contextualization of Islamic Law, by Zainun Kamal.
- The Ideal State from the Perspective of Islam and Its Implementation in the Present Age, by Masyukari Abdullah.
- Islam, the State and Civil Society: The Christian and Muslim Experience, by Olaf Schumann.
- The Secularization of Society and the Indonesian State, by Yudi Latif.
- Democracy and Religion: The Existence of Religion in Indonesian Politics, by Bahtiar Effendy.
- The Role of Teleomatics in the Democratization of Muslim Nations, by Marsudi W. Kisworo.
- The Impact of Misunderstandings Between Islam and the West, by Mun'im A. Sirry.
- The Democracy Deficit in the Islamic World, by Sukidi Mulyadi.
- Is Religious Jurisprudence Still Relevant? New Perspectives in Political Islamic Thought, by Luthfi Assyaukanie.
- The Jurisprudence of Civil Society Versus the Jurisprudence of Power: A Bid to Reform Political Islam, by Zuhairi Misrawi.
- Reforming Islamic Family Law in Indonesia, by Siti Musdah Mulia.
- Good Governance in Islam: Concepts and Experience, by Andi Faisal Bakti.
- Staking Out the Principles of an Alternative Islamic Jurisprudence, by Abd Moqsi Ghazali.
- Islamic Feminist Movements and Civil Society, by Nurul Augustina.
- Leaving Contemporary Islam, Heading in the Direction of a Different Islam, by M. Qasim Mathar.
- Avoiding "Biologicalism": The Importance of Revitalizing Our Understanding of Islam, by Uli Abshar-Abdalla.
- IHAM (Indonesian Human Rights Association) and the Problem of Cultural Relativity, by Budhy Munawar-Rachman.
- The Typology of Contemporary Islamic Movements in Indonesia, by Komaruddin Hidayat and Ahmad Gafar.

(2) Ahmad Syafii Maaruf., *Mencari Autentisitas Dalam Kegalaan*, Jakarta: PSAP, 2004.

وثمة عائق عملي آخر؛ يتمثل في كون الاتجاه الإسلامي المعتدل، في أكثر الحالات؛ مُتجذر في الثقافة المحلية، وهو ما يختلف عن إسلام السلفين العالمي المتجاوز لبيته. ففي تركيا، مثلاً؛ نجد حركة غولن الجماهيرية تدعو إلى «إسلام تركي»، ذي تأثيرات صوفية؛ قد تصعب الدعوة إليه خارج منطقة الثقافة التركية.^(١)

دور المسلمين الأمريكيين

يركّز هذا المشروع على بناء شبكات عالمية، لكنه لا يغطي المجتمع الإسلامي بالولايات المتحدة. ومع ذلك؛ فكما اضطلعت مؤسسات وشخصيات أمريكية بدور مهم في مجهود بناء الشبكات، أثناء الحرب الباردة؛ فإن المسلمين الأمريكيين ينتظرهم دور مهم في عملية بناء شبكات ومؤسسات اعتدال إسلامية. لقد كانت الولايات المتحدة أنجح في استيعاب مسلميها من الشعوب الأوروبية؛ فتاريخياً هي البلد الذي أعادت فيه موجات متتابة من المهاجرين صياغة تصوراتهم، وصاروا مواطنين أمريكيين.^(٢) فضلاً عن هذا؛ فالمسلمون الأمريكيون قد حظوا بتعليم جيد، فكثير منهم خريجو جامعات، ودخولهم السنوية تفوق متوسط الدخل الأمريكي.^(٣) وبطبيعة الحال، فالمسلمون الأمريكيون ليسوا بمعزل عن صراع الأفكار العالمي داخل الإسلام. ومثل غيرهم من الأقليات الإسلامية؛ نجدهم عُرضة للتأثيرات، الراديكالية القادمة من الخارج. فعلى سبيل المثال، وثقت الدراسة

(١) هذا صحيح بل حه كسرة؛ في سمي «إسلام معتدل» هو «أباصيغ و. دود أوسر» عملية على سياق اجتمع معين بعكس الأيديولوجيات، جديدة مثلاً، والتي تبدأ من نقطة رفضها للنصم العالمي، ومن ثم يكون تزيده في سبقات منحية الأضيق أيسر كثير. (المأشر)

(٢) راجع تفنيد عساوهاب المسيري لأصطورة «بوقة لاهر» الأمريكية في كتابه الفردوس الأرضي، ٢٠١٣م، تنوير للنشر والإعلام. (المأشر)

(٣) Project MAPS and Zogby International, *American Muslim Poll 2004* October 2004.

التي أصدرها «فريدم هوس»، عام ٢٠٠٥م؛ الانتشار المتواصل للأيديولوجية
الوهابية المتطرفة في اثني عشر مسجدًا ومركز دراسة إسلاميًا أمريكيًا.^(١)

ومع هذا؛ فالأغلبية العريضة من المسلمين الأمريكيين يتمسكون بقيم تعكس
الثقافة السياسية التعددية والديمقراطية للولايات المتحدة. ومن ثم، قد يصير
المسلمون الأمريكيون، بثقافتهم وارتباطاتهم الأسرية والاجتماعية ببلادهم الأصلية؛
عاملاً مهمًا في حرب الأفكار داخل العالم الإسلامي. ونحن من أنصار إشراك
الجماعات والمؤسسات الإسلامية المعتدلة بالولايات المتحدة، مع الاحتراقات التي
سبقت مناقشتها في هذه الدراسة؛ كمكوّنٍ داخلي أساسي من مكونات مبادراتنا
المقترحة لبناء الشبكات.

(1) Center for Religious Freedom, *Saudi Publications on Hate Ideology Fill American Mosques*, Washington, D.C.: Freedom House, 2005.

الفصل السادس

الدعامة الأوروبية للشبكات

تعد أوروبا موطناً لأكبر الجاليات الإسلامية في العالم. والتقدير المعتدل يذهب إلى أن هناك ما لا يقل عن ١٥ مليون مسلم في أوروبا الغربية. وإن كانت بعض المصادر تصل بهم إلى أعداد أكبر من هذا. وتوجد أكبر التجمّعات الإسلامية في فرنسا حيث يعيش ما بين أربعة إلى ستة ملايين مسلم معظمهم من شمال أفريقيا، ثم في ألمانيا حيث يعيش أكثر من ثلاثة ملايين مسلم أغلبهم من أصل تركي. ثم في المملكة المتحدة حيث يوجد مليون ونصف مليون مسلم من أصل جنوب شرق آسيوي بالدرجة الأولى. ثم في إسبانيا، التي يرحح وجود نحو مليون مسلم فيها. جمهورهم من شمال أفريقيا؛ ثم في هولندا، التي يعيش فيها نحو تسعمائة وعشرون ألف مسلم أغلبهم ذوو أصل تركي ومغربي. كما توجد تجمّعات إسلامية مُعتبرة في إيطاليا وبلجيكا والنمسا وسويسرا وبطبيعة الحال وجد مسمون في بلاد البلقان منذ العصر العثماني، وهم يمثلون أكثرية في البوسنة وألبانيا وكوسوفو، وأقلية ذات ثقل في بلغاريا وكرواتيا واليونان. والمتوقع أن يكون للجاليات الإسلامية في الغرب وزن ثقافي كبير؛ إذ تُعد لندن هي المركز الفكري والثقافي والإعلامي للعالم العربي. ففي عام ٢٠٠٤م؛ صدر في بريطانيا وفرنسا من الكتب العربية ما يزيد على ما صدر في العالم العربي

(1) Statistics Netherlands, *Statline*, electronic database, 2005.

كله. 'وبالطبع هناك انشراح واضح للأفكار الإسلامية المتطرفة بين بعض قطاعات المجتمعات الإسلامية في أوروبا، كما برزت أوروبا كمسرح للعمليات الجهادية. ولكن تُعدّ أوروبا أيضًا موطنًا لمنظمات إسلامية مُعتدلة، ومثقفين ورؤساء جماعات مسلمين معتدلين؛ خبروا القيم والمؤسسات الغربية الليبرالية عن قرب ويدعمونها. إن الوزن المتزايد للسكان المسلمين في أوروبا، عند نقطة المواجهة بين لغرب والعم الإسلام؛ يجعل من المسلمين الأوروبيين المعتدلين مكوّنًا حاسمًا في مبادرتنا المقترحة لإنشاء الشبكات الإسلامية المعتدلة.

رؤى الإسلام المتنافسة في أوروبا

برزت إلى الوجود مجموعة من الرؤى المتنازعة خلال الصراع على تحديد طبيعة الإسلام وممارسته في أوروبا. ومن المفيد تصنيف وجهات النظر هذه طبقًا للنتائج التي تؤيدها، أو ما يمكن أن يطلق عليه: رؤيتهم. إذ يعتقد بعضهم أن التطور الطبيعي للمسلمين الأوروبيين، مع استبعاد تدخل القوى الرجعية؛ هو تمام استيعابهم في المجتمعات الأوروبية والحداثة العربية. وكنظرائهم من غير المسلمين؛ يستطيع المسلمون، الذين تم استيعابهم في المجتمع؛ ممارسة درجات متنوعة من التدثّن الفردي والجماعي، وأن يؤثروا ما يشؤون من الطعام والسلوك، ما دام ذلك محصورًا في المنزل أو في الأماكن الدينية كالمساجد مثلًا. ويعتقد أصحاب هذه الرؤية أن أي شيء، تقريبًا؛ يَرغب في فعله المسلم المعاصر، الذي اختار العيش في الغرب؛ عند ممارسة دينه، يمكن دمجها داخل الإطار الاجتماعي الغربي.

ويعتقد مسلمون أوروبيون آخرون أنه في الوقت الذي يتعين فيه امتزاج المسلمين بالمجتمع حتى يتلقوا تعليمًا جيدًا، ويحصلوا على وظيفة، ويشاركوا في الحياة العامة؛ فإنهم يحتفظون على نحو مثالي بهوية متميزة في المجتمعات الأوروبية،

(1) «Islam in Europe: Political & Security Issues for Europe, Implications for the United States» workshop, CNA Corporation's Center for Strategic Studies, January 14, 2005

ويكون إسلامهم مشهودًا ومحموسًا للآخرين، ويصير على المجتمعات الأوروبية أن تتأقلم مع ذلك. وتقبل هذه جماعة تعديل بعض الممارسات الإسلامية لتتطابق مع القوانين والقيم الأوروبية. ومع هذا؛ يعتقد معتقو هذا الرأي أن اختلافات المسلمين عن مجتمع الأغلبية ينبغي النظر إليها على نحو إيجابي؛ بوصفها إثراء ثقافيًا وجسرًا إلى العالم الإسلامي الأوسع. وفي رأيهم أن الإسلام المعتدل، الذي تمّ تحديثه، والذي ظلّ محلصًا لمبادئه الجوهرية، سوف يساعد في نهاية المطاف على تحديث العالم الإسلامي.

ويرى الاتجاه الثالث، وهو أقل الاتجاهات ميلًا للاندماج؛ أن المسلمين ينبغي أن يظلوا جماعة متميزة، تبذل أقصى ما تستطيع في الالتزام لا بممارساتها التقليدية بحسب، بل بالشريعة أيضًا؛ والتي ينبغي تطبيقها بالتوازي مع القوانين الغربية. وأصحاب هذا الرأي يتبنون، بوجه عام؛ التفسير السلفي للإسلام، والأيديولوجيات السياسية الإسلامية. وبينما يقبل أصحاب الاتجاه الاندماجي، بل يرحبون؛ ببعض المؤسسات المستقلة كالمدارس الإسلامية والمراكز الخاصة بأنشطتهم (ليس من بينها المحاكم الشرعية)، وهم بذلك يشبهون إلى حد كبير الطوائف البروتستانتية والكانتوليكية في أن لهم مدارسهم ومؤسساتهم الخاصة التي تؤدي عملها كجزء من المجتمع التعددي؛ فإن القطاع السلفي يؤمن بأن المؤسسات الإسلامية ينبغي أن تتسع حتى يستطيع المسلمون العيش في عالم مستقل، قائم بذاته؛ يمارسون فيه دينهم داخل الدولة العلمانية. كما يعتقدون أن الجالية/ الجماعة الإسلامية، من خلال الدعوة وتفوق معدل المواليد بين أجيالهم الأقل في العمر عمومًا والهجرة المستمرة؛ سوف تتوسع باستمرار لتمارس تأثيرًا أعظم كثيرًا داخل المجتمع. وبعبارة أخرى؛ ففي حين يؤثر أصحاب التيار الأول، وبعض أتباع التيار الثاني؛ أوربة الإسلام، فإن التيار الثالث يتطلع نحو أسلمة أوروبا نفسها.

ويمدُّ كل من هذه الاتجاهات الثلاثة، بما في ذلك الإسلاميون والسلفيون المسلمون؛ مُعتدلاً بمعايير الحكومات والنخب الأوروبية (التي تسمه برفضها

العنف)، ومن ثم مستحقاً لدعم كحائل دون البديل الراديكالي العنيف، غير المرغوب فيه. ومن وجهة نظر هذه الدراسة، التي تسعى إلى التعرف على الشبكات الإسلامية المعتدلة، ودعم إنشائها؛ فإن الشركاء الظاهريين في أوروبا هم أصحاب الاتجاهين الأولين. كذلك يحتمل جداً أن يشاركنا المسلمون المؤيدون للاندماج، في المجتمعات الأوروبية؛ القيم ووجهات النظر، التي وصفناها فيما مضى من هذه الدراسة؛ باعتبارها سمات للمسلمين البيراليين المعتدلين.

ويمثل كلاً من هذه الرؤى شخصيات وزعماء محليون، كما أن لكل منها حلفاء داخل المجتمعات والحكومات الأوروبية، بالإضافة إلى تمثّلهم بدرجة ما من الدعم والتأييد الرسمي. ورغم ذلك؛ لم تُصادف أية شواهد على وجود جهد تحليلي حاد من جانب صنّاع السياسة والخبراء الأوروبيين، بتقدير تكليف ومكاسب إدماج أتباع الرؤى المختلفة، أو للتعرف إلى جدوى دعم الرؤيتين الأولى والثانية بشكلي مؤثر، أو لاكتشاف الخطوات والاستثمارات اللازمة للتأثير في المنافسة الفكرية داخل المجتمعات الإسلامية، بحيث ننحو منحىً مُعيّناً. صحيح أن هناك عدداً كبيراً من المنظّمات الإسلامية المناظرة، التي تعترف بها الحكومات الأوروبية؛ والتي تقدّم نفسها بوصفها منظمات معتدلة، لكنها في حقيقة الأمر سلفية الاتجاه، أو لها صلات بالجماعات المتطرفة.

ونُجسّد حالة «نديم إلياس»، الرئيس السابق لـ«المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا»، وهي جهة رسمية؛ مدي صعوبة تقييم التوجّه الحقيقي لمن يسمون أنفسهم: «معتدلين». ففي تصرّحاته العامة بالصحف الألمانية يتفادى إلياس، الذي تنقبه صحيفة «دي فُلت Die Welt» الألمانية بـ«أثيرُ جماهير الحوار» على سبيل السحرية؛ يتفادي الاقتراب من قضايا مثل: هل من المرغوب أن تكون الشريعة اختياراً للمسلمين في أوروبا؟ بل يبدو كأنه يجيب على ذلك بالنفي؛ قائلاً إنه من غير المناسب مناقشة الأمر ما دامت تطبيق الشريعة يقتضي وجود دولة مسلمة، وهو ما ليس مُتحققاً في ألمانيا. ومع هذا، ففي موقعه على شبكة الإنترنت؛ تُوصف الشريعة

بأنها خالدة ومُلزمة للمسلمين جميعاً.^(١) وإذا سُئِلَ عن تعدّد الزوجات؛ لن تزيد إحباطه عن عدم حاجتنا لسعي إلى الاعتراف به في أوروبا، لأنه ليست «فريضة إسلامية». وعن العقوبات الإسلامية، كترجم؛ سيكون جوابه أنها أمور «مفتوحة للحوار». وهكذا؛ لا يُساند إلياس هذه المهرسات صراحةً، ولا يرفضها مبشرةً.

وفيما يتعلق بالأثر المحفّز لأزمة الرسوم الكاريكاتورية الدانماركية في إغضاب المسلمين؛ من المفيد استعراض حالة الإمام أبولين، زعيم الجمعية الإسلامية في الدانمارك؛ تأكيداً لمثاق المعتدل الرائف. إذ رأس أبولين، بعد شهرٍ من نشر الكاريكاتير في صحيفة «يولاند پوستن Jylland Posten»؛ وفداً إلى عدد من البلاد العربية المختلفة بما فيها مصر (للعقد لقاءات بالجامعة العربية والأزهر) وقطر (للعقد جلسة مع داعية التماز السلفي: يوسف القرضاوي). وكان الغرض من هذه الرحلة، بنص كلام أبولين نفسه؛ هو «تدويل» قضية الرسوم الكاريكاتورية.^(٢) وكما صار معلوماً منذئذ؛ أضاف الوفد ثلاثة رسوم، لا يُعرَف مصدرها؛ بالغة الإساءة إلى الملف الذي حمّله في جولته، وقدمها كذباً باعتبارها جزءاً من سلسلة الرسوم الدانماركية.

اختيار شركاء مناسبين

يسعى الكتاب الأكاديميون والليبراليون إلى مخاطبة الجمهور. أولاً عن طريق التعليم، وغالباً ما يجذبون أتباعاً من الطلاب ذوي العقول المشابهة لعقولهم؛ وثانياً بإصدار الكتب. وكتابة افتتاحيات وأعمدة صحفية، والاشتراك كثيراً في التعليق على الأحداث والأخبار الوثيقة الصلة، وثالثاً بإنشاء جماعات ومنظمات. ورابعاً

(١) Von Anatol, «Mit Gemäßigten Wie Diesen» "With Moderates Like These", *Die Gazette*, December 23, 2001.

(2) Ayman Qenaw, «Danish Muslims 'Internationalize' Anti Prophet Cartoons», *IslamOnline net*, November 18, 2005

بطباعة بيانات وبرامج أو لقيام بحملات لجمع التوقيعات دعماً لبعض القضايا الخاصة أو المسائل العامة الأساسية.

وتمَّ طريقة جيدة لتتعرف بها على المعتدلين، وذلك باختبار قبولهم لمفهوم «الإسلام الأوروبي». ويدافع المسلمون الليبراليون عن تطور الإسلام الأوروبي بوصفه تجلياً جديداً من تجليات الإسلام في نطاق احداثاة الأوروبية. ومن أمثلة ذلك «مشروع الإسلام الأوروبي»، وهو مبادرة طلابية يراها متلدى الطلاب الأوروبيين المؤيدين للاتحاد الأوروبي (AEGEE).^(١) وترعى هذه المجموعة ورش عمل، وتبادلات طلابية، ومحاضرات، ومطبوعات تهدف إلى تعريف ودعم إسلام أوروبي حديث، على وجه التحديد: يحتفظ بطابع الإسلام، مع الانفتاح على المجتمع المحيط.

ويشارك الجماعة رؤيتها صحفيون، ومثقفون، وأكاديميون، ونشطاء، وعدد متنام من السياسيين. ومن هؤلاء الآخرين «ناصر خضر»، عضو الحزب الليبرالي الاشتراكي الدانماركي؛ و«رشيد كاشي»، عضو الاتحاد الفرنسي عن أحد أحزاب الحركة الشعبية. وقد وُلد خضر في دمشق لأب فلسطيني وأم سورية، واستقر في الدانمارك مع أبويه، المتميزين للطبقة العاملة؛ منذ كان طفلاً صغيراً. وقد أصدر كتاباً يحكي فيه قصة اندماجه في المجتمع الأوروبي.^(٢) وهو مؤسس جمعية «المسلمين الديمقراطيين»، ونظيرتها المدنية: «شبكة الدعم الدانماركي للمسلمين الديمقراطيين». وتذكر التقارير أن خضر كان هلفاً لتهديدات بالقتل، بها في ذلك تحريض على قتله أصدره الإمام «أحمد أكاري Ahmad Akkari». أحد

(1) For more information the group's Web page «EuroIslam».

(2) Naser Khader, *Khader.dk: Sammenførte Erindringer*, [Copenhagen]: Aschehoug, 2000.

الأئمة الدانماركيين الذين كانوا وراء ضجة الرسوم الكاريكاتورية.^(١) أما «رشيدي كاشي» المهاجر إلى فرنسا من منطقة القبائل بالجزائر ورئيس مؤسسة «اليمن الحر La Droite Lilore»، التي يديرها بالاشتراك مع «ألكسندر دل فال Alexandre Del Valle»؛ فهو ناقد صريح للاتجاه الإسلامي، وكتب افتتاحيات صحفية، ومؤلف.

وترأس «سامية ليدي»، التونسية الأصل؛ جماعة «A.I.M.E.»، التي تصف نفسها بأنها «ثقافية» و«لا علاقة لها بالسياسة». وتسعى ليدي، طبقاً لنبرة تعريفية لها؛ لتكون صوت «الغالبية الصامتة» للمسلمين المعتدلين في أوروبا.^(٢) وللجماعة أنشطة أخرى، منها دورية ربع سنوية تُسمى «إلكتروكوك Electrochoc»؛ تجمع بين الجاذبية والمتعة ورقي المستوى. ويضم عدد ربيع ٢٠٠٦م، ضمن أشياء أخرى؛ ترجمة مطولة لـ «موريل ديجوك»، البلجيكي الذي اعتنق الإسلام ثم قُتل مفجراً نفسه في العراق؛ ومقالاً حول السيخ ومشاعرهم تجاه حظر السلطات الفرنسية للرموز الدينية الظاهرة في المدارس العامة، وحواراً مُتخياً يجيب فيه النبي محمد عن أسئلة تتعلق بعدد من قضايا الساعة.^(٣) وقد تم تصميم المجلة، شكلاً ومضموناً؛ بحيث تجذب نوعية من القراء الشبان غير الأكاديميين، المتعلمة نسبياً، والتي تسكن المدن.

(1) The threat was filmed by journalist Sifaoui with a hidden camera and broadcast on French television (France 2 *Envois Spécial*, television broadcast, March 23, 2006). Khader has required police guard since founding the Democratic Muslims. He describes the stress on himself and his family caused by the threatening phone calls, messages, and restrictions on his freedom of movement in a television interview. Ahmad Akkari, interview on TV-Avisen, Denmark Radio, April 2, 2006. Transcribed and translated at Weblog "Agora."

(2) See A.I.M.E. Web site.

(3) في هذا الحوار، تم عزو الآراء معتدلة واخلدانية إلى نبي. فعند سؤاله عما يجبره المسلمون من زواج لأطفال، على سبيل المثال، أجاب بأن العادات في عصره كدت مختلفة، ومتوسط العمر أقل، وكان عمر لأغلبية أصغر بكثير منه ليوم. وعند سؤاله عن رأيه في س لادن كان جوابه، «مقاييس الغرب نوابح عشر هو مسلم طيب. أما يوم، فهو مجرد محرم عادي مجهول الحصر لدي بحشر منه».

Electrochoc, Spring 2006.

كذلك هناك مسلمون معتدلون ومهمون في المجال الأكاديمي الأوروبي. منهم مثلاً «أفشين إيليان»، الذي جاء إلى هولندا لاجئاً من إيران، وأكمل دراسته فيها. وهو الآن أستاذ القانون بجامعة ليدن، وكاتب مقال في صحيفة «هاندلسبلاد Handelsblad» اليومية الليبرالية، التي تصدر في أمستردام. ونبرة كتاباته هادئة، بيد أن ذلك لم يُعْفِهِ من تلقي تهديدات كثيرة بالقتل، لدرجة أنه يعيش تحت حماية الشرطة بشكل دائم.^(١)

وفي الدنمارك، يحاضر البروفيسور «مهدي مُظفّري» في جامعة «آرهوس Aarhus». وهو لاجئ إيراني كان يعمل قبلاً رئيساً لقسم العلاقات الدولية بجامعة طهران. وهو صاحب بيان: «معالجاة الشمولية الجديدة» (الذي يحده القارئ منشوراً في الملحق مع أسماء أوائل الموقعين عليه)، كما أنه ملتزم بقوة بالمدرسة الفكرية التي ظهرت في أوروبا، والتي تعتبر الإسلام السياسي ضرباً من الشمولية.

وهناك انكاتب والأستاذ الجامعي «بسام طيبي». المقيم بألمانيا؛ وهو أحد المثقفين الأوروبيين والمسلمين المعتدلين الأوسع شهرة. والأكثر تردداً على دوائر المحاضرات الأوروبية ويوصفه مؤسس «المنظمة العربية لحقوق الإنسان»، وعضو عدد من المنظمات الداعمة لحوار الإسلام- اليهودي، والإسلامي المسيحي-اليهودي؛ فهو من أقوى الداعمين لدمج الأقليات المسلمة في التيار العام للمجتمع الأوروبي، كما يعارض وجود أية أنظمة تشريعية أو ثقافية أو اجتماعية موازية. ولا اعتقاده الواضح في وجوب تقبل المهاجرين لقيم الثقافة الغربية السائدة (Leitkultur)، بدلاً من محاولة تدميرها أو تغييرها؛ ولرفضه «المجتمع الموازي (Parallelgesellschaft)». استجلب طيبي لنفسه عداوة الأصوليين. وهو يختلف، بقوة وبستمرار، مع الفرضية الإسلامية القائلة بتدخل الإسلام بالضرورة في

(١) A collection of his newspaper columns can be found at his blog: Afshin Ellian, "About Afshin Ellian."

القضاء، لعدم والسياسة، كما يرفض أي غزو من الشريعة الإسلامية لأوروبا، مؤكداً أن «العلاقة بين الشريعة وحقوق الإنسان هي كالعلاقة بين النار والماء»^(١).

ويعمل «أهادي الصباح» إماماً لمسجد «باسو» في ألمانيا. وفي لقاءاته المتلفزة يدين دائماً العنف والتحرير ضد المسيحيين، ويشكك في كفاءة من يسمون أنفسهم: «أنمة». كما يتبرأ من استعمال العنف لحل المسائل الاجتماعية والسياسية.^(٢)

وعندنا «صهيب بن الشيخ»، السعودي مولداً والأزهري تعليماً؛ وهو مفتي مرسيليا الأكبر، وأحد كبار المعادين للأصولية. وكتابه: «ماريان والنبي: الإسلام في فرنسا العلمانية»^(٣) يسلط الضوء على الفرص المتاحة للمسلمين، وصور الحياة الإسلامية؛ داخل المجتمع الفرنسي العلماني. ومن الممكن، بوجه عام؛ الاعتماد عليه في تقديم إجابات مقبولة من عموم المتدينين المسلمين، دون تصعيد في المواقف الصعبة. فإبان هوجة الحجاب الفرنسية مثلاً، كان رأيه أنه ينبغي إعفاء النساء المسلمات من ارتداء الحجاب إذا صيَّق عليهن المجتمع انذي يعشن فيه. أما إبان هوجة الرسوم الكرتونية، فقد قل إن الكاريكاتير قد تجاوز الحد الفاصل بين حرية التعبير واحترام الدين، لكنه يعكس أحوال الغرب وافقره إلى الحية الروحية، وإن العنف ليس هو الرد الصحيح.

(١) «Der Multikulturalismus hat dem Scharia: Islam in Europa die Tür Geöffnet,» *NZZ am Sonntag*, October 2002.

(٢) راجع مثلاً تصريحاته في مائدة مستديرة عقدها موقع الإنترنت الذي ترعاه الحكومة لألمانية: «قطرة Qantara»

(٣) Soheib Bencheikh, *Marianne et le Prophete, L'Islam dans la France Laïque*, Paris: Bernard Grasset Publishers, 1998.

المنظمات الإسلامية الأوروبية المعتدلة

ورغم أن معظم المنظمات الأوروبية، التي تدعى تمثيل المسلمين؛ سلفية الاتجاه أو مرتبطة بالمتطرفين أو متساهلة معهم، فهناك أيضًا بعض الجماعات المعتدلة بلا أدنى شك. ومن بينها «الاتحاد الإسباني للمؤسسات الدينية الإسلامية» (FEERI)؛ والذي يتزعمه بعض المسلمين الجدد من الإسبان ذوي الاتجاه المعتدل. وهو يمثل مع «اتحاد الحاليات الإسلامية في إسبانيا» (UCIDE)، وهي منظمة لقيدها صلات بالإخوان المسلمين في سوريا؛ جزءًا من السلطة الإسلامية المعترف بها رسميًا في إسبانيا، والتي تمثل الجالية المسلمة لدى الحكومة. وكلا الاتحادين ضعيفتا ماليًا، ويعتمدان إلى حد كبير على تمويل الحكومة الإسبانية. وهما يسعيان، بغير نجاح مؤكد؛ للوصول إلى حالة المهاجرين المغاربة الكبيرة بإسبانيا.

وقد أصدر «منصور إسكوديرو»^(١) زعيم مؤسسة «فيرى FEERI» فتوى شهيرة بردة بن لادن والقاعدة جراء أفعالهما المتطرفة، التي تنتهك وتعاليم الإسلام. وحجة «إسكوديرو» أن الإرهابيين، بأفعالهم؛ قد نبذوا تعاليم القرآن وخرجوا من ثم على أمة الإسلام. وطبقًا لإسكوديرو؛ فقد لاقت الفتوى تأييدًا متحفظًا في العالم العربي، وبخاصة في شمال أفريقيا. كما رفضها الأصوليون، وشكك في حججيتها آخرون مثل طارق رمضان. وسواء أكانت الفتوى الإسبانية ذات حجة أم لا؛ فيمكن في الواقع أن تتمثل قيمتها في فتحها لباب النقاش حول التزام كل مسلم بوجوب إخراج من يُمارسون الإرهاب من الملة. وبعبارة أخرى موضوع الاعتراض على الإرهاب، يعتقد «إسكوديرو» أن الديمقراطية هي قلب الإسلام، ويرغب في استعادة الأهمية الروحية للأندلس، التي يؤمن أنها قامت على حرية الضمير.^(٢)

(١) أثناء كتابة هذا البحث حدث تغيير في قيادة «FEERI»، إذ أصبح شريك «منصور إسكوديرو» منظمة جديدة هي: «La Federación Musulmana de España» اتحاد المسلمين في إسبانيا. ولا يزال منصور هو الرئيس المشترك في «FEERI».

(2) Author's discussion with Mansur Escudero, Spain, August 2007

وتسعى «فيري» إلى الانخراط في الشئون الإسلامية دوليًا، بيد أنها تفتقر إلى الموارد اللازمة، لاستغلال علاقاتها الدبلوماسية استغلالاً حيداً؛ من بنية تحتية وموظفين مُتفرغين. وتدير المنظمة أكثر لمواقع الإسلامية الإلكترونية شعبية في العالم اناطق بالإسبانية: www.webislam.com؛ كما تُصدر صحيفة «أمانسير» Amanecer، أو «الفجر الجديد»، الناطقة باللغة الإنكليزية؛ نعية نشر تفسيرها المعتدل للإسلام.

ويُشبه «الاتحاد الوطني لمسلمي فرنسا» (FNMF)، الذي يرأسه المغربي محمد بشاري؛ مؤسسة «فيري» الإسبانية. ويمثل الاتحاد جزءاً من «المجلس الفرنسي للدين الإسلامي» (CFCM)، المعترف به رسميًا. وفي أبريل ٢٠٠٣م، فاز الاتحاد المذكور بستة عشر مقعداً من بين ٤١ هي جملة مقاعد المجلس.^(١) ويشغل «بشاري» أيضًا منصب السكرتير العام للمؤتمر الإسلامي الأوروبي في باريس. وهو يعتقد أن «استنوع العالمي للإسلام» يمكن أن ينسجم في أوروبا، ويقدم نموذجاً ديمقراطيًا تعدديًا جديدًا للبلاد ذات الأغلبية المسلمة خارج القارة.^(٢) ورغم اعتماده ماليًا على الدعم المغربي والليبي؛ فإن المؤتمر الإسلامي الأوروبي، الذي يضم عددًا من المنظمات الإسلامية الأوروبية المعتدلة؛ قد يكون وسيلة مناسبة لتطوير قاعدة أوروبية لشبكة دولية للمسلمين المعتدلين.

وفي إيطاليا يوجد عدد من المؤسسات والشخصيات الإسلامية المعتدلة. ونرأس «سعد سباعي» اتحاد الجمعيات المغربية في إيطاليا، وهي إيطالية من أصل مغربي، وناشطة نسوية خصوصًا في مكافحة العنف الزوجي داخل الجالية المغربية في إيطاليا. وثمة معتدل بارز آخر في إيطاليا هو الشيخ «عبد اهادي بالازي» الأزهري

(١) دز «اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا»، وهو منظمة راديكالية؛ بأربعة عشر مقعدًا و«جامع باريس»، الأكثر اعتدالًا؛ بستة مقاعد وذهب متعلمان إلى «لجنة نسيق الأتراك المسلمين بفرنسا»، والمقاعد الثلاثة الأخرى إلى جماعات مستقلة، راجع

Glen Feder, «The Muslim Brotherhood in France», *In the National Interest*, Web site, September 21, 2005.

(2) Mohamed Bechari, «Qué lugar ocupará el Islam en la nueva Europa?» *Memoria*, No. ٤02, December 2005.

الصوفي، والذي يُدير المعهد الثقافي الخاص بالطائفة الإيطالية المسلمة، وهو معهد لتطوير التعليم الإسلامي في إيطاليا؛ يكافح التطرف والأصولية، ويشارك في الحوار الديني، خصوصاً مع اليهود والمسيحيين.^(١) وبالنسبة لتوافق الشريعة مع القوانين العلمانية، يقول بلازي إن الشريعة تحرم على المسلم ارتكاب أية أفعال تنتهك قانون البلد الذي يعيش فيه، حتى لو كانت هذه الأفعال مما أباحه القرآن وعلى هذا، يجب على المسلمين الامتناع عن أي أفعال يجوزها القرآن؛ إذا كانت هذه الأفعال غير مشروعة في المجتمع الذي يعيشون فيه. وفي ١٩٩٦م، أسس «بلازي»، والباحث الإسرائيلي «الدكتور آشر إيدر Asher Eder»: زمالة الإسلام وإسرائيل. بغية دعم التعاون بين إسرائيل والشعوب الإسلامية، وبين اليهود والمسلمين.^(٢)

ويزعم «المجلس الإسلامي ببريطانيا» (MCB) أنه صوت المسلمين المعتدلين في المملكة المتحدة؛ إلا أن ما يسوقه من أدلة على ذلك، محض شت.^(٣)

(١) وفي إيطاليا، جماعات ومؤسسات إسلامية أخرى أقر عتدلاً تشارك يهوديين أو تنفص تمهية منهم ومنهم. «مركز ثقافي إسلامي في إيطاليا Centro Islamico Culturale d'Italia»، وهي المؤسسة التي صفا براءه بقاء مسجداً، ما المثل في «موت أتني». ويتم تمويل مؤسسة من خلال «رابطة لعالم الإسلامي» السعودية. وقد مضى مركز ثقافي الإسلامي وقرع الإخوان المسلمين بيطاليا بقيدة سورية، وأحد الجماعات والمطبات الإسلامية بيطاليا تحت مظلة هي «المجلس الإسلامي الإيطالي Consiglio Islamico d'Italia» ليصير الوسيط الرسمي بين مسلمي بيطاليا وندولة. وثم منصة أخرى تتنافس في مجال تمثيل الإسلام بيطاليا هي: (الجماء) لديه لإسلامة «Comunità Religiosa Isamica» (CO.RE.IS)، وقد لب نفقت مساعدة سعودية صمعة؛ راجع.

- Stefano Allievi, «Islam in Italy», in Shireen Hunter, ed., *Islam, Europe's Second Religion*, Westport and London: Praeger, 2002.

(٢) راجع اللقاء، مع الشيخ عبد هادي ملاي في جامع حلاوف.

- «The Anti-Terror Pro-Israel Sheikh.» *FrontPageMagazine.com*, September 12 2003.

(٣) على سبيل اشارة، تناوت حلفاء في «بي بي سي»، أذيعت في ٢١ أغسطس ٢٠٠٥م، «The Islamic Foundation» التابع للمجلس الإسلامي البريطاني (MCB)، والتي لها صلات قوية بالتنظيم ساكتشي المتطرف: «جماعت إسلامي». وهناك مؤسسة أخرى تنتم للمجلس الإسلامي البريطاني وتخط بها اشك في طر مظنة الـ MCB Watch. هي لجمعية أهل الحديث، التي تدعي أن اليهود يحاولون تسطروا على العالم، وكذلك الرطة الإسلامية في بريطانيا، التي تدعي أن هجمات لانتحارية بحق ملنيين في إسرائيل؛ أمر مقبول. وللمجلس الإسلامي البريطاني تاريخ في الدفاع عن الإسلاميين للتطرف، الذين يتعرضون للهجوم السياسي؛ فمن حين المثال دافع المجلس الإسلامي البريطاني عن حزب التحرير عندما أعست حكومة بلير عن متها حظر نشاطه؛ راجع.

- Muslim Council of Britain, «I Don't Add Up.» Web log entry October 29, 2005.

ومن بين العديد من المنظمات الإسلامية في المملكة المتحدة، تُعدّ مؤسسة المسلمين البريطانيين التقدميين «Progressive British Muslims» أكثرها ليبرالية. وتمّ مؤسسة معتدلة أخرى تسمى «المنتدى الإسلامي البريطاني» British Muslim Forum، وهي مظلة جامعة أُطلقت في مارس ٢٠٠٥م، ويتبعها ٢٥٠ مسجدًا ومؤسسة أخرى.^(١) ويتم حاليًا تشكيل «المجلس الصوفي البريطاني» بغية تحدي «المجلس الإسلامي البريطاني» (MCB). وبدءًا من تاريخ كتابة هذه السطور (يونيه ٢٠٠٥م): صار المجلس الصوفي قيد الاستعداد، مُتمتعًا بمطبوعة وموقع على شبكة الإنترنت. ومما له مغزى أيضًا؛ أن الزعيم المسلم المعتدل «فيّاز موغال Fiyaz Mughal» يشغل منصب نائب الرئيس في حزب بريطانيا الليبرالي الديمقراطي.

وفي ابلقان تنتشر تيارات إسلامية معتدلة. وبخاصة الصوفية؛ رغم نشاط المؤسسات والبعث السعودية في ابوسنة، وبعض المناطق الأخرى في ذات النطاق؛ فضلًا عن الاختراق الوهابي للمسجد والمؤسسات الإسلامية.^(٢) ويوجد عدد من المؤسسات الإسلامية المعتدلة الهامة في البلقان؛ مثل:

- (١) وردت أهداف المنتدى، وغايته التالية؛ في موقعه على شبكة الإنترنت - نشر آراء لإسلام المتورّعة، وآليته المنصّفة، وترويج أخلاقياته وقواعد مسيرته المحبة بسلام.
- دعم القيم المشتركة بين بشريته جمعاء، من خلال مفهوم تقوى الله وخدمة الإنسانية، وقد متريية لصوفية.
- عرس هذه القيم في لحيل احديد من الدسمين، وقد ما سوف يؤدي إلى تحسين تربص مجتمع متعدد الأديان وثقافات ولأعراق، مفتوح للتعفة والتفكر
- تعزيز الجهود والمثروعات، التي تصطبغ بها النساء لمسلات؛ لتوافق لقواعد الإسلام، ودعمها وتعهدها بالإشراف
- دعم الروبط التي تعزز التفهم والتسامح بين الجماعات لدية.
- إنشاء شكك مظاہب إسلاميه، رسمية و تربويه وعيساميه واحتياجه وتعليميه؛ لتناول مشكلتهم وم شغلهم وتحدد خطوات اساسية لحلها
- سيعمل مسدى على حماية حقوق المنظمات والمؤسسات والمساكن التابعة، و استقرار وتحسين أدوهم العيسمية ومالية
- ربط الصلة مع جميع نوسائل إعلامية، لنقل شوغ المسلمين وتحفظاتهم إليها، وعرض آراء المسلمين لتي اقروها في قصايا التي تشغلهم من خلال الإجماع العام.
- تحاد الإحمرءات المندسة لتقليل لإرهاب و تطرف، و تمييز الديني والعنصري، أو القضاء عليه، حمة.

(٢) كل تقه يرتنا لاسمهن شوارتر، على المعلومات الخاصة بالمسلمين المعتدلين في البلقان

• التجمُّع الإسلامي في البوسنة والهرسك، الذي يقوده رئيس العلماء «مصطفى أفندي سريتش». ومقره الرئيسي في سراييفو؛ وهو مسؤول عن المسلمين في كرواتيا وسلوفينيا والسنجق (الذي قُسم الآن بين صربيا والجبل الأسود).

• كلية الدراسات الإسلامية ومدرسة «غازي هسرف بك»، الكائنة في سراييفو، وهي المؤسسة التعليمية الإسلامية الرئيسية في جنوب شرق أوروبا؛ وقد خَرَّجت معظم رجال الدين السلاف والألبان. كذا يوجد في البوسنة أيضًا أكبر وسط اجتماعي لنشر الكتب في أوروبا، وبخاصة إنتاج المتصوفة الأوروبيين.

• التجمع الإسلامي في كوسوفو، الذي يرأسه رئيس العلماء «نعيم ترنافا»، ومقره الرئيسي في بريشتينا؛ ويشرف على كلية صغيرة، لكنها ممتازة؛ للدراسات الإسلامية بجامعة بريشتينا، ومدرسة علماء الدين. ويُدير التجمُّع حوالي ٥٠٠ مسجد.

• طائفة الدراويش الإسلاميين العاليتين (من يوغوسلافيا السابقة)، ومقرها الرئيسي في بريزران كوسوفو، وتضم متصوفة غير بكتاشية.

• الطائفة الإسلامية العلوية، ومقرها الرئيسي في تيرانا بألبانيا؛ ويرأسها الشيخ «علي بازار»، وتضم كل المتصوفة غير البكتاشية. وقد أنشأت شبكة من ٤٠٠ تكية (مسكن صوفي).

• الجماعة البكتاشية العالمية، التي يرأسها ديدى (الشيخ الأكبر) «رشاد بردهي»؛ ومقرها الرئيسي في تيرانا بألبانيا، وتضم نحو مليوني مُريد بكتاشي من جميع المستويات، خصوصًا في جنوب ألبانيا وغرب مقدونيا. والبكتاشية صيغة صوفية «بدعية» بشكل كبير، وهي عميقة الجذور في الثقافة الألبانية. والتكية البكتاشية الهرباتية، في تيتوفا بمقدونيا؛ هي أيضًا مؤسسة صوفية كبرى في البلقان، إلا أنها الآن تصطلي حصار الوهابيين.

الفصل السابع

الدعامة الجنوب شرق آسيوية للشبكة

ينبغي أن تتضمن جهود بناء الشبكات، في جنوب شرق آسيا؛ تعاونًا بين المنظمات غير الحكومية مع المؤسسة الأندونيسية التقليدية المعتدلة: «نهضة العلماء»، بمدرستها الداخلية الخمسة عشر ألفًا؛ و«المؤسسة المحمدية» الحداثية المعتدلة، وشبكة مؤسساتها في مجالات التعليم العالي والتأمين الاجتماعي. ويتعايش داخل المحمدية القطاعان؛ الإسلامي والعلماني معًا. فتوجد العناصر الإسلامية في المجلس الديني للمؤسسة، ومهمته الدعوة؛ في حين يوجد الليبراليون في المركز الخاص بدراسة الدين والديمقراطية، والذي أنشئ لتنفيذ جدول أعمال ليبرالي داخل المنظمة وخارجها.

أما أجرأ مؤسسة ليبرالية إسلامية في أندونيسيا، وربما في جنوب شرق آسيا كله؛ فهي «الشبكة الليبرالية الإسلامية»، التي أنشئت في ٢٠٠١م على يد شبان مثقفين مسلمين ليبراليين، لمواجهة الإسلام الجهادي والأصولي في أندونيسيا. وقد استُهدف «أوليل أبشار عبد الله»، منسق الشبكة؛ بفتوى أصولية عام ٢٠٠٤م حكمت عليه بـ«الردة». وفي أغسطس ٢٠٠٥م؛ أصدر «مجلس العلماء الأندونيسي»، الذي تسيطر عليه عناصر أصولية ومحافضة؛ فتوى تُنكر التعددية والليبرالية والعلمانية بوصفها عداءًا للإسلام.^(١) وقد استغلت إحدى المنظمات الإسلامية المتطرفة، «جبهة المدافعين

(١) تتعدى الفتوى يشده من كل المسبب الأ. وبسبب المعدلين، مدة من توثيق السابق «عبد الرحمن وحيد» وقبلة نهضة العلماء. إلى رئيس «محمدية» السابق «أحمد سيدي معارف»، والدكتور «ريونارد دي أوزر Azyumardi Azra» رئيس الجامعة الإسلامية الحكومية «مبارك عبد الله»

عن الإسلام؛ هذه الفتوى لتسويغ تهديدها لـ «الشبكة الإسلامية الليبرالية» باستخدام العنف ضدها.

وفي داخل المناطق المسلمة بالفلبين، ثمة زيادة ملحوظة في تشكيل منظمات مجتمع مدني خصيصًا لمواجهة الفقر والفساد. كما تنشط هيئة العلماء بالفلبين في دعم السلام والتنمية. كذلك فإن مؤسسة «مغباسا كيتا Magbassa Kita»، التي أسستها ابنة «سانتانينا رسول Santanina Rasul»، المرأة المسلمة الوحيدة المنتخبة في مجلس شيوخ؛ قد طرحت برنامجًا لمحو الأمية يُنفَّذ على نطاق الشعب كله.

وطبقًا لموظفي إحدى منظمات جاكارتا غير الحكومية؛ فإن المؤسسات الإسلامية المعتدلة، مثل «المحمدية» و«نهضة العلماء»، تسمو فوق الفوارق المذهبية دعمًا للقيم الديمقراطية.^(١) كما يذهبون إلى أن اندماجًا تدريجيًا آخذ في توحيد المنظمات المسلمة غير الحكومية في حركة متماسكة. وبينما يقود هذه الحركة مثقفون حضريون؛ نجد لها جذورًا في الشبكات القومية مثل «المحمدية» و«نهضة العلماء» والعنصر الرئيسي في هذه الشبكات هو المؤسسة التعليمية.

المؤسسات التعليمية الدينية المعتدلة

أولاً: المدارس الإسلامية (المدارس الداخلية والمدارس التقليدية):

يوجد بوعان من المدارس الإسلامية في جنوب شرق آسيا: مدارس إسلامية تقليدية يومية (madrasas)، ومدارس داخلية تُعرف في أندونيسيا باسم «پيزنترن Pesantren» أو «بونسوك Pondok».^(٢) وترتبط غالبية المدارس الداخلية الأندونيسية بمنظمة «نهضة العلماء» اتقيدية. وفي الحقيقة يمكن، إلى حد كبير؛

(1) Author's interview in Jakarta, August 2005.

(2) For more extended discussion, see Angel Rabasa, «Islamic Education in Southeast Asia,» in Hillel Fradkin, Husain Haqqani, and Eric Brown, eds., *Current Trends in Islamist Ideology*, Vol. 2, Washington, D.C.: Hudson Institute, 2005.

القول بأن «نهضة العلماء» هي جمع مدارسها الداخلية. وهناك عدد أقل من المدارس الداخلية يرتبط بمؤسستي «المحمدية» احدثية و«پرسيس Persis». ولا يُدرّس التفسيرات المتطرفة للإسلام سوى عدد قليل فقط من المدارس الداخلية.^(١) وفي أندونيسيا، وإلى حد أقل في دول جنوب شرق آسيا؛ تتضمن المناهج الدراسية لمعظم المدارس الداخلية، والمدارس العادية؛ مواد علمية، وإن كان هدفها الرئيسي هو تعليم الإسلام. وبما أن الكتب المدرسية مكتوبة بالعربية، فإن تعلم اللغة العربية وكيفية ترجمة تلك الكتب المدرسية اللهجة المحلية يُشكلان جزءاً كبيراً من المقرر الدراسي.

ويدير المدرسة الداخلية، وغالباً ما يملكها أيضاً؛ مُدرّس مُتدينٌ بمفرده. وترتبط لطلاب علاقة شخصية بأستاذهم، الذي قد ينحاز لأيديولوجية أو تفسير مُعين للإسلام. وكثير من المدارس الداخلية المعاصرة تمزج الآن بين التعليم الإسلامي التقليدي والتعليم الوطني الحديث، كيهما. ومع هذا، وبرغم إضافة التعليم العلماني؛ فإن الغاية الأساسية للمدرسة الداخلية هي، كما لاحظنا قبلاً؛ نشر وتعليم الإسلام. ويُعرّف النظام القيمي، الذي يُدرّس في المدارس الداخلية؛ الحداثة على نحو يختلف عما هو معروف في الغرب، فلاخوة ونكران الذات عند المسلم؛ يُنظر إليهما باعتبارهما واقعيين من الرأسمالية المتحرّرة القلب. لكن هذه القيم لا تتعارض بأية حال مع الديمقراطية. إذ شاركت أكثر من ألف مدرسة داخلية، طوال العقد المنصرم؛ في دعم قيم التعددية والتسامح والمجتمع المدني. وفي برنامج كهذا يتعلم تلاميذ المدارس الداخلية تنظيم حملات خدمة قضية ما، والإشراف على انتخاب القيادات الطلابية، وتمثيل دائرتهم الانتخابية مع كلٍّ من قادة المدارس الداخلية والمجتمع المحلي.

(١. Lily Munir "In Search of a New Islamic Identity in Indonesia," presentation, The United States-Indonesia Society (USINDO) Conference, Washington, D.C., November 1., 2003.

وعلى العكس من ذلك؛ نجد أن لـ«الحزب الإسلامي الماليزي Parti Islam Se Malaysia» تأثير قوي على نظام المدارس الإسلامية الخاصة. ورغم أن مستوى النزعة الجهادية، في نظام التعليم الإسلامي في ماليزيا؛ لم يصل قط إلى ما وصل إليه في باكستان، فإن هذا النظام يدعم حركة سياسية دينية أصولية. وفي «بوندوكات» جنوب تايلاند يتم تدريس المقرر الوطني جنباً إلى جنب مع المقررات الإسلامية. وفي حين ساهمت البوندوكات التايلاندية، في الماضي؛ في الحفاظ على اللهجة الملاوية المحلية، في جنوب تايلاند؛ فإن التعليم الآن يتم بالتايلاندية والعربية، التي تستلزمها دراسة القرآن. ومع هذا، فإن البوندوكات في جنوب تايلاند، كما يقال؛ تُستخدم كمراكز تجنيد حملة انفصالية عنيفة. وفي الفلبين؛ نجد أن المدارس الإسلامية، التي تلتزم بنظام التعليم الرسمي والمعتمدة من الدولة؛ هي بوجه عام مدارس معتدلة. لكن يوجد عدد من المدارس الأصلية (Madrasas) غير المعتمدة، وبعضها يُموله السعوديون.^(١)

ثانياً؛ الجامعات الإسلامية:

يتوافر في أندونيسيا أكثر الأنظمة التعليمية الإسلامية الجامعية تركيزاً ورُقياً في جنوب شرق آسيا، وربما في العالم. وتضم منظومة «جامعة سيارف هداية الله الإسلامية»، التي كانت تُعرف قبلاً بـ«المعهد الحكومي للدراسات الإسلامية Institut Agama Islam Negeri IAIN»؛ ٤٧ كلية وجامعة يدرس بها أكثر من مائة ألف طالب. وتشتمل الجامعة على تسع كليات بما فيها «كلية أصول الدين Fakultas Ushuluddin»، التي تُضم قسمًا للأديان المقارنة؛ وكلية للشرعية، ومركزاً لدراسات المرأة. وتجذب منظومة «المعهد الحكومي للدراسات الإسلامية» كثيراً من

1) Author's discussion with Amrina Rasul-Bernardo, Washington, D.C., April 2005.

طلاب المدارس الداخلية الإسلامية، لأن التعليم في تلك المدارس لم يكن، حتى وقت قريب؛ يُتيح للطالب فرصة الالتحاق بالجامعات الأخرى.

ويُصدر «معهد اندراسات الإسلامية» دوريتين أكاديميتين للدراسات الإسلامية؛ هم: «Studia Islamika» و«Kultur»، اللتين تُنشران مقالات لباحثين أندونيسيين وغربيين. ويتصدر «معهد الدراسات الإسلامية» الحوار الديني منذ وقت طويل. ففي «معهد الدراسات الإسلامية» تتضمن الدراسات الإسلامية موضوعات الأديان المقارنة، والأديان عمومًا على اختلافها، وحقوق الإنسان وقضايا الجندر (الجنوسة). وهدف الجامعة الأسمى هو تكوين خريجين مُتسحين برؤية «إسلامية حديثة وعقلانية».^(٢)

وثمة منظومة جامعية إسلامية ثنية تضم ٣٥ جامعة ونحو ١٦٠ مؤسسة تعليم عال، وترتبط -«المحمدية»، التي وضعت نظامها التعليمي على غرار النظام المدرسي الهولندي. إذ يدرسون المقرر الوطني، شاملاً موضوعات دينية تعكس توجه المنظمة الحديث.

وتشارك جامعتا «معهد اندراسات الإسلامية» و«المحمدية» القيم الديمقراطية والتعددية. وبعد سقوط حكومة الرئيس «سوهارتو»، في ١٩٩٨ م؛ أعد «معهد لدراسات الإسلامية» برنامجاً تعليمياً مدنياً استبدل فيه المقررات الإلزامية السابقة، خاصة بأيدولوجية الدولة؛ بمقرر جديد يهدف إلى دمج الديمقراطية في السياق الإسلامي. وقد صار هذا المقرر إلزامياً لجميع الطلاب في مساقات «معهد الدراسات الإسلامية»، وبلغ من نجاحه أن أعدت الشبكة «المحمدية» هي الأخرى مقرراً إلزامياً والخاص بالتعليم المدني الديمقراطي.^(٣)

(1) Johan Meuleman «The Institut Agama Islam Negeri at the Crossroads» in Johan Meuleman ed. *Islam in the Era of Globalization*, Jakarta: Indonesian-Netherlands Cooperation in Islamic Studies 2001 pp. 283-288.

ويوجد أكثر من مائة ألف طالب مسجلين في منظومة «معهد دراسات الإسلامية».

(2) Leirvik, 2006.

(3) The Asia Foundation. «Education Reform and Islam in Indonesia.» pamphlet, n.d.

وقد أُسِّست «جامعة غدج مدده Gadja Madha» في «يوجياكارتا»، وهي أقدم جامعة أندونيسية؛ مركزًا لدراسات الدينية بين الثقافات، وذلك بإيعاز من وزير الخارجية السابق «علوي شهب». ويوفّر هذا المركز دراسات دينية مقارنة، عوضًا عن الدراسات الدينية التي تركز على دين واحد فحسب، كما هو الحال في الجامعات الأخرى.

وفي ماليزيا تُدرّس «الجامعة الإسلامية العالمية»، التي تدعمها الحكومة؛ تفسيرًا عالميًا للإسلام أقرب ما يكون إلى مقررات المؤسسات الدينية في العالم العربي. وفي الفلبين توجد بعض الكليات الإسلامية، لكن ليست بها جامعة إسلامية. وهناك «جامعة مينداناو Mindanoo» الحكومية، وهي جامعة علمانية لها تسعة فروع؛ وتضم أغلبية طلابية مسلمة. وتعتزم تايلاند بناء أول جامعة إسلامية لها عام ٢٠٠٥م، والتي ستكون فرعًا من جامعة الأزهر المصرية. وستحمل الحكومة التايلاندية معظم تكاليف تمويل المشروع، لكن الجامعة ستسعى أيضًا للحصول على معونات مالية من مصادر خارجية تشمل بلدانًا إسلامية.^١

ونخرج من ذلك بأن جنوب شرق آسيا يحوي بنية من المؤسسات التعليمية الإسلامية هائلة الاتساع والشديدة التطور، التي قد تُعثر مصدرًا ذا أهمية بالغة في حرب الأفكار الدائرة الآن في العالم الإسلامي. وفي الجهد المبدؤ لبناء الشبكات الإسلامية المقترحة في هذه الدراسة. وستساعد هذه المؤسسات في الحفاظ على ارتباط الطوائف الإسلامية، في جنوب شرق آسيا؛ بجذورها الثقافية المتجسدة في القيم المعتدلة والمتسامحة، برغم هجمة الأيديولوجيات المتطرفة من الشرق الأوسط؛ كما ستُمثّل أيضًا العنصر الأساسية لشبكة دولية من المؤسسات التعليمية الإسلامية المعتدلة.

«A. Azhar to Offer Courses in Thailand», *The Nation* (Bangkok), September 23 2004

أصبح المسلمون الليبراليون والمعتدلون، في جنوب شرق آسيا؛ أكثر خبرة في استعمال وسائل الإعلام بحد، بسرعة وفاعلية؛ على الأصوليين ويُعدّ برنامج «الدين والتسامح» الإذاعي، اخاص بالشبكة الإسلامية الليبرالية؛ واحداً من أكثر برامج الحوار شعبية في أندونيسيا. وقد نُشرت مواد هذا البرنامج في صحيفة «جاوا بوست Jawa Post»، وتعاقد على نشرها بذات الوقت أكثر من سبعين صحيفة.

مؤسسات بناء الديمقراطية

أنشأت المنظمات الإسلامية في أندونيسيا معاهد لتعريف أعضائها بالعملية الديمقراطية مثل «معهد دراسة وتطوير الموارد البشرية Lembaga Kajian dan Pengembangan Sumberdaya Manusia» و«لاكيسدام Lakpesdam»، وهو معهد من معاهد «نهضة العلماء» يشترك في تعليم اناخيين شرق جاوة؛ بدعم من «مؤسسة آسيا» ومؤسسة فورد. وتدير «PM3»، وهي منظمة غير حكومية تتخذ من المدارس الداخلية الإسلامية مقراً لها؛ مناقشات في تلك المدارس بخصوص المبدئ الإسلامية التي تحد من سلطة الدولة في تنظيم الدين.⁽¹⁾

وفي الفلبين؛ نجد أن أنشط هذه المؤسسات، وأكثرها تأثيراً؛ هو «مجلس الفبين للإسلام والديمقراطية - PCID»، الذي ترأّسه «أمانة رسول - برناردو» ابنة السيناتور «ساتينيا رسول»؛ أول امرأة مسلمة تُنتخب لعضوية مجلس الشيوخ. ويعتمد آل رسول بفوذهم وتأثيرهم من مكانتهم بوصفهم سليلي رؤساء الوزارة لسلطنة «سولو»، ومن نجاحهم في النفاذ إلى منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في الفلبين والعالم.

(1) United States Indonesia Society, «Muslim Society and Democracy», report on presentation. Washington D C, April 26 2005. Also, Lih N. Husna interview in Ford Foundation, *Celebrating Indonesia: Fifty Years with the Ford Foundation, 1953-2003* [Jakarta], 2003, p. 213.

وثمة مؤسسة أخرى واعدة هي: «اتّلاف المجتمع المدني لبانجاسومورو»، ومقرها مدينة «كوتاباتو Cotabato»، وهي أقوى مؤسسة في «مينداناو». وقد نجحت في الوصول إلى قطاع عريض من جماهير المورو. «و هناك» مركز المسلمين المعتدلين، يرأسه البروفيسور «طه بسمان»؛ وله وجود راسخ في مُدن «مانيلا» و«دافو» وفي «زامبوانغو Zamboango» و«ماراوي Marawi» بمينداناو. ولمركز مشروع يعمل على تطوير دليل للمساجد والمدارس في أنحاء لبلاد.⁽¹⁾

جهود بناء الشبكات الإقليمية

يُعدّ جنوب شرق آسيا هو المسرح الإقليمي الأوّلي لجهود ربط الشبكات والمنظمات الإسلامية الوطنية والمحلية المعتدلة بشبكة إقليمية. ورأسُ حربة هذا المجهود هو «المركز الدولي للإسلام والتعددية ICIP»، المؤسّس في جاكارتا بدعم من «مؤسسة آسيا». وتتمثل مهام المركز في ساء شبكة منظمات غير حكومية، وإعداد نشطاء ومثقفين مسلمين في جنوب شرق آسيا (وبعد ذلك في أرجاء العالم)، وأن يصير منبراً لنشر أفكار المفكرين المسلمين العالميين، من تقدّمين ومعتدين.⁽²⁾ وقد عقد المركز ورش عمل إقليمية حول الإسلام والديمقراطية: الأولى في مانيلا مع مجلس الفلبين للإسلام والديمقراطية (PCID)، في سبتمبر ٢٠٠٥م؛ والثانية بجاكارتا، في ديسمبر ٢٠٠٥م. واقترح وزير الخارجية التيلاندي السابق، «سورين بتسووان»؛ أن يربط «المركز الدولي للإسلام والتعددية» بين تجمّع المدارس الداخلية في جنوب

(1) Author's discussion with Steven Reed, Asia Foundation Philippines Country representative, Manila, August 2005.

(2) Author's discussion with Taha Basman, Manila, August 2005

(٣) لمزيد من المعلومات عن «مركز لدولي للإسلام والتعددية»؛ رجع موقع لمنظمة للإلكتروني، ويصم بحسب درة مركز شخصيات مسماة معتدلة ودرزة من جنوب شرق آسيا؛ منها: «أريوماردي أوز» رئيس «خدمة لأندونيسية للإسلامة لحكومية»، ولر حل «نورثوليش ماجده»، و«سورين بتسوون» وزير خارجية تيلاندي سابق، و«هبة نو» «هبة» أخوات في الإسلام، و«شدر مطك» من مينيلا، وآخر.

تايلاند (Pondok)، مع المدارس الداخلية التقدمية في أندونيسيا (Pesantren).^(١) وخلال هذه المناقشات والحوارات استطاع مسلمو جنوب شرق آسيا المعتدلون بلورة أجندة إقليمية. وفي لقاء مانيلا اقترح المشاركون إقامة مؤتمر أو حوار إسلامي في المنطقة، لمناقشة قضية التوافق بين الإسلام والديمقراطية، مع عناية خاصة بالقيم الديمقراطية التي قد توجد في القرآن. كما أبرزوا أهمية نشر ودراسة التعاليم الإسلامية الخاصة بالحكم ومبادئ الديمقراطية، وأوصوا ببرساء بعض المعايير لقياس مُعدّل التحول الديمقراطي في المجتمعات الإسلامية. وبالمثل سلّط المجتمعون الضوء على الحاجة إلى تعاون المجتمعات الإسلامية بالمنطقة، وخصوصاً في ظل حاجتها إلى المؤسسات، بما في ذلك المراكز والمنظمات، التي تدعم التعاون الإقليمي. وأكد المشاركون ضرورة أن تعي الجهود التعاونية خصائص الثقافة لمنطقة جنوب شرق آسيا، وألا يقتصر الأمر على مجرد الاقتباس من تجارب المناطق الأخرى كالشرق الأوسط مثلاً.^(٢)

(1) Author's discussion with Asia Foundation Indonesia Country Representative Douglas Ramagc, Jakarta, August 2005.

(2) Philippine Center for Islam and Democracy, «Southeast Asian Muslim Leaders and Scholars Convene on Islam & Democratization,» PCID Policy Report, Vol. 1, No. 3, December 2005.

الفصل الثامن

المكوّن الشرق أوسطي

العقبة الرئيسية أمام بناء شبكات إسلامية معتدلة في الشرق الأوسط هي عدم وجود قاعدة فعلية من الحركات الليبرالية واسعة الانتشار، التي يمكن الربط بينها؛ فليس لدينا الآن سوى مجموعات صغيرة أو أفراد مُبعثرين. وطبقاً لليبراليين المسلمين في الشرق الأوسط، فإن كسب المعركة لصالح الإسلام؛ يتطلب خلق مجموعات ليبرالية لـ «استعادة الإسلام من خاطفيه»⁽¹⁾. لقد شهدنا قبساً من التعددية السياسية خلال الحكم الملكي في كل من مصر والعراق، لكن تم سحقه على يد الأنظمة العسكرية التي أطاحت بالملكية في خمسينيات القرن الماضي. وفي مصر يتوقّر الشكل، لا المضمون؛ الخاص بالحكومة البرلمانية (إلا أن حتى هذا الشكل قد افتقد في العراق تحت حكم صدام حسين). وفي غياب الحركات الليبرالية، أو المجتمع المدني، فإن الإسلاميين والمساجد يصيران الأصوات الوحيدة للمعارضة السياسية. وأثناء مناقشات مع المثقفين الليبراليين المصريين؛ صرّحوا بأنه من الضروري للولايات المتحدة أن تُسهم في وصول الأصوات الليبرالية، وأنها بذلك تُظهرهم بشكل أوضح على المستويين المحلي والعالمي. واقترح أحد الليبراليين المصريين أن تنشئ الولايات المتحدة مُعادلاً ثقافياً للمنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)، وتدشّن موقعاً إلكترونيًا ليبرالياً

(1) Author's discussion with Dr. Ahmed Bishara, Secretary-General, Kuwait National Democratic Movement, Kuwait, June 2003.

عالمياً يوفر الدعم المعنوي، وروابط لمواقع إلكترونية أخرى ومنتديات تُيسر التفاعل بين الليبراليين.^(١)

وثمة إجماع بين محاورينا المصريين على أن الإسلام المصري مُعتدِّل في جوهره، فقد قارن بعض محاورينا بينه وبين الصيغة السعودية للإسلام. وذهب أحدهم إلى أن أحد أسباب هزيمة «الجماعة الإسلامية»، وهي فرع متطرف من جماعة «الإخوان المسلمين» المصرية؛ هو تدخلها في عادات الشعب وتقاليده. ولكن نظراً لغياب المنابر السياسية المعتدلة؛ فإن السخط العام على الوضع الراهن يتم التعبير عنه من خلال «الإخوان المسلمين» والفصائل الإسلامية الأخرى.

ويستطيع المجتمع الأردني أن يوفر أساساً مُناسباً لبناء شبكات معتدلة في الوطن العربي. وقد صرح الدكتور «مصطفى حمارة»، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية بعُمان؛ لأحد باحثي راند عام ٢٠٠٣م، بأن «الشعب أنضج من الحكومة»، وأن الأردن في مفترق طرقٍ أحدها هو الإصلاح والتحول الديمقراطي السريع. وتندليلاً على ذلك النضج، ذكر حمارة أن الوثيرة تسارع، بين الناخبين المسلمين، نحو التصويت للمرشح بناء على أسباب أخرى غير الانتماء الديني. وفي هذا الصدد، تُظهر نتائج استطلاع للرأي، حول مواقف التي تؤثر على التصويت الانتخابي؛ أجرته مؤسسة راند مع الدكتور «فارس بريزات»، المدير العام لمركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية؛ أن الكفاءة الشخصية وارتباطة القبلية والتجربة السياسية، كلها عوامل تتقدّم على الدين.^(٢)

ويُعتبر الإسلام المعتدل هو القاعدة في كثير من دول الخليج الصغرى مثل الكويت والبحرين، وإمارتي دبي وأبو ظبي بدولة الإمارات. لكن لا توجد شبكات معتدلة مُنظمة. وبرغم ذلك تحقّق الجماعات السلفية والوهابية، الأفضل تنظيمًا؛

(1) RAND discussions in Cairo, Egypt, June 2003.

(2) RAND discussions with Drs. Hamarneh and Braizat Aminan, June 2003

اختراق داخل هذه الدول، وبخاصة في القطاعين التعليمي والتمويلي. فمثلاً يسيطر «الإخوان المسلمون» على إدارة جامعة الكويت وبيت المال الكويتي. ومع ذلك، ورغم الانتكاسات التنظيمية؛ يُناضل الليبراليون الكويتيون لدعم الديمقراطية والتعددية والاعتدال الديني. ومن أبرز الليبراليين الكويتيين الدكتور «أحمد بشار»، أسكرتير العام للحركة الوطنية الديمقراطية بالكويت؛ والدكتور «شملان العيسى»، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية بجامعة الكويت؛ و«محمد الجاسم»، رئيس تحرير جريدة «الوطن»؛ أكثر الصحف الكويتية توزيعاً.^(٢)

وبالنسبة لتطور المجتمع المدني، فإن أكبر الدول الواعدة، فضلاً عن الكويت؛ هي البحرين والإمارات العربية المتحدة. إذ يوجد في البحرين مجتمع مدني ناشط، وقد عُقدت في ٢٠٠٢م أول انتخابات برلمانية خلال ٣٠ عاماً، وهي أيضاً الانتخابات الأولى التي سُمح فيها للنساء بالتصويت والترشح (وإن لم تنجح أيهن). ومع ذلك، فإن الأحزاب الإسلامية (مثل «الأصالة» السلفي و«الكتلة الإسلامية الشيعية» و«الإخوان المسلمين») تسيطر على مجلس النواب. وأهم الأحزاب الليبرالية هو «كتلة الاقتصاديين»، الذي يتبنى حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي واقتصاديات السوق الحر.^(٣) وفي قطاع المجتمع المدني مُنح الاتحاد النسائي البحريني، الذي يضم حوالي اثنتي عشرة جمعية نسائية؛ الاعتراف القانوني في ٢٠٠٦م.^(٤)

وفي الإمارات نجد أن بعض إماراتها، مثل دبي وأبو ظبي؛ مُتحررة اجتماعياً لا سياسياً. وطبقاً لأحد المتحاورين الإماراتيين، توجد في الإمارات كتلة ذات ثقل من

(1) RAND interview with Dr. Shamlan Al-Essa, Director, Center for Strategic and Future Studies, Kuwait University, June 2003.

(2) RAND discussions in Kwa'it, June 2003.

(3) Wikipedia, s.v. «Economists Bloc».

(4) «Bahrain Women's Union Gets Ministry's Approval.» *Khaleej Times*, July, 2nd 2006

المفكرين الليبراليين والمعتدلين أغلبهم في الحقل الجامعي. لكنهم، باستثناء جمعية الإصلاح في دبي وجمعية الإمارات لحقوق الإنسان؛ يفتقرون إلى وجود منظمات تعتبر عنهم.^(١) ومن بين المثقفين الإماراتيين الواعدين: «محمد الركن»، وكيل كلية الشريعة بجامعة الإمارات بالعين؛ و«عبد الغفار حسين»، رئيس جمعية الإمارات لحقوق الإنسان؛ و«محمد المنصوري» و«عبد الله الشمسي»، عضواً بمجلس إدارة جمعية الإمارات لحقوق الإنسان؛ ورجل الأعمال المدافع عن حقوق الإنسان: «خليفة بخيت الفلاسي».

مشروعات بناء الديمقراطية

يتولى عدد من المؤسسات الغربية تنفيذ مشروعات بناء الديمقراطية في الشرق الأوسط. فمؤسسة ابن رشد للفكر الحر، المسجلة في ألمانيا؛ تدعم الأشخاص المستقلين من أصحاب الفكر التقدمي في العالم العربي. وقد أسست عام ١٩٩٨م؛ في الذكرى الثمانمائة لوفاة الفيلسوف العربي ابن رشد، والذكرى الخمسين لإعلان الأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان. وتمنح المؤسسة جوائزها للأشخاص أصحاب الإسهام في تعزيز الحرية والديمقراطية في العالم العربي.^(٢)

ويسعى «مركز دراسات الإسلام والديمقراطية»، الذي ذكرناه آنفاً؛ إلى الجمع بين العلمانيين والإسلاميين المعتدلين في شبكات الديمقراطيين المسلمين. وقد دشّن المركز شراكة مع منظمة «ستريت لو Street law»، وهي منظمة غير حكومية مقرّها واشنطن وتعمل في تطوير المقررات الدراسية، وتنفيذ برامجاً تلريبياً في القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك للتعاون مع قادة المجتمع في المغرب

(١) يُعرف محمد الركن المعتدلي، ضمن السياق الإماراتي؛ بأنه من ينتمون بتفسير الليبرالي للإسلام، ويؤمنون بحقوق المرأة، ويؤيدون الحوار مع العرب.

RAND discussion with Mohamed Al Roken, Dubai, January 2006.

(2) Ibn Rusd Fund for Freedom of Thought, «Who Are We?» Web page, n.d.

والجزائر والأردن ومصر؛ في تطوير المواد والإستراتيجيات التي توصح الصلة بين المبادئ الإسلامية والمبادئ الديمقراطية. ولتنفيذ هذا البرنامج تعاقد المشروع مع مؤلفين محليين ليُعيدوا صياغة الإصدارات الخاصة بالمنظمة بغية دمجها في السياق الإسلامي.^(١)

وقد نظم «مركز دراسات الإسلام والديمقراطية» ورش عمل في عدد من بلدان الشرق الأوسط، بما فيها الأردن ومصر والمغرب وتونس ونيجيريا وتركيا وإيران والعراق. وتعتمد خطة المركز على تجميع نشطاء، من مختلف التوجّهات الأيديولوجية؛ وتشجيعهم على تلمّس أرضية مشتركة بينهم. وكما يذكر الموقع الإلكتروني للمنظمة؛ فلا يوجد اختبار لشخصيات المتقدمين للمشاركة في أنشطة المركز. ويهتم المركز باستجلاء مدى قبول المبادئ الديمقراطية العربية من وجهة النظر الإسلامية. وتشمل مشروعات المركز تطوير دليل للديمقراطيين المسلمين، وعقد الحلقات الدراسية وورش العمل التدريبية للطلاب المسلمين في الولايات المتحدة، وتوفير تثقيف وتدريب ديمقراطي للأئمة المسلمين في الولايات المتحدة.^(٢)

جهود بناء الشبكات الإقليمية

لا وجود، في الوقت الحالي؛ لأية شبكات إسلامية معتدلة في الشرق الأوسط، رغم أن «مركز دراسات الإسلام والديمقراطية» يخطّط لإنشاء مكتب في الأردن والمغرب؛ لخلق شبكة للمسلمين المعتدين في كل بلد. وحيث يمكن دمج هذه الشبكات القطرية في شبكة إقليمية.^(٣) وقد تم ربط الجماعات المعتدلة (أو على الأقل: غير الوهابية) من خلال «جمعية الدعوة الإسلامية العالمية - WICS» بطنابلس، وهي

(1) RAND discussion with Radwan Masmoudi, Washington, D.C., May 2005.

(2) Center for Islam and the Study of Democracy, 2004 President's Report.

(3) RAND discussion with Radwan Masmoudi, Washington, D.C., May 2005.

مؤسسة غير حكومية، لبيئة لتُمَوِّس. تُدَفِّس المؤسسات السعودية في دعم البرامج
التعليمية والاجتماعية والصحية في أرجاء العالم الإسلامي. كم تدعم الجمعية الحوار
الديني مع الكنيسة الكاثوليكية ومجلس الكنائس العالمي.^١

بناء الديمقراطية في العراق

يُمَثِّل العراق إحدى الحالات الباعثة للتطُّرف بين الدول العربية، إذ حطمت
عقود الحكم الشمولي كل مؤسسات المجتمع المدني، التي تشكّل أساس بناء
الديمقراطية. وقبل إسقاط الأسرة الهاشمية، في ١٩٥٨م؛ كان في العراق مجتمع
مدني حي، بالإضافة إلى ما لا يمكن التعبير عنه باعتباره نظامًا سياسيًا ديمقراطيًا،
بل مجرد هيكل لمؤسسات الحكومة البرلمانية ومظاهرها. وقد عُيِّن كل هذا خلال
الأعوام الخمسة والأربعين التالية التي تسلطت فيها ديكتاتورية البعث العسكرية،
حتى أن أدوات التعبير السياسي الوحيدة التي تبقت بعد سقوط صدام حسين
كانت الأحزاب التي تكونت خارج العراق أثناء حكمه الديكتاتوري، أو الجماعات
المرتطة بالمؤسسة الدينية، أو الجماعات الإثنية كالأحزاب السياسية الكردية.

وليس معنى هذا أنه لا يوجد تنوع في التعبير السياسي في العراق. ففي الواقع؛
قد يكون التنوع السياسي في العراق أكبر مما في معظم الدول العربية. وناهيك عن
حزب البعث الخارج على القانون، والمتمردين والإرهابيين الممارسين للعنف؛ نجد
أن جميع قطاعات الطيف السياسي، من الشيوعيين إلى الإسلاميين؛ نشطة حاليًا في
الساحة السياسية العراقية. وما ينقص المشهد، على الأقل حتى الآن؛ هو مركز جامع
يسمو فوق الفوارق المذهبية والإثنية.

إن تشكيل هذا المركز، جنبًا إلى جنب مع تدشين عملية سياسية طبيعية في العراق؛
يزداد تعقيدًا بسبب ما بلغه الخروج على القانون والإرهاب والتمرد من معدلات

(1) «Sociedad Mundial de 'Dawa al-Islamiyya,'» Web page, May 2, 2003

مرتفعة، زادت الانشقاقات الطائفية داخل المجتمع سوءاً. إن غياب النضام قد جعل من عمل مؤسسات المجتمع المدني أمراً صعباً وخطراً. ومع هذا، فإن قاعدة بناء المجتمع المدني موجودة في العراق، الذي يشتمل على طبقة وسطى كبيرة، وسكان مستواهم التعليمي جيد بمقاييس العالم العربي. وبعد الإطاحة بـصدام ازدهرت مؤسسات المجتمع المدني؛ فقد أُسس أكثر من مائة وستين حزباً سياسياً، وأنشئ ما بين مئة ومئتين صحيفة. ثم توقف ازدهار المجتمع المدني بسبب ازدياد العنف والإرهاب، ولكن مع استعادة الأمن والاستقرار؛ فسيحدث توسع ضخم وسريع في المجتمع المدني.^(١)

ولا يكفي، رغم ذلك؛ ما يجري عمله الآن لإرساء قواعد المؤسسات العلمانية والليبرالية الخاصة بالمجتمع المدني. إذ تتركز حالياً برامج بناء قدرة الأحزاب السياسية العراقية في المجلس الأعلى لثورة الإسلامية في العراق و«حزب الدعوة»، وهما منطمتان إسلاميتان هما صلات قوية بإيران ولا يُبذل جهد كاف لإيجاد قيادة سياسية أكثر انساقاً مع الديمقراطية الليبرالية.^٢

إن تقوية الهيئات العلمانية والليبرالية بالذات أمر مهم نظراً لتأثير المنامي للأحزاب الإسلامية، بالإضافة إلى ما ينص عليه الدستور العراقي من أن الإسلام مصدر أساسي للتشريع. يحفظ الهوية الإسلامية لمعظم الشعب العراقي، وإعلانه رفض أي قانون مخالف لـ«قواعد الإسلام المجمع عليها». ولتوافق القوانين مع المبادئ الإسلامية؛ نص الدستور العراقي على تعيين خبراء في الشريعة الإسلامية داخل المحكمة العليا بثلاثي أصوات البرلمان.

ورغم التقدم الأكيد والمسجل، على مدار الستين الماضيتين؛ في إطلاق وتعهّد عملية سياسية ديمقراطية في العراق، فإن الأقليات الدينية غير المسلمة وجماعات

(١) RAND discussion with Radwan Masmoudi, Washington, D.C., November 2005.

(٢) RAND discussion with staff of U.S. Commission on International Religions Freedom, Washington, D.C., November 2005

حقوق المرأة واقعة تحت ضغط عنيف يُحيفها من المستقبل. ويخشى المدافعون عن غير المسلمين وحقوق المرأة أن يُفسد تأويل القصة للقانون، طبقاً للمبادئ الإسلامية؛ موادّ حقوق الإنسان الموجودة بالدستور. وثمة قلق أيضاً من أن المادة التي تضمن هوية الأغلبية الإسلامية قد تؤدي لتجريم البردة والإلحاد، وغيرها من الجرائم؛ في ظل الشريعة الإسلامية.^(١) إن تعزيز القوى المضادة للإسلاميين أمر مُلح، لتأكيد الطابع الديمقراطي والتعددي للعراق الجديد.

(1) RAND discussion with staff of U S. Commission on International Religious Freedom, Washington, D C , October 2005.

الفصل التاسع

المسلمون العلمانيون؛ بُعدٌ منسيٌّ في حرب الأفكار

عندما يناقش الخبراء الغربيون حرب الأفكار الدائرة في العالم الإسلامي، بين التيار الإسلامي وأنصار الحداثة والاعتدال؛ نراهم يميلون إلى افتراض عدم جدية المنافسين المسلمين العلمانيين. وينبع هذا من اعتقادٍ شائع بأن المجتمع الإسلامي يُشكّله الدين تشكيلاً عميقاً لا يمكن معه الانقياد إلى فلسفة عدائية خالصة في الوقت الحالي، فضلاً عن أن الصلة بين الدين والسياسة في الإسلام مختلفة جداً بطبيعتها عن مثيلتها في الغرب، وأن فكرتي الفصل بين الكنيسة والدولة، وكون الدين أمراً خاصاً وفردياً؛ لا يمكن انتقاها من ثقافة لأخرى. لذلك يفترض أن أي مسلمين علمانيين، يعيشون في منطقة الشرق الأوسط أو بين الجاليات المسلمة خارجة؛ هم شخصيات هامشية ليس لها أي تأثير أو جاذبية حقيقية. وهذا النبذ للعلمانيين متفشٍ إلى الدرجة التي يصعب معها أن تركز في وجوده أية دبلوماسية علنية على العلمانية الإسلامية ومن يعتنقونها.

وقبل الانتقال إلى مسألة العلمانية والإسلام؛ ينبغي تسجيل بعض الملاحظات العامة بخصوص المصطلحات. والواقع أن ما نستطيع، بوجه عام؛ تصنيفه باعتباره علمانية يتكون، داخل السياق التاريخي والجدل الحالي بذات القدر؛ من عدد من الخيوط المتمايزة، والمتصلة برغم ذلك.

تدعو العلمانية السياسية إلى الفصل بين الدين والدولة، إذ ينظر العلمانيون الليبراليون إلى الدولة باعتبارها مديراً محايداً للحياة اليومية والحكم، ومصدر التشريع الديني. فالعلمانية الليبرالية تُعامل الدين بوصفه شأنًا روحيًا شخصيًا، أو في بعض الأحوال بوصفه شأنًا يتعلق بالجماعة (مع إبقائه بمنأى عن المجال السياسي). وتُخضع العلمانية الاستبدادية، كما في حالة الأحزاب الحاكمة في مصر وسوريا وتونس مثلاً، الدين، وغيره من المؤسسات الاجتماعية؛ لأهداف الدولة والحزب الحاكم.⁽¹⁾ لذا؛ فحين نتحدث عن العلمانيين المسمين، بوصفهم شركاء محتملين في مبدرة لبناء الشبكات؛ فإننا نقصد، بطبيعة الحال؛ العلمانيين الليبراليين. أما العلمانيون الاستبداديون، فلا تتعارض أهدافهم فقط مع القيم التي نريد دعمها؛ بل تتقاطع مصالحهم في الغالب مع الإسلاميين (خذ مثلاً حالة الحكومة المصرية و«الإخوان المسلمين»). فالضحية الأساسية للقمع في مصر لم تكن هي الإخوان، بل قطاع المعارضة الإسلامية الليبرالية).

ورغم أن عمل «راند» السابق، في هذا الموضوع؛ قد اختبر مقولة عدم قبول العلمانية على نطاق واسع في المجتمعات الإسلامية، فقد تم التطرق لدورها بإيجاز. وقد لاحظنا، في عبارات أيديولوجية خالصة؛ أن العلمانيين الليبراليين كانوا بين الأكثر توافقاً مع القيم السياسية والاجتماعية الغربية. كما تبين لنا أن «الأنظمة العلمانية قد تمكنت من حيازة القوة ونيل الشرعية، بل والحصول على الشعبية أيضاً؛ وأن الحركات العلمانية قد اجتذبت أتباعاً كثيرين. وقد حققت واحدة من دول العالم الإسلامي الأكثر نجاحاً، وهي تركيا؛ تقدّمها من خلال سياسة قوامها العلمانية الجريئة». وأخيراً لاحظنا أن العلمانيين الليبراليين المسلمين لم يكن ينقصهم التمويل الكافي، أو يفتقرون إلى برنامج يمكنه منافسة برامج الإسلاميين فحسب؛ بل كانوا موضع اشتباه الحكومات الغربية، التي كان لها اعتراضان رئيسيان على دعم هذه المجموعات: أولها الاعتقاد بأن العلمانيين لا يحظون بالتأييد في العالم الإسلامي،

(1) See Angel Rabasa et al., 2004.

وثانيها هو القلق من صلاتهم باليسريين والقطاعات المنهضة للأمريكان.^(١) ومن ثم لم تُجرِ، آنذ؛ بحثاً أكثر جدية عن طبيعة العلمانيين أو العلمانية؛ وخلفيتهم وقدرتهم على التأثير في العالم الإسلامي.

وبالمثل؛ لم تنو فعل ذلك في المشروع الحالي. وقد ضمنا المسلمين العلمانيين هنا، أول الأمر؛ من باب الاحتراس الواجب قبل كل شيء، لأننا أردنا أن يشمل عرضنا ما لديهم من إمكانات. ولم نتوقع أن يكون المسلمون العلمانيون قوة ذات شأن، بل افترضنا بالأحرى أن يشغل المسلمون المعتدلون والليبراليون معظم صفحات دراستنا. ولكننا وجدنا أن شيئاً من الافتراضات السائدة لم يصمد أمام البحث الدقيق. وإذا كانت العلمانية أمراً فطرياً في الغرب،^(٢) فهي ليست غائبة كذلك عن الإسلام، أو مُتناقضة معه أو غريبة عليه. ولا يشكل العلمانيون ظاهرة جديدة أو يمكن إهمالها في الشرق الأوسط.

(1) Benard, 2003, p. 2.

وفي دول مثل مصر، يرى النصارى في الإسلاميين تهديدًا رئيسيًا، ويتحالفون مع القطاعات السياسية اليسارية والشوعية مدعماً.

(2) يرى بعض المؤرخين أن عقلانية والتفكير النقدي، لبحث العلمي، أو أحجار الزوهر لسننم العلمي الغربي والعلمانية عبارة أخرى. قد نقلت من الإغريق للعرب بواسطة الشرق الإسلامي؛ راجع:

John Hobson, *The Eastern Origins of Western Civilization*, Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2004.

لقد شهد القرن التاسع ميلادي بالتأكيد عدداً من فلاسفة لعقلانيين والعلماء والمهنيين، الذين تركوا أثراً وحازوا الشهرة في العالم. منهم، وأشهرهم الطبيب الفارسي «محمد بن زكريا الرازي»، الذي صنفه مؤرخون على أنه مفكر حر أخرى أبحاث طبية بنزعة التجريبية. كما بنى الفيلسوف «أبو نصر الفارابي» على ما كتبه «أفلاطون» و«أرسطو» في نظرية المعرفة وحكومة لريسية. وقد وُلِد في تركستان، وتعم في بغداد. ولعل أحسن وصف له أنه مفكر جيوماتي، كتابه. «آراء أهل المدينة الفاضلة»، الذي يُعد أشهر مصوغة سياسية. وفيه يصف حكم المثالي بأنه الحكم الذي يتعاون فيه السكان تطوعاً، بل تحقيق السعادة العامة. وهذا مثقف آخر، في القرن التاسع أيضاً؛ هو «الكندي»، الذي كان رياضياً وطبيباً. وقد نشر حوالي ٢٥٠ كتاباً في علوم لطبيعية والرياضية والفلسفة. وثمة مثمن كبير في بغداد باسم الكندي، الذي أثير عنه قوله: «ينبغي لنا ألا نستحي من استحسان الحق وافتاء حق من أين أتى. وإن أتى من الأجناس القاصية عدو، ولأمم لمباية لنا، فإنه لا شيء أَوْلى بطلب الحق من الحق، وليس ينبغي بحس الحق ولا تصغير قائله ولا بالآتي به. ولا أحد بغض بالحق بل كما يشاء له حق».

- Islamic Philosophy Online, «al Kindi Site», Web page, n.d.

كما اكتشفنا أن الافتراض لشائع، عدم ملائمة العمالية للبيئة الإسلامية؛ هو مجرد فكرة نمطية مسبقة لا حقيقة واقعة. ومن الناحية التاريخية والعقلية؛ نجد أن دور العلمانية في التراث الإسلامي أكبر مما يتصور المحدلون وصنّاع السياسات بوجه عام. وفوق ذلك، فإن العلمانية اليوم في العالم الإسلامي لازالت في مرحلة نموها، وها طائفة من القادة الناشئين وشبكة مُتنامية. وقد ظهرت مؤخرًا نواة من الكتاب والمفكرين الذين يواسي بعضهم بعضًا بالمنابر والدعم، بالإضافة إلى مساعدة الجماعات الليبرالية الغربية ذات الاتجاه المائل. ويعملهم هذا يبنون فوق تراث مزدوج: الخيوط العميقة للتفكير العقلاني والإنساني، الحاضر تاريخيًا في الفكر والفلسفة الإسلاميين، وحركات القرن الماضي العلمانية من ناحية أخرى.

وقد تكون العلمانية وضعفًا حصرًا على المسلم، سواء كان ملتزمًا أو غير ملتزم بدينه، أو ترك الدين فعلًا ترك صريحًا. وإن كنت الحالة الأخيرة ليست خيرًا مُعترفًا به من قِبَل المسلمين الأصوليين والمحافظين. إن التحور عن الإسلام، بل مُجرّد انتقاد أي جانب أساسي فيه؛ يُعدّ طبيعة الحال ردّة عند معظم الإسلاميين. وهي جريمة عقوبتها المستحقة هي الموت. ومن الأوضاع المثيرة للجدل، التي قد تُسبب لأي شخص تهديدًا شخصيًا؛ أي انتقاد لحقيقة الإسلام والقرآن الحرفية، التي لا تقبل استغْيَر؛ أو الاعتقاد بجواز ترك الإسلام وإعلان الإلحاد أو اللادأدية، أو اعتناق دين آخر؛ وكذلك التصريح العلني، في بعض البلدان؛ بوجود قصور الإسلام على الحياة الخاصة، وأن ييمن القانون المدني وتكون له الكلمة العليا (فوق الشريعة).

ويستخدم بعض العلمانيين المنشقين أسماء حركية، مُتجنبين الظهور العلني. ومن الأمثلة البارزة لهؤلاء؛ المؤلف الذي يكتب باسم «ابن وراق»، صاحب كتاب «لماذا

(١) ينتقد الشيخ سمي، صاحب لتأثير كبير؛ «يوسف القرضاوي» عدنية بأقوى العذرات لمكة، يصعب تأنيب وضعه قد يؤدي لدمر لإسلام.

- Yusef al-Qaradawi, "Secularism vs Islam," Web page, n.d.

لست مسلماً؟»، وكتاب «نَبَذَ الإسلام: المرتدون يتكلمون» الصادر مؤخرًا. كما ارتبط اسم «ابن وراق» بعدد من المبادرات العلمانية، بما في ذلك مؤسسة «من أجل علمنة المجتمع المسلم» التي أنشأها بنفسه.

وثُمَّ آخرون يتكلمون علنًا ولا يجيدون عن مواقفهم، حتى تحت التهديد. وتتضمن هذه المجموعة ناشطين سياسيين معروفين مثل البرلمانية الهولندية السابقة والصومالية المولدة «آين حوسي عي»، إذ إن مقتل شريكها «ثيو فان جوخ»، والتهديد الحقيقي الذي يتطلب منها تغيير أماكن إقامتها ووجود حرس شخصي دائم؛ لم يمنعها من استمرار انتقاده للإسلام، ولا أثني عزمها على تصوير القسم الثاني من ذات الفيلم الوثائقي الذي أثار قاتل فان جوخ بشدة.

وبيقين؛ كانت الأمريكية السورية الأصل «وفاء سلطان» تعي تمامًا النتائج المحتملة لما صرّحت به على قناة الجزيرة، بما لا يستقد الأصوليين فحسب، انتقادًا لا يقل مماراة؛ بل ينال من الإسلام أيضًا. ولا شك أن تصرّحها بال«تشكك في كل كلمة من كتبنا المقدس»، وكذلك دعوتها لتبني القيم والثقافة الغربية؛ لا بد أن يدفع بالضبط إلى ما وقع ها: اتهامها بالردة وتهديدها بالقتل، جنبًا إلى جنب مع الشهرة المفجئة والتزايد الهائل في جمهور متابعي آرائها^٢

وبغض النظر عن المخاطرة الشخصية؛ يواجه المسلمون العلماء عددًا من العقبات السياسية:

- ارتباط العلمانية، وبخاصة في العالم العربي؛ بالأنظمة السياسية الاستبدادية الفاشلة.
- ارتباط العلمانية غالبًا بالأفكار وأشخصيات وجماعات اليسارية،

(1) Ibn Warraq, *Why I Am Not a Muslim*, Amherst, N.Y.: Prometheus, 1995; and Ibn Warraq, *Leaving Islam: Apostates Speak Out*, Amherst, N.Y.: Prometheus, 2003.

(2) John Brody, «For Muslim Who Says Violence Destroys Islam, Violent Threats,» *New York Times* March 11, 2006

وهو ما قد يتسبب في رفضها، وبخاصة في الولايات المتحدة؛ من جانب البرامج والوكالات الرسمية المشتركة في رعاية وتمويل ودعم خطاب الإصلاح الإسلامي.

• كثيرًا ما يُحْطَب بين العلمانية والإلحاد، وبخاصة لدى الجماهير المسلمة والشرق أوسطية. ويجتهد أعداء العلمانية في تشجيع هذا الخلط. وبينما لا تتماثل الآراء بشأن العلاقة بين الدين والدولة (بل والعلاقة بين الملالي، أو أية سلطات دينية أخرى؛ وبين الفرد المؤمن) بنفس الدرجة المفترضة أحيانًا، وبينما نجد أن الجماهير لتقيدية ذاتها تستطيع في كثير من الحالات التسامح، بل والترحيب؛ بفكرة تعلق الدين بالشخص والأسرة والجماعة، ومن ثم ضرورة فصله عن السياسة والحياة العامة والدولة؛ فإن الإلحاد يحظى بقبول أقل كثيرًا.

والجانب الإيجابي من الأمر أن الموقف العلماني ليبرالي على نحو كلاسيكي. وعلى عكس الإسلاميين؛ فلا خطر تقريبًا من احتمال تبني العلمانيين لجدول أعمال خفي لإفساد الديمقراطية الليبرالية. وما دام العلمانيون الليبراليون لا يدعون إلى العنف، ويدعمون التسامح الديني؛ فينبغي أن يحضروا بموطئ قدم، في التيار العام؛ إلى جانب المسلمين المعتدلين والليبراليين. وسوف تُقَوِّي مشاركتهم التحالفات المعتدلة، كما أن التزامهم بفصل الدين عن الدولة يجعل تحالفاتهم المصلحية مع الإسلاميين، وتسامحهم مع الجهود الرامية إلى إخضاع السياسة للدين؛ أمرًا أقل احتمالًا.

وفي الجدل الإسلامي الحالي يُمكننا تعرّف مجموعة واضحة من البحّثين، والكتاب يعتقدون مرفقًا عقليًا، لكنهم إما يرفضون العلمانية (لأسباب تكتيكية أو لظنهم أن اعتناقهم إياها سيجعلهم أقل تأثيرًا، أو لشعورهم أنها تشكّل لهم مخاطرة شديدة على المستوى الشخصي) أو يناوئون بأنفسهم عن الأمر. ويؤكد غير العلمانيين، من العقلانيين؛ أن من حق الفرد (ومن مسؤولياته كمر تأكيد) تحليل النص القرآني، وتطوير فهم خاص له معنًى وتطبيق.

وللتمثيل على هذا اللون من احتجاج؛ نتحول إلى الكاتب الحدائي السوري «محمد شحرور»^(١). فالمجموعات العلمانية في العالم الإسلامي عموماً، كما يقول؛ تريد محو الدين برمته، لا مجرد فصله عن الحكم. وتتكون هذه الجماعات، بصورة كبيرة؛ من الماركسيين والشيوعيين (فضلاً عن بعض القوميين العرب)، وهي تُسبب المشاكل على صعيدين: أحدهما أنهم فاشيون وقمعيون، استبدلوا بهيمنة الدين «احتكار الدولة للحقيقة»، والآخر أنهم فشلوا في تحقيق التحديث الذي وعدوا به^(٢). وقد أوصلت شحرور قراءته المستقلة، حسبما يقول؛ لعدة نتائج مضادة للأصولية. وهو يخالف في تفكيره أيضاً بعض النقاط الأساسية عند التيار الرئيسي للمسلمين التقليديين. فهو يعتقد مثلاً أن القرآن لا يُشرع عقوبة القتل على أية ذنوب، وأن مُصطلح الجهاد لا ينطبق على أي وضع اليوم. وهو يتعد عن أهل السنة بإنكاره لأية مصادر دينية غير القرآن، بما في ذلك السنة النبوية؛ وبالنزول بمكانة النبي (ﷺ) إلى ما لا يزيد عن إنسان جدير بالإعجاب البالغ، لكنه خطأ؛ ويحطه من شأن كل علماء الدين المتطقلين^(٣).

وعندنا «عليّ أحمد سعيد» (المشهور بالاسم الأدبي: أدونيس)، وهو شاعر ذو تاريخ طويل من النشاط السياسي. فبعد قضاء مدة في السجن، بسبب نشاطه السياسي في بلده سوريا؛ انتقل إلى لبنان، ومن هناك إلى فرنسا. وهو علماني أصيل، وعقلاني أيضاً؛ يؤمن أن الدين «تجربة روحية وشخصية» وأن «كل ما اتصل بالعلاقات الإنسانية والمدنية يجب تركه للقانون والناس». وليست الدولة الدينية مقبولة عنده، حتى لو كانت ثمرة انتخاب ديمقراطي.

(١) لأمثلة أدلة يُردّها التوضيح، لا التمثيل أو الحصر. ومن المستحسن في الأبحاث لمقلّة؛ عمر خلاصة منظمة تحصير العلما في العالم الإسلامي.

(2) Muhammad Shahrour «The Divine Text and Pluralism in Muslim Societies», *Muslim Political Report*, No. 14, July/August 1997.

(3) Shahrour, 1997.

وهو يكشف عن نفور من الدين، إذ يراه نتاج الخوف من الحرية والمسؤولية؛ أي جزءاً من ذات السيكولوجية التي تجعل الناس يلجأون للديكتاتور وبقبولون الحكم الاستبدادي. ومع ذلك؛ فإن أدونيس يؤمن بوجوب احترام الدين، بوصفه أمراً شخصياً.^(١) ومرة أخرى، من الصعب معرفة مدى قبول هذا الرأي؛ ناهيك عن شعبيته.

وهناك البروفسور والأكاديمي المصري «نصر أبو زيد»، الذي قُدِّم للمحاكمة في مصر عام ١٩٩٥م، لأنه يَعْذُّ القرآن عملاً أدبياً ونصاً ينبغي إخضاعه للتحليل العلمي والعقلاني. وقد صدر الحكم بإدانته؛ فأمر بتطبيق زوجته، التي لا يجوز، بوصفها مسلمة؛ بقاؤها في عصمة زنديق. وقد مُنِح الزوجان لجوءاً سياسياً في هولندا، وصار أبو زيد أستاذاً بجامعة ليدين وأوترخت، حيث يكتب ويحاضر ويظهر كثيراً للجمهور.^(٢)

ولدين كذلك «أصغر علي إنجينير»، الممثل البارز للعلمانية الإسلامية في هند؛ والذي تكررت الاعتداءات البدنية عليه من قبل عصابات من السفاحين الأصوليين. كما تكرر اعتقاله بناء على اتهامات ملتبسة من خصومه، لكن القضاء سريعاً ما كان يُحِلُّ سبيله. وفي إحدى هذه المرات، عام ٢٠٠٠م؛ دشن مؤيدو إنجينير حملة دولية لتسليط الضوء على تكرار اعتقاله. وقد حصل إنجينير على «جائزة نوبل البديلة»، من منظمة «الحياة الصحيحة» السويدية؛ التي يمنحها المتحدث باسم البرلمان السويدي.

(١) يُقَالُ عن أدونيس قوله: «لعب أمة متفرقة كالسوريين والإغريق ولعراصة، إذا كان العرب على هذه الدرجة من الحماقة فمن يمكنهم أن يكونوا ديمقراطيين ولن يستطيعوا التخلص من الخرجي أن يجمعهم كذلك» - excerpts from an interview with Adonis (aka Ali Ahmad Sa'ad) on Dubai TV, March 11, 2006, translated, Middle East Media Research Institute Special Dispatch Series, No. 1121, March 21, 2006.

(٢) توفي أبو زيد عام ٢٠١٠م (لشر)

كما حُيِسَ الطبيب الباكستاني «يونس شيخ» عام ٢٠٠٠م؛ لاثامه بالإلحاد. وقوام هذه الاتهامات هو تصريحه إن أبوي محمد لم يكونا مسمين، لأن الإسلام لم يكن قد أُوجي به أثناء حياتهما؛ وإن محمداً لم يكن مسلماً قبل تلقيه الوحي. وفي ٢٠٠١م؛ حكمت عليه محكمة باكستانية بالإعدام. ويسبب الوساطات المستمرة، للمجموعات الليبرالية وجهاعات حقوق الإنسان والحكومات الغربية؛ أُطلق سراح شيخ بعد عام، وُسِّحَ له باللجوء إلى سويسرا.^(١)

كذلك حوكم الموسيقي اللبناني، صاحب الشعبية الواسعة؛ «مارسيل خليفة» أمام محكمة لبنانية في مناسبتين منفصلتين، آخرتهما عام ١٩٩٩م بتهمة الإلحاد، وذلك لمجرد تضمينه جزءاً من سورة قرآنية في إحدى أغانيه، بالرغم من عدم وجود سياق انتقادي أو رسالة مُرتبطة بها. وقد تمت تبرئته آخر الأمر. ومع هذا، فقد أشعل اعتقاله جدلاً شديداً في المنطقة، وبين العرب في أرجاء العالم؛ حيث يحظى بالكثير من المعجبين.^(٢)

منظمات المسلمين العلمانية

من الناحية التنظيمية؛ نستطيع التمييز بين ثلاثة تجمعات ذات صلة بموضوع منظمات المسلمين العلمانية. أولها مؤسسات مكرسة حصراً لدعم الإسلام العلماني، والثاني مؤسسات مكرسة للعلمانية أو العقلانية أو الهيومانية بشكل أوسع وتُخصَّص، في كثير من الحالات، كإضافة حديثة؛ قسمًا منفصلاً من نشاطها للإسلام، والثالث مؤسسات ليبرالية ترتبط بالمشروع العلماني الإسلامي، بتأييده أو دعمه على نحو

(١) لمعرفة تفاصيل عن ظروف حبسه الثلاث، ثم إطلاق سراحه فيها بعد؛ راجع.

International Humanist and Ethical Union, «Younis Shik Free,» Web page, January 23, 2004.

(2) Joe Lockard, «Marcel Khalife and Blasphemy,» *Bad Subjects*, Web site, December 19, 1999.

ماء من خلال العون المالي مثلاً، وبترشيع أو منح المسلمين العلمانيين جوائز، أو باستخدام مواقعهم الإلكترونية لنشر رسالة العلمانية.^(١)

- أولاً؛ مؤسسات مكرّسة كلياً للترويج للإسلام العلماني:

يصف ائتلاف المسلمين الأحرار (The Free Muslims' Coalition) نفسه بأن له ١٢ فرعاً في الولايات المتحدة، وواحداً في كندا واثنين في مصر. ومؤسّسه «كمال نواش»، وهو مهاجر ومحام فلسطيني يعمل مديراً قانونياً للجنة مناهضة التمييز الأمريكية-العربية، وكان مرشحاً جمهورياً لمجلس الشيوخ عن ولاية فرجينيا عام ٢٠٠٣ م.^(٢)

وللائتحاد الإسلامي التقدمي (Progressive Muslim Union) مجلس إدارة شاب حاكم مشبع بعناصر قوية من الثقافة اجهادية، وله صلة بالموقع الإلكتروني احداثي: «MuslimWakeUp». ويدعم «إعلان المبادئ» الخاص به العلمانية دعماً صريحاً.^(٣)

(١) القائمة التالية موضحة وليست شاملة، وهي تعتمد على الوصف ندر لتلك المنظمات، وهي لا تسمح لنا المشروع تحليلي بمزيد من التحري عنها.

(٢) تسحق بكلمة المنشورة عن لعباته على موقع منظمة الإنلكتة وفي إيرده كمنه: «يدعم الائتلاف حق كل الشعوب في الحكم الذاتي. لكنه يرى أهمية في عدم حكره متهمة بضمن تحقيق الديمقراطية التي تحمي حقوق كل الناس بنقض لسطر عن الجنس أو لعرق أو الدين، ويسعى لأكمل لإزالة التهديدات ضد الديمقراطية في ذلك التطرف والإرهاب. ويتبنى الائتلاف هذه البيئة العلمية بفتح مساقشات حول شروط لعبته المسبق لحكومات شرق الأوسط وشمل أفريقيا، وانوقوف ضد الدعاية الإسلامية في وسائل الإعلام وفي المؤسسات التعليمية واحتمالات السياسية، ودراسة وضع دستوري علمانية تحافظ على الديمقراطية في الدول العربية والإسلامية ويؤمن لائتلاف بوجود تعميم لمسلمين قوائم العلمانية، ويعرفهم أن فشل حكوماتهم في توفير لسلام والرخاء لهم ليس سبه كونه علمانية. ويؤمن الائتلاف أيضاً بأن ديمقراطية لا يمكن أن نسمح إلا إذا هرب للإرهاب وقضبح التصرف الإسلامي».

(٣) يقول لـ ان ١٠ و ١١: «نؤمن بفصل الدين عن الدولة في كل أمور السياسة عامة، لا في أمريكا لشريعة فقط؛ بل في جميع أنحاء لعالم الإسلامي أيضاً. نؤمن أن الحكومة علمانية هي السبل لحد تحقيق المثال الإسلامي للتحرر من التكره في أمور الدين، وأن فصل الدين عن الدولة هو شرط أولي لحد لدممعات ديمقراطية ندم فيها معاملة الأقليات دينية والعرقية والخمسة كد اطنين متساوين يمتنعون بالكرامه وحقوق الإنسانية لكتاب لـ كورة في إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لعيلة عام ١٩٤٨ م. ويعترف بالخطر لدممي يتطرف الدين، وحرى أن تسييس الدين، وإدخله في السياسة؛ لخطر مردوج على المجتمع المدني والخصاصة الإنسانية. وتتعهد بأن نقوم بدخول الدين في السياسة وستعملال الدين لأغراض سياسية»

- Progressive Muslim Union «PMU Statement of Principles», Web page.d.

أما معهد الدراسات الإسلامية (The Institute of Islamic Studies) فقد تم تأسيسه في الهند عام ١٩٨٠م، على يد «أصغر علي إنجينير»؛ وله عدة مكاتب في مومباي. وفي تعريفه لنفسه يوضح أنه «يهدف إلى خدمة أهداف الإصلاحيين، وأنه قد أنشئ على يد أناس يشعرون بالحاجة لإعادة التفكير في القضايا الإسلامية». وكان الحافز على إنشاء هذا المعهد هو الثورة الإسلامية في إيران، والسيجتان اللتان ترتبت على ذلك الحدث، وأثارتا قلق مؤسسي المعهد -القلق الغربي المتصاعد حديثاً من الإسلام السياسي (والإجراءات المحتملة التي يُتَوَقَّع أن يتخذها الغرب)، والزيادة المبلغتة في الفكر والتأثير الأصولي. وفي مواجهة تشكل هذه التهديدات، الداخلية والخارجية؛ تأمل الجماعة أن تشجع منظماتها الجديدة على إعادة التفكير في الإسلام وتحديثه.

مركز دراسة المجتمع والعلمانية (The Centre for the Study of Society and Secularism)، ومقره مومباي أيضاً؛ وهو فرع جديد لمعهد الدراسات الإسلامية أسسه مجموعة من المثقفين الهنود في ١٩٩٣م. وهو يتجاوز المعهد المذكور بخطوة في الدفاع بوضوح عن العلمانية، بوصفها المتراس الوحيد الفعال لصد الخطر «الطائفي المتنامي»، والقاعدة الوحيدة لـ «مجتمع متماسك».^(١) وبصدر المركز مجلة ربع سنوية اسمها: «الدورية الهندية للعلمانية Indian Journal of Secularism»، وذلك بالإضافة إلى عدد كبير من الدراسات والكتب. وتتضمن أنشطته الأبحاث والدراسات الميدانية، ورش العمل والسيمنارات، إلى جانب أنشطة نوعية أكثر جماهيرية مثل مسرحيات الشوارع (وهي وسيلة شائعة للتعليم المدني في المنطقة)، فضلاً على مخيمات الشباب.

(١) Centre for the Study of Society and Secularism, «About Us», Web page. n.d

- ثانيًا؛ المنظمات الهيومانية/ العقلانية التي تدعم العلمانية الإسلامية:

منها مؤسسة جيوردانو برونو (The Giordano Bruno Foundation). وقد سُميت باسم فيلسوف القرن السادس عشر، الذي أُعِدِمَ بتهمة الهرطقة في روما. وتقع هذه المؤسسة في «ماسترزهاوسن Mastershausen» بألمانيا (بالقرب من ماينز) في مبنى فسيح، وتستضيف الأنشطة والمؤتمرات. وقد منحت المنظمة «نچلا كيبيك Necla Kelek» جائزة، وهي عالمة اجتماع ألمانية تركية معروفة؛ تدعو إلى الاندماج والعلمانية، وتُنادي باختبارات مواطنة صارمة للمهاجرين المسلمين المجنّسين، وكذا طالبت بعفويات أقسى لـ «الجرائم الثقافية»: مثل: «الزواج الإجباري والقتل من أجل الشرف».

مركز الاستعلام (The center For Inquiry West) ⁽¹⁾ ومركز الاستعلام العابر للقوميات، الموجودان في هوليوود بكاليفورنيا؛ واللذان أسسهما «بول كيرتر» (كما هو الحال بالنسبة لمجلس الهيومانية العلمانية بنيويورك). وتخصص صحيفة المركزين، المسماة: «الاستعلام الحر Free Inquiry»، مساحة واسعة لمتقدي الإسلام والأسلمة، ولترويج العلمانية الإسلامية. تعتقد قيادات المنظمتين أن إيران، التي تسبّب حكم رجال الدين بها في خلق رد فعل قوي ضد الإسلام السياسي؛ هي مكان واعد لنشر القيم العلمانية. ولواقعهم الإلكتروني الفرعي الناطق بالفارسية، والمسّمَى «نيوهورايزونز» هدف معلن هو نشر قيم العلمانية في إيران وبين الإيرانيين. ويدأس المشروع «أرمين ساعيان»: الذي يُنفذ جدول أعماله من خلال محطة إذاعية وتلفزيونية موجهة لإيران.

الجمعية الوطنية العلمانية (The National secular society)، وهي مؤسسة بريطانية أُسّست في الأصل عام ١٨٦٦م بواسطة عضو البرلمان «تشارلز برادلو Charles Bradlaugh»، وقد لعبت دورًا فعالًا في الهزيمة المحدودة لتحويل «التحريض على الكراهية الدينية» إلى مرسوم الكراهية الدينية والعرقية، الذي أصدره البرلمان البريطاني عام ٢٠٠٦م؛ وهو التعديل الذي تحيى العلمانيون أن يحدث من حرية التعبير وحقوق انتقاد الأديان.

(1) www.cfiwest.org

الأممية العقلانية (Rationalist International)، وهم جماعة من المثقفين والنشطاء، من جنسيات مختلفة؛ تمثل عددًا من الثقافات والديانات. ويأتي «يونس شيخ» في طليعة الحضور الإسلامي بتلك المنظمة.

المنابر الإلكترونية

وتشمل أمثلةً منابر الإنترنت الخاصة بالنعبر عن الرؤى العلمانية موقع «النقد»^(١) ذا الشعبية (وشعار الموقع هو طاولة قراءة على طراز هايد بارك، ومن ورائها أحد الرجال الثائرين يخطب بآرائه). وقد كنت النية في الأصل اتخاذ هذا الموقع ساحة للناطقين بالعربية في الولايات المتحدة. وقد أضيف إليه في بعد قسمٌ للغة الإنكليزية. ونعتقد أن القسم العربي يحظى بشعبية في الشرق الأوسط.

«شفاف الشرق الأوسط»^(٢) هو موقع إلكتروني يستعمل العربية والإنكليزية والفرنسية. ورغم أنه غير علماني صراحة؛ فإنه يوفر ساحة لمفكري المنطقة ومثقفها الليبراليين لنشر أفكارهم كما ينشر مقالات وأوراقًا للمحللين والأكاديميين الغربيين.

«العقول الحرة»^(٣) وهو موقع يتركز في السعودية، ويتسم بشيء من غرابة الأطوار. إذ يقدم نفسه على أنه تجمع إسلامي مُتدين ملتزم بالاتجاه الأيديولوجي السائد ومكرّس للدعوة، ثم ينطلق واضعًا قائمة بالآراء الإسلامية السُنية الصحيحة في مجال الحقوق الاجتماعية ووضع النساء والعلاقات بين الأديان وعقوبات الشريعة الجنائية، والتي تُجسّد في الواقع موقفًا تقدّمياً عصريًا يقترب مما يُسميه المسلمون السنيون الحقيقيون: هرطقة. فعلى سبيل المثال؛ يعترض الموقع على أركان الإسلام

(1) www.anraqed.com

(2) www.mctransparent.com

(3) www.free-minds.org

أخمسة زاعمًا بأن أوفد، وهو الشهادة؛ يستند إلى حديث لا يُعتمد عليه ولا ينبغي الأخذ به^(١) ويحتوي الموقع على خريطة للعالم، متى ضغط الزائر على منطقة معينة؛ تظهر قائمة بالأعضاء القاطنين بها.

وهناك موقع «قنطرة»^(٢) وهو موقع إلكتروني تموله الحكومة الألمانية، كجزء من جهودها للتواصل مع الشرق الأوسط؛ على غرار مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية. ولا يتخذ الموقع مواقف صريحة، بل يُمثل مُتندى للنقاش؛ يتم فيه عرض الآراء المحافظة أيضًا (في الجدال حول الحجاب مثلاً). وهو مع ذلك ليبرالي في اتجاهه لدعم ثقافة الحوار الحي، كما يعطي الأصوات الليبرالية والعلمانية مساحة كبيرة. فعلى سبيل المثال: أُعيد نشر الفتوى المؤيدة لفصل الدين عن الدولة، التي صرّح بها المفتي الأكبر بمرسيليا في لقاء مع شبكة الإسلام الليبرالي بأندونيسيا؛ على هذا الموقع.

أما موقع «لا للشريعة»^(٣) فمقره كندا، ويحرّر بالعربية والفارسية والكردية والإنكليزية والفرنسية والألمانية. وقد دُشن ردًا على مسألة واحدة بعينها؛ هي الضغط للسماح للمسلمين في كندا بتأسيس محاكم شرعية تختص بالنظر في قضايا قانونية معينة. وأصبح الموقع نقطة تجمع لمناوئي هذه الرؤية، القائلين بأنها تُضر بالمبادئ الأساسية للديمقراطية الغربية. وتُضعف موقف النساء المهاجرات.^(٤) وأخيرًا فقد اتحدت ٨٧ منظمة من ١٤ دولة لمعارضة المبادرة الكندية. وقد توسع الموقع، منذ ذلك الحين؛ ليُصبح متدنى أوسع للحقوق المدنية والعلمانية.

(1) free-minds.org, «The Shahada » Web page, n.d.

(2) www.qantara.de

(3) www.nosharia.com

(٤) كانت المحاكم الشرعية، من ناحية النظرية، أمرًا اختياريًا. ولكن صعدت الأمرة وإجبارية أسلمه في أنواع يجعل اختيار المرأة أسلمه محكمة علمانية أمرًا صعبًا بشكل عام، إن لم يكن مستحيلًا؛ رغم أن موقعها لقانوني في المحاكم العلمانية أفضل منه في المحاكم الشرعية.

شخصيات مسلمة علمانية بارزة وآراؤها

لا يدعم «صهيب بن شيخ»، مفتي مرسيليا الأكبر، حظر غطاء الرأس في فرنسا علناً فحسب، بل يدعم بشكل أكبر مبادئ العلمانية واللاتكية (وهم مصطلحان يستخدمهما بالتبادل لنفس المعنى). ويُعرّف بن شيخ العلمانية بأنها «الحياة الإدارية»؛ ويعني أداء الدولة لواجباتها في الحكم بـ«شكل منفصل عن الدين». وفي مقابلة معه يصرّح بأن «الفصل بين الدين والسياسة يُبرز الإسلام بوصفه مذهباً روحياً إلهياً، وليس أداة يُساء استخدامها لحيازة السلطة». ويقول إن هذه هي الطبيعة الحقيقية للإسلام، وإن الخلط بين الدين والسياسة في الإسلام ظاهرة جديدة تشكّل خطراً على الدين⁽¹⁾. ثم يضرب المثل بجماعة الإخوان المسلمين في مصر؛ بوصفها واحداً من ابتدعين الرئيسيين لهذا التحول الخطي⁽²⁾.

كذلك «شاعر النابلسي»، الأكاديمي الأردني الذي يعيش الآن في الولايات المتحدة؛ مؤلف «مانيفستو الليبراليين العرب الجدد Mainfesto of New Arab Liberals»، والذي يقترح، ضمن أشياء أخرى؛ «إخضاع القيم المقدسة والتراث والتشريع والقيم الأخلاقية السائدة حالياً للنقد العميق»⁽³⁾. وهذه عبارة عقلانية كلاسيكية، مثلها مثل إلخاحه على أن أحكام الشريعة يمكن فقط فهمها في سياقها التاريخي، ومن ثم فهي غير صالحة للأبد⁽⁴⁾. كما اشترك في عريضة الالتماس الخاصة، التي

(1) Soneib Bencheikh, «Islam and Secularism,» interview by Liberal Islam Network, April 2004.

(2) Menahem Milson, «Reform vs. Islamism in the Arab World Today,» Middle East Media Research Institute Special Report No. 34, September 15, 2004

(3) لتمثيل عل ذلك؛ راجع:

- Shaker Al-Nabulsi, «Arab Progressive: The Arabs Are Still Slaves to a Medieval Mentality»

وهي مقتطفات من مقال منشور في

- www.rczgar.com, August 14, 2004, Middle East Research Institute Special Dispatch Series No. 786, September 20, 2004

أُلفت على العلماء المتشددین، الذین يدعمون العنف؛ باللائمة في الحوادث الإرهابية.^(١)

وقد تعرض البروفيسير الكويتي «أحمد البغدادي» لملاحقات قضائية مرارًا، وصدرت ضده أحكام في عدد من التهم المختلفة، مثلًا لقوله إن الرسول محمدًا (ﷺ) قد فشل في هداية بعض من أرسل إليهم، وإنه يؤثر تعليم ابنه الموسيقي على تعليمه القرآن، مُشيرًا إلى أن هناك صلة بين الدراسات القرآنية والتخلف الفكري والإرهاب.^(٢) ويمضي البغدادي في التعبير عن آراء علمانية وعقلانية بأكثر لغة مباشرة قابلتنا في بحثنا. فعلى سبيل المثال كتب مقالًا يمتدح فيه المستشرقين الغربيين، الذین يُنظر إلى أعمالهم اليوم على نطاق واسع باعتبارها غير لائقة سياسيًا؛ لبنوغهم مستويات أدق، في الدراسة والتحليل والتوثيق؛ من معاصريهم العرب بدرجة لا تُقَارَن. كما نشر مقالات ضارية بالصحافة الكويتية، ينادي فيها بضرورة العنانية.^(٣)

وهناك «طارق حجي»، وهو مدير تنفيذي مصري سابق، ونائب الرئيس الإقليمي لشركة شل للبترول. وقد صار، مُدْ تَرَكَ شل؛ كاتبًا ومحاضرًا نشطًا في ميدان الإصلاح السياسي والاجتماعي والثقافي. وفي إحدى مناضرات الدوحة وقف يعارض «مهاير محمد»، رئيس وزراء ماليزيا الأسبق؛ في موضوع الفصل

(1) The Middle East Media Institute Reform Project

يشمل المشروع عددًا آخر من الإصلاحيين، لذين يعتنقون راء عنانية أو هيومانية عقلانية، مثل السعودي «منصور النقيدان» والمصري «جبر الب».

(2) A. Dankowitz, "Arab Intellectuals: Under Threat by Islamists," Middle East Media Research Institute Inquiry and Analysis Series No. 234, November 23, 2005, Human Rights Watch, "Imprisoned Kuwaiti Scholar: Academics Demand Release," press release, October 13 1999

(3) Ahmad al-Baghdadi, «Kuwaiti Progressive Scholar: 'All the Good Is in Secular Thought, All the Evil in Religious Thought, » translated excerpts from articles appearing in the November 14, 2004, and November 16-17, 2004, editions of *Al Siyassa*, Middle East Media Research Initiative Special Dispatch No. 823, December 3, 2004.

بين المسجد والدولة.^(١) وفي تلك المناظرة ادعى حجبي أن الدين قد يزودنا ببطار
شمل للقيم الأخلاقية، لكن لا يصح له التدخل في الحكم العملي أو التشريع أو
الإدارة، أو حتى في تحديد كيفية تطبيق هذه المبادئ في الحياة اليومية.^(٢)

ومنهم أيضاً «هما أرجند» الكندية الإيرانية الأصل، والتي دشنت الحملة ضد
المحكم الشرعية في كندا، وهي متحدثة ودشقة في أوروبا ووسائل الإعلام. وثمة
حملة أخرى ترعاها وهي تهدف لمنع المدارس الإسلامية في الغرب، بدعوى أن
«الإسلام السياسي، كحركة رجعية غير إنسانية؛ يؤدي دوراً مسبباً للشقاق ومؤدياً
للراديكالية».^(٣) وتؤكد الحملة أيضاً على ضرورة عدم تعريض الأطفال، الذين لم
يبلغوا السادسة عشرة؛ لأي تأثير ديني، لأنهم ليسوا بالناضج الكافي ليقيموا رسالته.
وقد حصلت أرجند على جائزة تورنتو لأفضل ناشط هيوماني عام ٢٠٠٦م.

ومنهم كذلك «آيان حرسى علي» الصومالية المولدة، والنائبة السابقة في البرلمان
الهولندي؛ هي وجه معروف تمثيله لقيم العلمانية وعالمية الحريات المدنية وحكم
القانون وحقوق المرأة، وكونية الإنسان المتجاوزة لنسبية التعددية الثقافية. وهي
مدحلة صريحة، وتنتقد دون موارد جوانب من حياة الرسول محمد (ﷺ)، والمعاملة
النسبية للنساء في الإسلام. تلك المعاملة التي تؤمن أنها نابعة من المبادئ الإسلامية

(1) Tarek Heggy, «This House Believes in the Separation of Mosque and State».

- نص تعليقات أقيمت خلال مظاهرة من مناضرات الدوحة في ٣١ نوفمبر ٢٠٠٤م.

(٢) وهذا يتعكس في رده الذي أرسله لأصوبي كان بلا حجة ما تنص صر الدينية، في محاولة لإحسانه عما قال «أنا
شخص يؤمن أن تقدم هو ثمره العلم والإدارة... ولن يعبر بنا الدين منك أفوه مسحية التي فصل بين
العلم المتقدم. بصراحة أنا ابن حضارة الغربية، وأعشق وأقدر كل ما يأتي من الغرب... وأعقد أننا «التسوية
العربية والإسلامية» يعيش في القرن الحادي عشر لا الحادي والعشرين. أنا لا أكره أمريكا... ولا أكره المسيحيين...
ولا أكره اليهود... ولكني أكره لتخلف... أنا أحترم حق كل شخص في الاعتقاد فيه يشاء. وبسبب في فإن قيم
الديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة والأحر وعالمية العلوم والمعرفة والتسامح الثقافي والديني هي لقيم التي أؤمن
بها».

Excerpt from a correspondence between Heggy and Amal, a Saudi fundamentalist, on April
10, 2006, quoted by permission of Tarek Heggy, April 11, 2006.

(3) Homa Arjomand, «International Declaration, Islamic Schools Should Be Banned, Children Have No Religion,» petition, n.d.

ذاتها، وقد أدلت بشهادتها ضد المحاكم الشرعية في كندا. وقد كرّمتها عدد من المنظمات الليبرالية نشاطها، فتلقت جائزة «الخيرة» من الحرب اللين إلى الدانماركي (٢٠٠٤م)، ومنحها الحزب الليبرالي بالسويد الجائزة الديمقراطية (٢٠٠٥م)، واختارتها مجلة «تايم» الشخصية الأكثر تأثيراً العام ٢٠٠٥م، وقد اختيرت «شخصية العام الأوروبية» من قبل محرري الطبعة الأوروبية من مجلة «ريددر دايجست» عام ٢٠٠٦م.^(١)

بيان الأهداف وأوراق تحديد المواقف

في ربيع ٢٠٠٦م؛ أصدرت مجموعة من المثقفين المناهضين للإسلاميين، العلمانيين في الأساس؛ بياناً يُدينون فيه الأيديولوجية الإسلامية بوصفها الصيغة المعاصرة للشمولية (راجع الملحق)، ويدعون إلى ترويج «القيم العلمانية للجميع» وإلى انتصار «الروح النقدية» و«التنوير». وضم الموقعون الاثنا عشر أعضاء بارزين من النخبة المثقفة المعادية للشمولية والأيديولوجية الإسلامية، وهم «آيان حوسي علي»، و«سلمان رشدي»، الذي استهدفته فتوى مشهورة، واضطر إلى الاختفاء عن الأنظار أعواماً بسبب روايته: «الآيات الشيطانية The Satanic Verses». وكذلك «تسليمة نسرين»، وقد استهدفتها هي أيضاً عدة فتاوى ودعوات بإعدامها، في مسقط رأسها بنجلاديش؛ لرفضها إساءة معاملة الهندوس ودعوتها إلى مراجعة القرآن. و«إرشاد منجي». أحد الأصوات الأشد صراحة بين المثقفين المعاصرين للإسلام، ومؤلفة كتاب «مشكلة الإسلام اليوم The Trouble with Islam Today». و«مهدي مظفري»، وهو إيراني يعيش في المنفى بالدانمارك، وصاحب دراسة عن الفتاوى.^(٢) كما أن بقية الموقعين الشرق أوسطيين، وهم «شهلا شفيق»

(1) Wikipedia, s.v. «Ayaan Hirsi Ali.»

(2) Mehdi Mojaafari, *Fatwa: Violence and Discourtesy*, Aarhus, Denmark: Aarhus University Press, July 1998.

و«مريم نمازي» و«أنطوان صفير» هم أيضًا مثقفون ومؤلفو كتب تنتقد الإسلام. أما موقعو البيان الأوروبيون فهم من المثقفين ذوي الميول اليسارية، مثل «فيليب قل»، مدير الصحيفة الفرنسية اليسارية. «شارلي إبدو Charlie Hebdo»؛ والفيلسوف الفرنسي اليساري المدهض للفاشية «برنار هنري ليفي»، و«كارولين فورست»، المناصرة للعلمانية.

ولدينا الجمعية العلمانية الإيرانية، وهي مجموعة صغيرة تُقيم في المملكة المتحدة، وبعض أعضائها على الأقل مرتبطون بالحزب الشيوعي الإيراني.^(٢) وقد أصدرت الجمعية بيانًا ينص على ضرورة فصل الدين عن السياسة، ومنع أي تمويل عام لأنشطته وألا يكون له دور في نظام التعليم، كما ينبغي الحيلولة دون تدخل الدين في الحريات المدنية.

وتم شبكة عابرة للقوميات تتشكل من أفراد وجماعات وحركات لائكية. وهذا الخط من التفكير له أيضًا ظهير جماهيري. نجد ذلك في كوميديات الجاليات الإسلامية، أصحاب الأصول الشرق أوسطية؛ الذين يحظى بعضهم بشعبية كبيرة بسبب أساليبهم في السخرية من الأصولية وانتقاد الإسلام. ويواجه هؤلاء الأفراد كذلك الترويع والتهديد بالقتل، لكنهم برغم ذلك، يمثلون نماذج ذات جماهيرية يقتدي بها في القطاعات الأكثر علمانية بين تجمعات المهاجرين. وهؤلاء الناشئون ذاتيًا يُعدّون تعبيرًا مهمًا عما يمكن تسميته بالعلمانية الاندماجية الجماهيرية.

ففي الرويج، على سبيل المثال؛ توجد الممثلة الكوميديّة «شبنه رحمان» لباكستانية الأصل. وهي تحب الظهور على المسرح مُرتدية رُقعًا تقوم بخلعها.

(١) هذا قبر اضجوم عن مقر الصحيفة بعقد من الزمان تقريبًا (إدشر)

(٢) تورد «مريم نمازي»، على سبيل مثال؛ ضمن سيرتها الذاتية المنشورة على موقعها على الإنترنت، أنها كانت تشغل وظيفة في ذلك الحزب.

Maryam Namazie, "Biography," Web page, n.d.

ليظهر تحته فستان أحمر مُزخرف، لتبدأ بعده مونولوجها ضد الشريعة. وهي في برازها مزايا الاندماج في الحداثة الغربية، تعكس رسالتها، التي تعرضها في وسط شديد الاختلاف؛ العقلية الغربية العلمانية الحديثة. وتظهر «رحمان» كثيرًا في القنوات والإذاعات الأوروبية الغربية، وتكتب عمودًا صحفيًا يحظى بشعبية، وبالإضافة إلى العلمانية والحداثة، فهي تعرض أيضًا محاسن الاندماج؛ حائّة أمثالها من المهاجرين على تقدير قيمة الحريات وفرص الحياة المتاحة في الغرب.^(١) وقد قادت «رحمان» كذلك احتجاجات سياسية ضد القتل بسبب جرائم العَرَض، والزواج بالإكراه، وميل الحكومات الغربية لتجاهل انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث بين أقليتها، بحُجة مُراعاة التعددية الثقافية. وهي نفس الموضوعات التي حرّكت «حرس علي»، وأطمت غيرهما من مصلحي الجنايات الأكثر جرأة. وغثل الكاتبة النسوية الألمانية، من أصل تركي؛ «نيجلا كيليك» نموذجًا آخر.

وبالإضافة إلى عدد محدود (لكن لا يستهان به) من الجماعات والأفراد العلمانيين سيّئ السمعة، والمعروفين في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي بأكملهم؛ هناك أعداد لا تُحصى من المدافعين عن مثل تلك المبادئ في محيطاتهم المباشرة. وهناك بالتأكيد عدد أكبر بكثير يتعاطفون مع هذه الآراء. أو على الأقل يجدونها جديرة بالدراسة المتأنية.

وضمن الفئة الأولى يتبني تصنيف المدرسين السعوديين، الذين فقدوا وظائفهم وواجهوا اتهامات بالإلحاد جرّاء مواقف عقلانية كلاسيكية؛ مثل تشجيع الطلاب على استخدام التفكير النقدي للتعاطي مع تناقضات النص القرآني.^(٢) وتشمل هذه الفئة أيضًا عددًا كبيرًا من الصحفيين، الذين أُلقي القبض عليهم بتهم مشابهة؛

(١) لمعرفة المزيد عن «شانة رحمان»، قم بزيارة موقعها الإلكتروني. وراجع أيضًا ما كتبه «سارة كولمان» بعنوان: «شيانة رحمان تسحر من الملالي».

- World Press Review, Vol. 9, No. 50, September 2003.

(2) Human Rights Watch, «Saudi Arabia: Teachers Silenced on Blasphemy Charges», Human Rights News, November 17, 2005.

ومنهم محرر الصحيفة الأفغانية الذي حوكم بسبب الإلحاد عام ٢٠٠٥م، لأنه كتب عن جواز خروج المسلم من دينه.^(١)

إلى أي مدى سوف تتردد تلك الآراء (أو على الأقل هذا الجدل)؟ وبين أي قطاع من اجمههور؟ هذا السؤال جدير بتحليل منظم أكثر لم يتم بعد بسبب افتراضات قَبْلِيَّة عن القيم والمواقف التي تتبناها الجماهير المسلمة.

ونلاحظ، على سبيل المثال؛ أن عالم المدوّنات مُفعم بالأفكار العلمية، وإن لم يضع كلُّ المدوّنين أفكارهم في إطار التقليد العلماني (ولم يبدوا حتى على وعي به). فمثلاً نجد بعض المدوّنين الخليجين يُصرّحون بلون من الشعور العلماني أو انعقلاني التلقائي، حينما يفكرون في المشاكل التي تواجه بلادهم ومجتمعاتهم؛ ويصنون إلى شكوك قوية حول الصلة بين الإسلام والدولة، وبين غياب حرية الإنسان الفرد (في كثير من أرجاء العالم الإسلامي) في تقرير طبيعة تديّنه الشخصي ومداها.^(٢)

(1) "Editor's Arrest on Blasphemy Charges Highlights Difficulties Facing Journalists," *Pak-Tribune Online*, October 23, 2005.

(2) This is further explored in Cheryl Benard, *Freedom Bytes: The Internet and the War of Ideas*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, WR-370-SR, forthcoming.



الفصل العاشر

نتائج وتوصيات

تطبيق دروس الحرب الباردة

تحمل لنا أنشطة الولايات المتحدة وبريطانيا في بناء الشبكات، خلال الحرب الباردة؛ عددًا من الدروس القيّمة للنزاع الحالي مع الإسلام الأصولي. وهذا صحيحٌ على المستويين الإستراتيجي والتكتيكي، رغم الفروق الهامة بين السياقين التاريخيين، والموضحة في الفصل الثالث.

فعلى المستوى الإستراتيجي؛ أدركت الولايات المتحدة، في بداية الحرب الباردة؛ أن بناء الشبكات جزء حيوي من إستراتيجيتها الكلية. وقد خصصت موارد ضخمة لتمويل عدد من المنظمات القادرة على منافسة تلك التي يسيطر عليها الشيوعيون في أوروبا الغربية والعالم الثالث. كذلك أدرك صُنّاع السياسة أن جهودهم التكتيكية، في بناء لشبكات؛ لن تنجح إلا إذا كانت جزءًا لا يتجزأ من إستراتيجية، تم نسجها جيدًا منذ البداية؛ لتحذو سياسة الولايات المتحدة برغم اختلاف الوكالات والبرامج.

إن أجندة الحرية التي تبناها الرئيس (جورج دبليو بوش) هي أقوى مقارنة لسياسة الولايات المتحدة الكبرى في حربها العالمية على الإرهاب. بيد أن هذه الاستراتيجية ليست مُرتبطة ارتباطًا مباشرًا بالجهود المتثيرة، التي تدعمها الولايات

المتحدة؛ لبناء شبكات ومؤسسات إسلامية معتدلة. وفضلاً عن ذلك؛ فإن الموارد المخصصة لبناء الشبكات، حتى هذه اللحظة؛ تمثل الحد الأدنى المطلوب، بالمقارنة مع الموارد التي تُنفق على الأنشطة العسكرية وأنشطة الدبلوماسية العلنية. وإذا كانت الولايات المتحدة تسعى حقاً للتأثير على نتيجة حرب الأفكار المُستعرة في العالم الإسلامي؛ فإنها تحتاج إلى الالتزام، كما صنعت أثناء الحرب الباردة؛ بدعم وتنظيم حلفائها الطبيعيين.

وهناك إستراتيجية أخرى اتبعتها الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة، وهي بناء حلّ شبكي يتسم، رغم طبيعته الدفاعية الغالبة؛ باحتوائه على عنصر هجومي. ومعنى هذا أنه برغم توجيه كثير من الجهود إلى تثبيت وتعزيز القوى الديمقراطية في أوروبا الغربية (وبعد ذلك في آسيا والشرق الأوسط)، كانت هناك جهود أيضاً لتدمير الحكم الشيوعي في الكتلة السوفييتية، من خلال حرب سياسية وإعلامية. إن اقتراحنا تعزيز شبكات المسلمين المعتدلين هو ذو طبيعة دفاعية إلى حد كبير، ما دمنا نقترح تعزيز قدرات المسلمين المعتدلين الذين يقاومون انتشار الأيديولوجيات المتطرفة ومع هذا؛ فإننا أيضاً نعدّد دعم الديمقراطية، التي تواجه الأنظمة السياسية الاستبدادية مباشرة؛ جزءاً أصيلاً من الإستراتيجية الأكبر. وقد يكون لجهود الغرب، للوصول إلى شعوب أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي؛ خلال الحرب الباردة نظير في الوقت الحالي، وهو ما يتمثل في دعم انتشار الديمقراطية في إيران. وبطبيعة الحال؛ فإن إيران، مثلها مثل الكتلة السوفييتية القديمة؛ تمثل بيئة أصعب كثيراً لعملية تطوير شبكات المنشقين، وتستلزم إستراتيجية تختلف عن تلك المعروضة في هذه الدراسة.

أما الأكثر قابلية للتطبيق، في مواجهة التحديات الحالية؛ فهي بعض الأساليب، التكتيكية والعملياتية؛ التي استخدمها الغرب في بناء الشبكات إبان الحرب الباردة. وإحدى المشكلات الأساسية، التي تواجهها الولايات المتحدة اليوم؛ هي الحفاظ على مصداقية المجموعات التي تتلقى مساعدة منها، أو من هيئات الدولية الأخرى. والطريق الوحيد لذلك هو الربط بين القطاعين العام والخاص، من خلال تشجيع

المنظمات غير الحكومية المعتبرة على توسيع أنشطتها في العالم الإسلامي. وأثناء الحرب الباردة، كانت هناك منظمات، تمتد من المجموعات الطلابية داخل الجامعات إلى اتحاد العمال الأمريكي؛ على استعداد للانخراط في حملات لإنشاء مؤسسات حرة وديمقراطية. وكان دور الولايات المتحدة هو تقديم الدعم العملي والمالي، الذي أتاح لهذه المجموعات التوسع دوليًا في عملياتها. واليوم، إذ يُنظَّم كثير من الجماعات والأفراد في الولايات المتحدة وأوروبا أنفسهم لمحاربة التطرف الإسلامي؛ ينبغي ألا تُعاني الولايات المتحدة نقصًا في الشركاء.

وفي بعض الحالات، قد يتعين على الولايات المتحدة النهوض بدورٍ أنشط، بعض الشيء، في تشكيل الشبكات. ويُجسّد «مؤتمر الحرية الثقافية»، الذي نجح نجاحًا كبيرًا في فترة الحرب الباردة؛ مثالًا ممتازًا على كيفية تحويل مجموعات مُبعثرة من أفراد أصحاب ميول مشتركة إلى شبكة عالمية قوية، بدعم تنظيمي ومالي محدود من الولايات المتحدة. وسيكون من الحكمة أن تتعلم الولايات المتحدة الدرس من قواعد اللعبة التي مارسها إبان الحرب الباردة، وتُساعد المثقفين المسلمين المعتدلين بهدوء في تنظيم مؤتمر الحرية الخاص بهم؛ لمحاربة الإسلام الأصولي. ويكون الهدف هو بناء منظمة دائمة، متعددة الجنسيات؛ تستطيع أداء دور المنبر الثقافي لنهضة ديمقراطية في العالم الإسلامي.

وفي هذا المشروع، وبعد مراجعة الإستراتيجيات الأكثر فعالية في إنشاء كيانات قويّة وذوي مصداقية لقيم البديلة، ومنشقين ذوي تأثير، ونظرًا يُعتمد عليهم أثناء الحرب الباردة؛ قمنا بمسح للبنية الثقافية والتنظيمية والفكرية للعالم الإسلامي. وبالتوازي مع ذلك، قمنا بتقييم الجهود الحالية لدبلوماسية الولايات المتحدة العلنية، في سعيها لإعادة صبغة الخطاب السياسي في الشرق الأوسط. وانطلاقًا من هذا البحث؛ طورنا أسلوبًا تنفيذيًا مباشرًا يردُّ وصفه فيما يلي.

الخطوات الاستراتيجية والمؤسسية

الخطوة الأولى هي أن تتخذ الولايات المتحدة وحلفاؤها قرارًا واضحًا ببناء شبكات مُعتدلة، وبناء ارتباط صريح بين أنشطة بناء الشبكات وبين استراتيجية الولايات المتحدة الشاملة وبرامجها. ولإنجاز هذا الهدف، فمن الضروري خلق بنية مؤسسية، داخل حكومة الولايات المتحدة؛ تُرشد وتدعم وتراقب هذا الجهد وتتابعه باستمرار. ويدخل إطار هذه البنية، لا بد أن تُعزز الولايات المتحدة الخبرة والقدرة الضرورييتين لإنفاذ الاستراتيجية؛ والتي تتضمن ما يلي:

- ١- مجموعة معايير دائمة التطور والشحذ للتفرقة بين المعتدلين الحقيقيين، والانتهازيين والمتطرفين المتخفين تحت قناع المعتدلين، وكذلك بين العلمانيين الليبراليين، والعلمانيين الاستبداديين. وتحتاج الولايات المتحدة لتوفر القدرة على اتخاذ قرارات مناسبة للموقف لتدعم، عن معرفة (لا عن جهل أو بدون دراسة كافية ومتأنية)؛ أفرادًا خارج هذا الإطار، لأسباب تكتيكية وتحت ظروف معينة.
- ٢- قاعدة بيانات دوائية للشركاء (أفرادًا وجماعات ومؤسسات وأحزابًا... إلخ).

- ٣- آليات لمراقبة البرامج والمشروعات والقرارات وتقويمها، وتشمل حلقة تقييم تسمح بالإضافات والتصحيحات من جانب الشركاء الذين تبين استحقاتهم لثقة كبيرة.

ويمكن أن يتركز جهد بناء الشبكات، مبدئيًا؛ على مجموعة مركزية من الشركاء الذين يمكن الاعتماد عليهم، والمعروفة توجُّهاتهم الأيديولوجية؛ ثم الانطلاق من هناك إلى الخارج (أي طبقًا لمنهج المنظمات السرية).

ويستلزم منهجنا إجراء بعض التغييرات الأساسية في استراتيجية التعاطي الحالية والتناسبة مع العالم الإسلامي. ويحدد المنهج الحالي المنطقة الإشكالية باعتبارها الشرق الأوسط، ويبنى برامجه طبقًا لذلك. إلا أن تلك المنطقة شديدة الاتساع شديدة التنوع شديدة الإعتماد، وتُحكَّم قبضتها عينا، بشكل كامل؛ قطاعات غير

معتدلة، والتي لا تسمح كثيرًا باجتذاب (كما يظهر في تحركة مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية). وقد تُستهلك مقادير كبيرة جدًا من الموارد في مقابل تأثير قليل أو منعدم. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تتبع الولايات المتحدة سياسة جديدة لامتثال وانتقائية. وكما حدث في الحرب الباردة؛ ينبغي أن تتجنب الولايات المتحدة مركز يُقلّ الخصم، وتُركّز بدلاً من ذلك على الشركاء والبرامج والمناطق، التي يحظى فيها دعم الولايات المتحدة بأكبر احتمال في إحداث تأثير في حرب الأفكار.

أما عن الشركاء؛ فيكون مهمًا تحديد القطاعات الاجتماعية التي تُشكّل لبنات الشبكات المقترحة. ويجب إعطاء الأولوية للمجموعات والأفراد الذين ينطبق عليهم ما حددته من معايير للشركاء الملائمين، والذين يقعون داخل القطاعات التالية:

- ١ - الأكاديميون والمفكرون المسلمون العلمانيون والليبراليون.
- ٢ - علماء الدين الشباب المتدينون المعتدلين.
- ٣ - نشطاء المجتمع المحلي.
- ٤ - المجموعات النسائية المنخرطة في حملات المساواة بين الجنسين.
- ٥ - الصحفيون والكتاب المعتدلون.

وينبغي أن تكفّل الولايات المتحدة المنبر وتسلّط الضوء على هؤلاء الأفراد. وعلى سبيل المثال؛ ينبغي أن يضمن مسئولو الولايات المتحدة إشراك أعضاء من تلك المجموعات في زيارات دراسية، وتعريفهم بشكل أفضل إلى صنّاع السياسات، والمساعدة على استمرار دعم الولايات المتحدة ومواردها لجهود الدبلوماسية العلنية.

وينبغي أن تنظّم برامج المساعدة حول القطاعات المذكورة أعلاه، وسوف تشمل:

- ١ - التعليم الديمقراطي؛ وعلى وجه الخصوص البرامج التي تستخدم النصوص والمرويات الإسلامية لتعاليم موثوقة وداعمة لقيم التعدد والديمقراطية.
- ٢ - الإعلام؛ دعم الإعلام المعتدل أمر حيوي لمقاومة السيطرة الإعلامية للعناصر الإسلامية المحافظة، والمناهضة للديمقراطية.

٣- المساواة بين الجنسين؛ قضية حقوق المرأة هي ساحة قتال أساسية ضمن حرب الأفكار داخل الإسلام، ويعمل مناصرو حقوق المرأة في بيئات مُعادية حدًا. وترويج المساواة بين الجنسين عنصر حيوي لأي مشروع يهدف إلى تقوية المسلمين المعتدلين.

٤- دعم السياسات؛ الإسلاميون هم أجندات سياسية، والمعتدلون بحاجة لاحتذاب الدعم لسياساتهم أيضًا. والأنشطة المساندة مهمة من أجل تشكيل البيئة السياسية والقانونية في العالم الإسلامي.

وبالنسبة للمحور الجغرافي؛ نقترح تعديلاً في الأولويات يتم الانتقال بمقتضاه من الشرق الأوسط إلى مناطق أخرى من العالم الإسلامي. تكون فيها حرية العمل ممكنة، والبيئة أكثر انفتاحاً على الحركية والقابلية للتأثر، والقابلية للنجاح أكبر بشكل ملموس. ويرتّز النهج الحالي على الشرق الأوسط مُعترفاً بأن الأفكار الأصولية تنبع من الشرق الأوسط، ومن هناك تنتشر إلى سائر بقاع العالم الإسلامي بها فيها الجاليات المسلمة في أوروبا وأمريكا الشمالية. وشمّ نهج بديل يسعى إلى تحويل تيار الأفكار إلى عكس هذا الاتجاه. ولذا؛ ينبغي ترجمة النصوص المهمة الصادرة عن المفكرين والمثقفين والنشطاء، وقادة الجاليات الإسلامية، في تركيا وأندونيسيا وغيرها؛ إلى العربية ونشرها على نطاق واسع. وليس معنى ذلك التخلي عن مناطق القلب، بل بالأحرى ينبغي أن يظل الهدف هو الاحتفاظ بالقاعدة الأساسية انتظاراً لما يُتاح من فرص للتقدّم قد تظهر في أية لحظة.

ويجري حالياً بعض «الربط الشبكي» بين المعتدلين، وإن كان عشوائياً ولم تتم دراسته بشكل كاف. ولا يُعد الأفراد والمجموعات المترابطون شبكياً. والذين لم يتم التأكد من حقيقة اعتدالهم؛ وأولاء المترابطون شبكياً المتظاهرون بالاعتدال، إهداراً للموارد فحسب؛ بل قد يؤدّون إلى نتيجة عكسية. وقد كان انظن بالأئمة الدانمركيين. الذين تسبوا في تحويل خلاف الرسوم الكرتونية إلى حريق دولي؛ قبل ذلك أنهم معتدلون. إذ كانوا من المتفعين بدعم الدولة، بها فيه من فرص السفر

والربط الشبكي. ولكن التدقيق الشديد بعد هذه الحادثة، كشف أنهم لم يكونوا مُعتدلين حقيقيين قط.

إن الدبلوماسية العلنية لا تستطيع مواكبة الإعلام، وتحتاج لتكريس اهتمام أكبر للأوضاع الحالية. لقد كان المدياع وسيلة مهمة، خلال احرب الباردة؛ في مساعدة الجماهير المنعزلة للوصول إلى المعلومات بشكل أفضل. واليوم نجد أن مواطني العالم الإسلامي يغمُرهم كمٌّ هائل من المعلومات التي غالبًا ما نكون مُتحيّزة وتفتقر للدقة. برغم أن المحتوى وطريقة التوصيل يرتبطان بعلاقة أكثر تطلُّبًا واحتياجًا لبعضهم بعضًا. ويُنظر إلى راديو «سوا» وقناة «الحرّة» باعتبارهما مُمثلين لحكومة الولايات المتحدة، إلا أنهما لم تنجحا إيجابًا في تشكيل السلوكيات تجاه الولايات المتحدة رغم كنفتهما العالية. ونعتقد أنه من الأفضل إنفاق التمويل المخصص لراديو «سوا» وتليفزيون «الحرّة» على منافذ إعلامية محدية، وصحافيين ملتزمين بأجندة ديمقراطية وتعددية.

إطلاق المبادرة

نقترح إطلاق المبادرة التي ترشحها هذه الدراسة مع ورشة عمل، في واشنطن أو أي مكان آخر مناسب؛ يتم فيها تجميع مجموعة صغيرة تمثل المعتدلين المسلمين. وسوف تساعد ورشة العمل في الحصول على إسهاماتهم وتأييدهم لهذه المبادرة، وفي إعداد أجندة وقائمة المشاركين في مؤتمر دولي على غرار «مؤتمر الحرية الثقافية».

وإذا نجحت هذه الفعالية؛ فسوف نعمل حينئذ مع المجموعة الأساسية لعقد مؤتمر دولي في مكان ذي أهمية رمزية للمسلمين، كقرطبة مثلاً في إسبانيا؛ بغية إطلاق منظمة دائمة لمكافحة التطرف السلفي. وسنورد مكونات الإستراتيجية المذكورة، مُلخصة فيما يلي:

• الأهداف الرئيسية:

- ربط المسلمين الليبراليين والمعتدلين معًا.
- البدء بمجموعة أساسية صلبة ومعروفة، والتوسع في ابتناء عليها.
- تتم الاستثناءات قصداً وانتقاءً، ولأهداف تكتيكية فقط.
- عكس حركة تدفق الأفكار (فبدلاً من اتجاهاها من قلب الوطن العربي إلى الأطراف، يُصبح اتجاهاها من الأطراف المعتدلة إلى القلب).
- التركيز على المناطق التي تزيد فيها الاحتمالية القصوى للنجاح.
- أما في المناطق الأخرى؛ فالتركيز على الاحتفاظ بما تم إنجازه، وانتظار الفرص السانحة.

• بعض أدوات التطبيق الأساسية:

- عقد ورشة عمل صغيرة من الليبراليين والمعتدلين أصحاب النشاطات الحركية، للمساعدة في التعرف إلى ما يحتاجونه ليصبحوا أكثر فعالية.
- تصميم مجموعة من البرامج الإرشادية على أساس هذه الاحتياجات.
- إطلاق شبكة دولية من المسلمين الليبراليين والمعتدلين، تجتمع في مكان بارز وذو أهمية رمزية.
- إعادة تشكيل البرامج للتركيز على المعتدلين الحقيقيين في الأماكن الواعدة.
- كفالة المنابر وفرص الظهور لهم، مثلاً من خلال ضمان إشراكهم في زيارات للكونجرس ولقاءات مع كبار المسؤولين؛ حتى يُصبح صُناع السياسة على معرفة أفضل بهم، مما يحفظ عليهم الدعم والموارد اللازمة لجهودهم.

الملاحق

ترجمة اختصارات جدول إطار المعونة الأمريكية

Acronym	Definition	Arabic Translation
ACI	Affecting Change International	منظمة تحقيق التغير لدولي
CSH	Council For Secular Humanism	مجلس الإنسانية العلمانية
CT	Counter Terrorism	مخصصة الإرهاب
DA	Democratic Alliance	التحالف الديمقراطي
DF	Democracy Fund	صندوق دعم الديمقراطية
ERMA	Emergency Refugee Migration Assistance	دعم هجرة اللاجئين الطارئة
ESF	Economic Community of West African States	التحريك الاقتصادي لدول غرب إفريقيا
FMF	Foreign Military Financing	التمويل العسكري الخارجي
FSA	Financial Service Agreement	اتفاقية الخدمة المالية
GHAH	Global HIV/AIDS Initiative	مبادرة الإيدز العالمية
HA	Humanitarian Assistance	الدعم الإنساني
IMET	International Military Education and Training	التعليم والتدريب العسكري الدولي
INCLE	International Narcotics & Law Enforcement	المعهدات الدولية وفرص إنفاذ
IO&P	International Organization & Programs	المنظمات والبرامج الدولية
MCC	Millennium Challenge Corporation	هيئة لمعالجة الدولة
MRA	Metropolitan Redevelopment Authority	هيئة إعادة التنمية الحضرية
NADR	The Nonproliferation, Anti-Terrorism, Demining and Related Program	منظمة عدم انتشار الإرهاب ومناهضته وتنظيمه وبرامج ذات صلة
PKO	Peacekeeping Operations	عمليات حفظ السلام
SEED	Support for East European Democracy	دعم الديمقراطية الشرقية الأوروبية
TI	Technology and Investment	التكنولوجيا والاستثمار
WMD	Weapons Of Mass Destruction	أسلحة الدمار الشامل

وصايا الديمقراطية العشر؛ من منبر المسلمين الديمقراطيين: (١)

- ١- يجب علينا جميعًا الفصل بين السياسة والدين، وألا نرفع الدين أبدًا فوق قواعد الديمقراطية.
- ٢- يجب علينا جميعًا احترام كون البشر قاطبة هم نفس الحقوق، بعض النظر عن الجنس أو لعرق أو التوجّه الجنسي أو الاعتقادات الدينية.
- ٣- لا يجوز لأي شخص أبدًا الحُص على الكراهية، ولا يجوز لنا السماح للكراهية بأن تدخل قلوبنا.
- ٤- لا يجوز أبدًا لأي شخص ممارسة العنف أو تشجيعه، أيًا كان الإحباط أو الظلم الذي نشعر به، وبغض النظر عن عدالة قضيتنا.
- ٥- يجب علينا اللجوء إلى الحوار دائمًا.
- ٦- يجب علينا جميعًا إبداء احترامنا لحرية التعبير، وكذا مع الذين نختلف معهم أشد الاختلاف.
- ٧- ليس من حق أحد أن يدعي لنفسه مكانة مُنفردة، سواء كانت أعلى من الآخرين أو حتى أدنى منهم، ولا أن يصور نفسه باعتباره ضحية دائمة.
- ٨- يجب علينا جميعًا معاملة الرموز الدينية والوطنية للآخرين، كما نحب أن يعاملوا رموزنا. إن إحراق الأعلام والرسم على جدران الكنائس والمساجد والمعابد اليهودية هي إهانات تُفسد الحوار وتزيد من شعور الطرف الآخر بالقمع.
- ٩- يجب علينا جميعًا مراقبة سلوكياتنا في الأماكن العامة، فهي ليست مسرحًا ننفت فيه عدوانًا أو ننشر الخوف والكراهية؛ بل هي ساحة لعرض الرؤى والحجج، بحيث يفوز أفضلها بانتأييد.
- ١٠- يجب علينا جميعًا مناصرة خصومنا إذا ما عوملوا باحتقار.

(١) Originally voiced by Naser Khader in 2002. Reproduced from Khader's Web page.

الإسلام الصحيح في مواجهة الإسلام الخاطيء

عبد الرحمن وحيد^(١)

أذاعت الوكالات الإخبارية أن أسامة بن لادن قد تلقى فتوى من شيخ سعودي ضال؛ يسوّغ استخدام الأسلحة النووية ضد أمريكا، ليقع بها خسائر جمة. ويتطلب الأمر قوة انفعالية كبيرة لمواجهة تداعيات هذه الواقعة. وهل لازال بوسع إنسان الشك في أن الذين يتلذذون بحرق العاملين بلباني الإدارية، وقطارات المسافرين، والفنادق، والملاهي الليلية؛ سوف يترددون في انتهاز الفرصة لمضاعفة ما أحدثوه من ضرر ألف مرة؟

تخيّل تأثير قنبلة نووية واحدة تُفجّر في نيويورك أو لندن أو باريس أو سيدني أو لوس أنجلِس، فماذا عن اثنتين أو ثلاث؟ إن صرح الحضارة الحديثة كله قائم على أسس اقتصادية وتكنولوجية يأمل الإرهابيون في تقويضها بهجمات نووية، وذلك كما تتداعى أكواخ الصيادين في أعقاب تسونامي مدمر.

إن قنلتين صغيرتين موضوعتين في مكانٍ ملائم قد دمرتا الاقتصاد السياحي في بالي عام ٢٠٠٢م، وأعادتا كثيرًا من سكانها ثائية لحقول الأرز والبحر للبحث عما يملأ بطونهم الخاوية. ترى ماذا سيكون أثر أزمة اقتصادية عالمية قد تتمخض عنها هجمات أشد تدميرًا بكثير مما حدث في بالي أو في ١١ سبتمبر؟

لقد حان الوقت ليدرك ذوو النيات الطيبة، من كل ملة وشعب؛ أن هناك خطرًا شنيعًا يهدد البشرية. إننا لا نستطيع تحمّل تبعّة الماضي في «ممارسة أعمالنا كالعادة» ونحن نواجه هذا التهديد الوجودي، بل علينا أن نزيح جانبًا مشاحناتنا الدولية والحزبية، وأن نتّحد لمواجهة الخطر المترص بنا.

(١) رئيس مجلس أمناء وبيبا، وكبير مستشاري منظمة «الحرية للجميع» Libforall Foundation وقد نشرته في:

- The Wall Street Journal on December 30, 2005.

إن الأيديولوجية المتطرفة والفسادة، التي تسكن عقول المتعصبين؛ هي ما يهددنا بشكل مباشر (خصوصًا الأيديولوجية الوهابية/ السلفية، وهي نحلة أقلية من الأصوليين يمولها البترودولار). ومع هذا تمكن وتعزز وتفاقم هذا التهديد الديني المتطرف؛ أزمة سوء فهم عالمية.

يعجز عدد هائل من المسلمين عن فهم الإسلام، الذي يُعَلِّم الإنسان كيف يكون هيئًا لئلا مع الآخرين، ويتفهم قيمهم ويعرف أن موقف دين الإسلام منها هو التسامح. إن جوهر الإسلام يتلخص في كلمات القرآن: ﴿لَا تُكْرِهُوا دِينَ﴾، وهذا هو جوهر التسامح. أما المتعصبون دينيًا، عمدًا كان ذلك أم جهلاً؛ فيشوهون الإسلام ويحولونه إلى دوغما تعصب وبغضاء وإراقة دماء. وهم يُبرِّرون وحشيتهم بشعارات مثل: «الإسلام يعلو ولا يُغلى عليه»، ويسعون لإرهاب أي شخص لا يُشاركهم آراءهم المتطرفة، وقمعه دون النظر إلى جنسية أو دين. وبينما يُسارع بعضهم في إراقة الدماء بأنفسهم؛ نجد أن ما لا يُحصى من الملايين الآخرين يتعاطفون مع ما يرتكب هؤلاء من أفعال عنف أو يتواطؤون بالصمت.

ومما يزيد أزمة سوء فهم الإسلام، عند المسلمين أنفسهم؛ فشل الحكومات والشعوب أصحاب العقائد الأخرى، وغالبية المسلمين من ذوي النيات الطيبة؛ في مقاومة هذه الأيديولوجية الخطرة، وعزف وفضحها. وهذه الطريقة تسبب الأزمة في نزول المصائب على رؤوس المسلمين وغير المسلمين جميعًا. إن الفشل في فهم الطبيعة الحقيقية للإسلام يسمح باستمرار تشدد المسلمين في كل أنحاء العالم، بينما يُغمي بقية البشر عن حل لا تخطئه العين.

إن أكثر الطرق فعالية للتغلب على التطرف الإسلامي هي بيان الإسلام الحق للمسلمين وغير المسلمين على السواء وبدون هذا اليباد؛ سيظل الناس يميلون

(١) سورة نكافرون؛ آية ٦.

إلى قبول التفسير المتطرف، الذي لم يُبين أحدٌ وجه خطأ فيه، وهو ما يزيد في تشدد المسلمين وستعدي باقي العالم ضد الإسلام نفسه.

ولن يكون تنفيذ هذه المهمة بالأمر السريع أو السهل؛ فقد شنت العقيدة الوهابية/السلفية، في العقود الأخيرة، غارات كُبرى على أرجاء العالم الإسلامي، وصارت الأصولية الإسلامية حركة عالمية جيدة التمويل وتتخفي خلف واجهات متعددة، وهي تعمل كسَيْلٍ كاسح في كثير من الدول النامية، بل بين تجمعات المهاجرين المسلمين في الغرب نفسه. ولتحديد هذه العقيدة الخبيثة، التي تكمن خلف الإرهاب الأصولي وتهدد أسس الحضارة الحديثة؛ علينا تحديد مُناصريها وفهم أهدافهم وإستراتيجياتهم، وتقييم مواطن قوتهم وضعفهم، والتصدي بفاعلية لكل تحرك من جانبهم، إننا نتحدث عن صراعٍ عالمي على تحديد جوهر الإسلام

وتشمل أهداف الأصوليين السنة (المعدين للشيعة)، بوجه عام؛ ادعاء استعادة مثالية الإسلام الأول، الذي كان يمارسه محمد (ﷺ) وأصحابه المسمَّون بـ«السلف الصالح»؛ مُقيمين بذلك مُجتمعاً طوبوياً عماده تلك المبادئ السلفية، من خلال فرض تفسيرهم للشريعة الإسلامية على كل أفراد المجتمع، وإنكار وجود كل صور الإسلام المحلية بزعم الأصالة والطهورية؛ ليحولوا الإسلام من إيمانٍ شخصي إلى نظام سياسي شمولي، وقيموا خلافة إسلامية شاسعة، وفقاً للمعتقدات الصارمة للإسلام السلفي؛ تمتد حسب تصورهم من المغرب إلى أندونيسيا والفلبين، ليوضع العالم كله آخر الأمر تحت سيطرة عقيدتهم المتطرفة.

ويتبنى الأصوليون عقيدة تبدو بسيطة في الغالب، بل وعبرية أيضاً؛ إذ سرعان ما يتدثرون بعباءة الإسلام مُعلنين كفر خصومهم، وبذا يعبدون الطريق إلى ذبح المسلمين غير الأصوليين. وترتكز عقيدتهم على فهم تبسيطي وحرفي وانتقائي، إلى حد بعيد؛ للقرآن والسنة، فهم يَسْعَوْنَ من خلاله إلى إيقاع الأمة المسلمة، في أنحاء العالم؛ في شرك عقيدتهم الخائفة. ولأن اجتماعات الأصولية توسعية بطبيعتها؛ فهم

يبحثون دائماً عن نقاط الضعف والفرص السانحة، ليوجهوا ضربتهم، في أي وقت وأي مكان؛ بما يخدم غاياتهم الشمولية.

وما الغزاة المسلحون، الذين يُسَنّون غاراتهم من نيويورك إلى جاكارتا مروراً بإسطنبول وبغداد ولندن ومدريد؛ سوى قمة جبل الثلج وطلائع أعداد كبيرة ومُتنامية من البشر. تُشاركهم آراءهم المتطرفة وأهدافهم النهائية. وتشمل القوى الهائلة هذه الحركة الأصولية المنتشرة في العالم:

- ١ - خطة عدوانية وأهدافاً سياسية وأيديولوجية واضحة.
- ٢ - تمويلًا هائلاً من الداعمين الوهابيين أثرياء النفط.
- ٣ - القدرة على توزيع الأموال في المناطق الفقيرة؛ لشراء الولاء والنفوذ.
- ٤ - ادعاء التلغف بهالة من الأصالة والهبة العربية الدينية.
- ٥ - دعوة إلى الحفاظ على الهوية والكبرياء والتاريخ الإسلاميين.
- ٦ - قدرة على الاختلاط بالجمهير التقليدية الأكثر عددًا، وطمس الفرق بين الإسلام المعتدل ونسختهم من التطرّف الديني.
- ٧ - التزامًا تامًا من جانب القادة الممثلين لهؤلاء.
- ٨ - شبكات من المدارس الإسلامية، التي تنشر التطرف.
- ٩ - غياب المعارضة المنظمة في العالم الإسلامي.
- ١٠ - شبكة عالمية من الأئمة الأصوليين، الذين يقودون قطاعاتهم إلى التطرف.
- ١١ - «آلة» تعمل بسلاسة لترجمة وطبع وتوزيع الدعاية الوهابية/السلفية، ونشر أيديولوجيتها في أرجاء العالم.
- ١٢ - بعثات دراسية، للسكان المحليين؛ للدراسة في المملكة العربية السعودية، والعودة بالدرجات العلمية والديباجات الأيديولوجية التي تؤهلهم للقيادة في المستقبل.
- ١٣ - القدرة على عبور الحدود الوطنية والثقافية باسم الدين.
- ١٤ - التواصل عبر الإنترنت.

١٥ إحصاء حكوماتٍ وطنية كثيرة عن مراقبة هذه العملية كلها، أو السيطرة عليها.

ويجب علينا استخدام إستراتيجيات فعالة لمواجهة كل نقاط القوة الأصولية. وهذا ما لا يمكن تحقيقه إلا بضم ثقل الغالبية العظمى من المسلمين المحيين للسلام، والعالم غير الإسلامي؛ للمشاركة في حملة عالمية منظمة هدفها معالجة أزمة سوء الفهم، التي تهدد بابتلاع عالمنا بكامله. ولتصبح الإستراتيجية المضادة فعالة، يجب أن تستند إلى تقييم واقعي لنقاط القوة والضعف لدينا، في مواجهة الإرهاب والتطرف الديني. وبطبيعة الحال؛ فقد ثبتت نتيجة التفرُّق المدمرة فيما لا يُحصى من المجتمعات البشرية، التي واجهت مثل هذا التهديد الوجودي. وبالمثل؛ فعدم الجدِّية في مواجهة الخطر الوشيك مدمرٌ هو الآخر. وعلى الذين يسعون لترويج الفهم السلمي والمتسامح للإسلام التغلب على آثار الشلل الناتج عن الجمود، وأن يستخدموا عددًا من نقاط القوة المتاحة أو الممكنة، والتي يمكنها لعب دورٍ رئيسي في تحييد العقيدة الأصولية. وليست نقاط القوة أصولًا في الصراع مع التطرف الديني فقط، ولكن معكوسها يُشير إلى نقاط الضعف في قلب الفكر الأصولي. وهذه النقاط هي:

١ - الكرامة الإنسانية، التي تتطلب حرية الضمير، وترفض فرض الآراء الدينية.
٢ - القدرة على حشد موارد ضخمة لتغطية تكاليف هذه الإشكالية، متى تم تحديدها وخلق التزام عالمي بحلها.

٣ - القدرة على استغلال الموارد عن طريق دعم الأفراد والمنظمات، التي تعتنق الإسلام المسالم المتسامح.

٤ - ألف وأربعمئة عام تقريبًا من التقاليد والروحانية الإسلامية، التي تُعادي العقيدة الأصولية.

٥ - الاستعانة بالثقافة/ التقاليد/ الكبرياء المحلية والقومية، مع الإسلامية.

٦ - قوة الروح الأنثوية وحقيقة أن نصف البشرية من النساء، اللاتي هن نصيب طبيعي من ثمرة هذا الصراع.

٧- الحشود والقبادات التقليدية والصوفية، التي لم تنجرف للتشدد بعد (وهي ميزة عددية واضحة؛ إذ تتراوح من ٨٥ إلى ٩٠٪ من مسلمي العالم المقدَّرين بـ ١٣ مليار مسلم).

٨- القدرة على استغلال شبكات المدارس الإسلامية؛ لنشر الإسلام السلمي المتسامح.

٩- الميل الطبيعي لدى البشر، ذوي الميول المتشابهة؛ للتعاون معاً عندما يتعرَّضون لخطر مشترك.

١٠- القدرة على تكوين شبكة عالمية من الأفراد والمنظمات وقادة الرأي ذوي الميول المتشابهة؛ لترويج الأفكار المعتدلة والتقدمية في أرجاء العالم الإسلامي.

١١- إيجاد أيديولوجية مضادة في صورة تعاليم تقليدية وصوفية، وتعليم إسلامية حديثة؛ والقدرة على ترجمة مثل هذه الأعمال إلى اللغات المهمة.

١٢- إبراز مكاسب الحداثة، رغم كل عيوبها؛ والتمسك الواسع بالثقافة الجمهيرية.

١٣- القدرة على تجاوز الحدود القومية والثقافية باسم الدين.

١٤- التواصل عبر الإنترنت لنشر الأفكار التقدمية، بربط وإهام الأفراد والمنظمات، ذات التوجُّه المتشابه؛ عبر العلم.

١٥- الدولة القومية الحديثة.

١٦- وأخيراً؛ الرغبة الإنسانية العالمية في الحرية والعدالة، وفي حياة أفضل للذات وللمن نحبهم.

ورغم أن تلك المكاسب تبدو حاسمة؛ إلا أنها تظل في مُعظمها خاملة أو مُشَتَّة، ومن ثمَّ لزم استثمارها لتصير فعَّالة في مواجهة الأيديولوجية الأصولية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن أن ينجح أي جهد في هزيمة التطرُّف الديني؛ دون إيقاف تدفُّق البترودولار الذي يموله من «ليدز» إلى «جاكرت».

فقط من خلال تعيين المشكلة، ووضع حد للتناحر داخل الدول القومية وبين الدول وبعضها البعض، وتبني خطة محكمة طويلة الأمد (تتفد بقيادة والتزام دوليين)؛ يمكننا إيقاف تفشي الأفكار المتطرفة، واستعادة الأمل في حل أزمة سوء التفاهم العالمية، قبل أن يبدأ انهيار الاقتصاد العالمي والحضرة الحديثة كنتيجة لتلك الهجمات المدمرة بحق.

ويمكن للمسلمين أنفسهم نشر الفهم «الصحيح» للإسلام. بل يجب عليهم ذلك؛ وبالتالي يضعفون مصداقية الأيديولوجية المتطرفة. ومع هذا، فإن تنفيذ هذه المهمة يتطلب تفهم ودعم الأفراد والمنظمات والحكومات، ذوات الميول المتشابهة؛ في أنحاء العالم. ويجب أن يكون هدفنا تنوير قلوب وعقول البشرية، وفرض هيمنة رؤية إسلامية بديلة؛ رؤية يمكنها إعادة عقيدة الكراهية المتعصبة إلى الظلام الذي جاءت منه.

نص الفتوى التي صدرت من المفوضية الإسلامية في إسبانيا ضد أسامة بن لادن^(١)

تأصيل عقدي

في القرآن، الكتاب الذي أنزل هدى للناس؛ يأمر الله المسلمين بالسمو الأخلاقي. وتتأسس أخلاق الإسلام على قيم مثل السلام والتسامح والرحمة والرفقة.

ويذكر القرآن المسلمين بأنهم مسؤولون أمام الله عن سلوكهم ومعاملتهم للناس جميعاً؛ سواء أكانوا مثلهم مسلمين أم لا.

فالمسلمون، بهذا المعنى؛ يجب عليهم السعي لخير أنفسهم وأسرهم وحيرائهم والمجتمع بوجه عام: ﴿وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ فُسَاداً فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾^(٢).

ولفظه «فساد» هنا تشمل كل أشكال الفوضى والإرهاب، التي تسمى لتدمير أمن وسلام المسلمين.

والمسلمون، من ثم؛ لا يحرم عليهم فقط ارتكاب الجرائم ضد الأبرياء، بل هم مسؤولون أيضاً أمام الله عن منع من لديهم النية لذلك؛ بما أن هؤلاء ييغون الفساد في الأرض.

وبالنسبة لمعاملة غير المسلمين؛ تقول الآية الثامنة من سورة الممتحنة: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ بَرُّوهُمْ وَنُقِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾.

(١) النص لإسباني الأصلي للفتوى متوفر عن موقع:

- Webislam.

(٢) سورة نعبص: آء. ٧٧

ومفهوم البرّ في هذه الآية يُشير إلى الطريقة التي يجب أن يُعامل بها امرؤ الوالدين والأقارب. ويزيد النبي (ﷺ) المفهوم وضوحاً كما جاء في الصحيحين^(١): «والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، والله لا يؤمن. قيل: من يا رسول الله؟ قال: الذي لا يأمن جاره بوائقه».

بل إن الرسول (ﷺ) حثّ المؤمنين على العطف على الحيوانات، وحرّم عليهم الإضرار بها أو الإثقال عليها بالعمل. وهناك حديث يروي لنا ما قاله الرسول (ﷺ) عن رجل سقى كلباً ظمئاً، إذ قال إنه قد عُفِّرَت له كل ذنوبه بهذا الفعل وحده. وعندما سُئل: يا رسول الله، إن لنا في البهائم أجراً؟ قال: «في كل كبير رطبةٍ أجر».^(٢)

والقرآن لا يشجّع المسلمين على رد الشر بالشر؛ بل على العكس يدعو المؤمنين إلى رد السيئة بالحسنة: ﴿وَلَا تَسْتَوِ الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ دَعِيَ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾.^(٣)

وقال سبحانه وتعالى أيضاً إن الجنة أُعِدَّت لمن يعمل في سبيل الله في السراء والضراء، وكذلك الذين يكظمون غيظهم ويعفون عن جيرانهم، لأن الله يحب المحسنين: ﴿وَالْعَظِيمِينَ الْعَظِيمَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾.^(٤)

﴿يَلْبِثِينَ أَحْسَنَ لِمَا سَأَلَ وَرِيَادَةً وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.^(٥)

﴿وَحَرِّدُوا صَبَاحَ سَبْتِهِمْ مِثْلَهُمْ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزِينَ﴾.^(٦)

(١) سحاري ومسلم

(٢) مسلم/ ٢٢٤٤، البخاري/ ٢٤٦٦.

(٣) سورة فصلت: آية ٣٤

(٤) سورة آل عمران: آية ١٣٤

(٥) سورة يوسف: آية ٢٦.

(٦) سورة الشورى: آية ٤٠

وتظهر كراهية الله للقتل في الآيات التي تتحدث عن هابيل في سورة المائدة:
﴿قَالَ لَا قُتْلُكَ قَالَ إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ (١) فرد عليه هابيل: ﴿يَنْبَغُ لَكَ إِلَهٌ يَدُوكَ
يَقْتُلُنِي مَا أَتَا بِسُحْرِ يَدَيَّ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ (٢).

وبعد مقتل هابيل؛ يقول الله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ
مَنْ قَتَلَ نَفْسًا يَعْتَرِ بِقِسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا
فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (٣).

وجدير بالذكر أن الإشارة لبني إسرائيل لا تُقلل من الصلاحية العالمية لتلك
الرسالة.

وقد ذكرنا الرسول (ﷺ) أيضًا بأن 'القتل هو ثاني أعظم الكبائر' (٤) وأخبرنا أن
أول ما يحاسب عليه المرء يوم القيامة هو الدماء. (٥)

كذلك مفهوم الحرب في القرآن؛ فإنه ينحصر في الدفاع فقط: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ
اللَّهِ الَّذِينَ يَقْتُلُونََكُمْ وَلَا تَعْدُوا إِلَيْكُمْ إِنَّكُمْ لَا يُحِبُّونَ الْمُعْسَكِرِينَ﴾ (٦).

وكما ذكر محمد أسد في ترجمته لمعاني القرآن؛ فإن معظم المفسرين يتفقون على أن
لفظة «تعدوا» تعني في هذا السياق: «لا تبدؤوا بالعدوان». ثم إن السمة الدفاعية
للقتال في قوله تعالى: ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، أي بسبب المبادئ الأخلاقية التي أمر بها الله؛
واضحة في قوله: ﴿الَّذِينَ يَقْتُلُونَكُمْ﴾... وهو ما يزداد وضوحاً في الآية التاسعة والثلاثين

(١) سورة المائدة؛ آية ٢١

(٢) سورة المائدة؛ آية ٢٨

(٣) سورة المائدة؛ آية ٣٢.

(٤) البخاري/ ٦٨٧١، مسلم/ ٨٨.

(٥) مسلم/ ١٦٧٨، لسخري/ ٦٥٣٣.

(٦) سورة البقرة؛ آية ١٩٠

من سورة الحج: ﴿أَذِّنْ لِلَّذِينَ يَقْتُلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلْمٌ﴾. وهذه، حسب جميع ما وردنا من روايات؛ هي إشارة القرآن الأولى (ومن ثم الأساسية) إلى الجهاد. وفي سياق الحرب الدفاعية؛ يفرض الرسول (ﷺ) قيوداً صارمة لحفظ الأنفس والأموال. ولذا؛ حرّم النبي محمد (ﷺ) قتل النساء والأطفال والمدنيين في الحروب.^(١)

وقال (ﷺ) أيضاً إن: «من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة».^(٢)

وفي ضوء هذه النصوص الإسلامية، وغيرها؛ فإن الأفعال الإرهابية التي ينقذها أسامة بن لادن وتنظيمه: «القاعدة»؛ سعيًا لزرع الخوف في قلوب المسالمين العزل، وذلك بتدمير المباني أو الممتلكات، وما يترتب عليه من موت المدنيين من النساء والأطفال وغيرهم؛ هي أفعال محرمة تحريماً قاطعاً ومجرمة تجريمًا تاماً في الإسلام.

إن ارتكاب الأفعال الإرهابية بحجة «الدفاع عن الشعوب المضطهدة في العالم، أو عن حقوق المسلمين»؛ ليس له أي سند من الإسلام.

ولا شك أن للمسلمين حقاً مشروعاً في رد أي عدوان أو أي ظلم، لكن رد الفعل لا ينبغي أن يقود إلى الكراهية العمياء أو اللاعقلانية: ﴿وَلَا يَجْرِمُكُمْ سَتْرَانُ فَوْقَ أَنْ صَدَّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْرِ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْرِ وَالْعُدْوَانِ وَأَتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾.^(٣)

وبالمثل يُشير القرآن، عند الكلام عن الذين يدعون نفاقاً إيمانهم بالتوراة؛ إلى أنه كلما أوقد أحدهم نار الحرب أطفأها الله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَقُولَةٌ خَلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلِقُوا إِمَّا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُبْقِي كَيْفَ يَشَاءُ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَا آتَاكَ مِنْ رَبِّكَ لَقَالُوا كُفُّوا أَلْقَيْنَا بِهِمُ الْعُدَاةَ وَالْبَعْضَاءُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كَلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَسَعُونَ

(١) مسلم/ ١٧٤٤، البخاري/ ٣٠١٥.

(٢) البخاري/ ٣١٦٦، سنن ابن ماجه/ ٢٦٨٦.

(٣) سورة المائدة: آية ٢.

فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَأِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴿١﴾. ' كذا جَرَّم الله أفعال تدك الشعوب التي تنتهك المعاهدات الدولية، وتبدأ بالحرب: ﴿الَّذِينَ عَاهَدْتَ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ﴾ (١)، ويطلب منا بدل كل شيء لحرمتهم: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْحَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَوْفٍ سَيَبْلِي اللَّهُ يَوْفُ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَظُنُّونَ﴾ (٢). ولكن إن جنحوا للسلم، فعلى المسلمين الجنوح للسلم كذلك: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (٣).

بناءً على ما سبق؛ فمن الضروري إيضاح كون الإرهاب والتطرف يُناقضان الطبيعة البشرية وتعاليم الإسلام.

ولا بد أن يدرك المسلمون خطر الإرهاب على الإسلام، وأنه مدمر لديننا ولأمتنا. ومن شأن التربية الإسلامية الصحيحة، في المدارس والجامعات الإسلامية؛ أن توضح لكل إنسان طبيعة الإسلام كدين سلام، ورفضه لكل أعمال الإرهاب والقتل العشوائي.

إن هيمنة الكبر والتعصب والتطرف وعدم التسامح الديني، على الأفراد أو الجماعات؛ مؤشرٌ لقطيعتها مع الإسلام ومبادئ النبي محمد (ﷺ).

إن ارتكاب الأعمال الإرهابية معناه الانفصال العنيف عن تعاليم الإسلام؛ مما يسمح باحتمال على مرتكبيها، من الأفراد أو الجماعات؛ بانتفاء صفة الإسلام عنهم، وأنهم قد أمسوا خارج دائرته. ومثل تلك المجموعات تُشوّه مفاهيم الإسلام الأساسية، وتتلاعب بها، كمفهوم جهاد مثلاً؛ عن طريق فرض تفاسيرهم ومعاييرهم عليها.

(١) سورة المائدة: آية ٦٤.

(٢) سورة الأنفال: آية ٥٦.

(٣) سورة الأنفال: آية ٦٠.

(٤) سورة الأنفال: آية ٦١.

وفي الواقع؛ فإن الجماعات، التي تحمل أسماء إسلامية وتتحدث لغات إسلامية؛ تشوّه بأعمالها صورة الإسلام، وتخدّم مصالح أعدائها. إن أعمالهم تنشر رُهاب الإسلام في الدول التي يُشكّل فيها المسلمون أقلية، وتدمّر علاقات التعاون والجوار بين المسلمين وغير المسلمين. وتجنّد أفعالهم صورة خاطئة عن الإسلام، وهي بالضبط الصورة التي يبذل أعداء الإسلام جهودهم لعرضها للعالم

وإذ تتسبب هذه الجماعات المتطرّفة في القتل العشوائي لغيرهم من المسلمين. فعلينا هنا تذكّر ما بيّنه رسول الله (ﷺ) من أن المسلم الذي يقتل مسلمًا آخر يُمسي كافرًا.

وبناء على هذا المبدأ؛ إذا ارتكب مسلم أو جماعة إسلامية جريمة إرهابية؛ فإن هذا الفرد أو هذه الجماعة يكون قد انتهك قواعد شرع الإسلام، وتبذ هدى الله وسبيله. ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾.

وهنا نعلن بثقة الفتوى التالية:

- ١- يرفض الإسلام الإرهاب، بكر مظاهره؛ لأنه يعني موت أبرياء، أو إلحاق الأذى بهم، أو تدمير ممتلكاتهم.
- ٢- الإسلام هو الضحية الرئيسية للهجمات الإرهابية، التي تقوم بها جماعات تدّعي زيفًا أنها إسلامية؛ لدرجة أن تلك الهجمات لا تؤدي فقط بحياة كثير من المسلمين، بل تشوّه أيضًا صورة الإسلام وتنشر رُهابه خدمة لمصالح أعدائه.
- ٣- تحاول هذه الجماعات إخفاء انحرافها بالزور، والتفسيرات المنحرفة للنصوص المقدسة؛ بغية نيل تأييد المسلمين أو تجنيد أتباع جدد. وهذا التزوير يجب أن يُدينه بقوة حكماء الإسلام وقادته في العالم كله.
- ٤- مرتكبو الأعمال الإرهابية ينتهكون تعاليم القرآن، ومن ثمّ يصبحون مُرتدين نبذوا الإسلام.

(١) سورة التوبة؛ آية ١٠٩.

٥ من واجب كل مسلم أن يشط لمحاربة الإرهاب، وفقاً للتفويض القرآني الذي يوجب العمل على منع انتشار الفساد في الأرض.

وبناءً على ما سبق بيانه؛ نرى التالي:

وفقاً للشريعة؛ فإِنْ مِنْ يُحِلُّ مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ أَوْ يَحْرِمُ مَا أَحَلَّهُ اللَّهُ، كَقَتْلِ الْأَبْرِيَاءِ فِي هَجَمَاتٍ إِرْهَابِيَّةٍ؛ يَكُونُ كَافِرًا مُرْتَدًّا وَمُسْتَحِلًّا لِمَا حَرَّمَ اللَّهُ؛ لِأَنَّهُ يَجْعَلُ جَرِيمَةَ قَتْلِ الْأَبْرِيَاءِ حَلَالًا (وهذا معنى الاستحلال)، وهي جريمة حَرَّمَهَا الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ وَسُنَّةُ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ (ﷺ).

وما دام أسامة بن لادن ومنظمته يدافعون عن شرعية الإرهاب، ويحاولون إصاَق ذلك بالقرآن الكريم والسنة؛ فإنهم بذلك يَسْتَحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَمِنْ ثَمَّ قَدْ صَارُوا كَافِرِينَ مُرْتَدِّينَ بِحُكْمِ الْوَاقِعِ. وَلَا يَنْبَغِي اعْتِبَارُهُمْ مُسْلِمِينَ، وَلَا التَّعَامُلَ مَعَهُمْ بِوصفهم كذلك.^(١)

وبناءً عليه؛ نعلن أن أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة، المستولِئَينَ عن الجرائم الفظيعة ضد الأبرياء، الذين اغْتَبَلُوا بِخَسَّةٍ فِي هَجَمَاتِ الْحَادِي عَشَرَ مِنْ مَارَسٍ فِي مَدْرِيدٍ؛ قَدْ صَارُوا خَارِجَ دَائِرَةِ الْإِسْلَامِ. وَهَذَا يَسْرِي عَلَى كُلِّ مَنْ يَسْتَغِلُّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ وَاسْنَةَ النَّبَوِيَّةِ فِي تَسْوِيفِ الْأَعْمَالِ الْإِرْهَابِيَّةِ.

كما نعلن أن المبررات السياسية، التي يدّعيها أسامة بن لادن وتنظيم لقاعدة بشأن استرداد الأندلس؛ والتي صارت معروفة للجميع منذ أعلن عنها، تتعارض بشكل كامل مع الإرادة الإلهية المعبر عنها بوضوح عبر التاريخ. إن الله هو رب التاريخ، وكلُّ ما حدث وما يحدث وما سوف يحدث؛ فإنها هو رحمة تقع لغاية إلهية، وأنه من الواجب على كل مسلم أن يعُدّه كذلك في أي حدث يقع للمسلمين؛ إذ الله لديهم هو واهب الخيرات، وحتى أعتى المتآمرين ليسوا سوى عبيد مخلوقين لا حق لهم في الحكم على ما قدّره الله، أو المنازعة بشأنه.

(١) هذه الفتوى ليست دليلاً حقيقياً فحسب، بل دليلاً تبيّن صاحبها لنفسه لرؤية التي يتقدها، وهي عقيدة شاذة (الأسف) (نشر).

ومأساة الأندلس، التي تتمثل في الإلادة الجماعية للمسلمين وطردهم من إسبانيا،
لدهم الأم جميعاً؛ لا يحكم فيها إلا الله. وليس أمام العبيد إلا قبول القضاء الإلهي
شاكرين.^(١)

وبالنسبة خرق شروط اتفاقية «سانتافي» للاستسلام،^(٢) والتي وقعها الملك
والملكة الكاثوليكيان وملك غرناطة المسلم؛ نعلن أنه، بتوقيع اتفاقيات التعاون
عام ١٩٩٢م، بين الدولة الإسبانية والممثل الشرعي للإسبان المسلمين المعروف
باسم «المفوضية الإسلامية بإسبانيا»؛ تُعدّ الاتفاقية حاسمة لكل الحجج القانونية
أو السياسية؛ إذ تعترف في مقدمتها بأن «الإسلام جزء من هوية إسبانيا». وهذا
الإقرار، بالإضافة إلى ما نُصّر عليه في الاتفاقية؛ يسوي المسألة بشكلٍ قاطعٍ من
الزاوية القانونية أو السياسية.

وتُعدّ اتفاقية التعاون لعام ١٩٩٢م هي الإطار الجديد، الذي ارتضيناهُ لأنفس
للمصالحة بين دولة إسبانيا والمسلمين الإسبان. وهذه الاتفاقية تمثل الإرادة الصريحة
للمسلمين الإسبان، وليس لأي أحد خارج جماعتنا الإسلامية. سواء كان اسمه بن
لادن أو القاعدة أو أي اسم آخر؛ الحق في التدخل في أمورنا.

وبناء على هذه الفتوى؛ طالبتنا الحكومة الوطنية ووسائل الإعلام الإسبانية أن
تتوقف عن استخدام كلمة «إسلام» أو «إسلامي»، في وصف هؤلاء الأشرار؛ لأنهم
ليسوا مسلمين، ولا صلة هم بأمّتنا أو بجماعتنا الإسلامية. وأن يُلقبواهم بدلاً من
ذلك بـ«إرهابي القاعدة»، لكن دون استخدام صفة «إسلامي» لأنهم، كما سبق
القول؛ ليسوا مسلمين بحُكم الشرع.

(١) لاحظ البرة الجرية الكاثوليكية التي تكشف حفية الكاتب. (لشهر)

(٢) هي مدينة إسبانية تقع في مقاطعة غرناطة؛ عُقدت بها اتفاقية تسيم غرناطة سكي إسبانيا لمتحدة. فرندو
وليز بيلا عام ١٤٩٢م. (مترجم)

وبالمثل: نطالب المسؤولين في وسائل الإعلام أن يُقرّوا بما بيّناه هنا، وأن ينصتقوا، فصاعداً: من المعايير الموضحة أعلاه، وخصوصاً في عدم ربط الإسلام أو المسلمين بالأعمال الإرهابية، وبالذات إذا كنت تلك الأعمال تستر بلغة أو دعوى إسلامية.

منصور إسكودير وبيداتي
السكرتير العام للمفوضية الإسلامية بإسبانيا
في قرطبة؛ ١١ مارس ٢٠٠٥ م

معاً في مواجهة الشمولية الجديدة^(١)

بعد أن قهرنا الفاشية والنازية والستالينية؛ يواجه العالم الآن تهديداً شمولياً عالمياً الطابع هو: لأيديولوجية الإسلامية.

وندعو، نحن الكتاب والصحفيين والمثقفين؛ لمقاومة الشمولية الدينية، وتعزيز الحرية وتكافؤ الفرص والقيم العلمانية للجميع.

وقد بينت الأحداث الأخيرة، التي وقعت عقب نشر رسوم لمحمد (ﷺ) في بعض الصحف الأوروبية؛ ضرورة النضال من أجل هذه القيم العالمية. ولن يمكننا الفوز في هذا النضال بالسلاح؛ إذ سيكون في ميدان الأيديولوجيا. فم نشهده ليس صدام حضارات أو عداء بين الغرب والشرق؛ بل معركة عالمية بين الديمقراطيين والثيوقراطيين.

وككل الأيديولوجيات الشمولية؛ تتغذى الأيديولوجية الإسلامية على مشاعر الخوف والإحباط. وبراهن دُعاة الكراهية على تلك المشاعر، لتشكيل تنظيمات مُعدّة لفرض عالم يقوّص الحرية ولا يؤمن بالمساواة. كتنا نعلن بوضوح وحزم أنه لا شيء، ولا اليأس ذاته؛ يُبرر اختيار الصلاية والشمولية والكراهية. إن الأيديولوجية الإسلامية رجعية؛ تقضي على المساواة والحرية والعلمانية أينما وجدت. وس يؤدي نجاحها إلى خلق عالم من الهيمنة؛ هيمنة الرجل على المرأة، وهيمنة الإسلاميين على جميع من عداهم. ولمواجهة ذلك؛ علينا تأمين الحقوق العامة للمضطهدين أو الذين يعانون من التمييز.

إننا نرفض «النسبية الثقافية»، والتي تقوم على حرمان الرجال والنساء أبناء الثقافة الإسلامية من حقهم في المساواة والحرية والقيم العلمانية، باسم احترام الثقافات والتقاليد. ونرفض التخلي عن روحنا النقدية خوفاً من اتهامنا برُهاب الإسلام، ذلك المفهوم التعس، الذي يخلط بين نقد الإسلام كدين وتشويه صورة معتنقيه.

1. First published in Morgenavisen Jyllands Posten, February 28, 2006

إننا ندافع عن عالمية حرية التعبير ، حتى يذوق بنو الإنسان ثمار الروح النقدية في كل القارات وضد كل الانتهكات والعقائد الجامدة.

إننا نهيب بالديمقراطيين والأرواح الحرة، في كل بلاد العالم؛ أن يكون القرن الحالي قرنًا للتنوير لا للظلامية.

آيان حرسبي علي

شهلا شقيق

كارولين فوريسست

برنار هنري ليفي

إرشاد منجي

مهدي مظفري

مريم نمازي

تسليمة نسرين

سلمان رشدي

أنطوان صفير

فيليب فال

ابن وراق

كُفّوا عن الاستسلام للتهديدات^(١)

بيان

إن الحفاظ على حرية التعبير هو أقل الطرق تكلفةً وأكثرها استدامة لحكم بلد والحفاظ على استقرارها. هذه هي النصيحة التي قدّمها، من تلقاء نفسه؛ «أكبر گنجي» إلى الزعيم الروحي الإيراني آية الله الخميني. وقد تم حبس الصحفي الإيراني والفيلسوف السياسي گنجي منذ أكثر من ست سنوات. تُرى كم ستطول مدة سجنه؟ هذا هو السؤال المتوقع في دولة تحترم القانون، وتتصرّف بحكومتها وفقاً لتشريعات منشورة سلفاً. لكن التاريخ المحتمل لإطلاق سراح گنجي هو أمرٌ تعسّفي، تمامًا مثل محاكمته والحكم عليه. إن القصة المأسوية حرية التعبير، كحق من حقوق الإنسان؛ لها مكانة خاصة في الصورة الشائعة عالمياً لانتهاك حقوق الإنسان. والسبب واضح، وهو أن قمع حرية التعبير غالباً ما يكون توطئة لانتهاك حقوق الإنسانية الأخرى.

وفي معظم البلدان والثقافات الإسلامية؛ لا توجد حرية تعبير. وليس ذلك بالأمر الجديد؛ فغالباً ما تولّد الشوفينية والقومية العرقية والتعصّب الديني مواقف عدائية ضد المعارضين.

وفي الفترة الأخيرة؛ واجهت هولندا، مثلاً مثل بلدان أخرى؛ هذه الظواهر، التي لم تُصب كل فرد بعد، لكنها حقيقية. وقبل تناوها بشكل موسّع، أودّ أولاً مناقشة أحد تجلياتها في العالم الإسلامي، وهو قتل المثقف الإيراني «أحمد كسروي».

فحين يرغب المثقفون ببلد إسلامي في المشاركة في القضايا الجدلية احساسية؛ فإنهم يواجهون مشكلات حقيقية. والمثال المشهور هو ما حدث لـ «أحمد كسروي»

(١) صاحبه «أفش لين» بروفيسور التاريخ والاجتماعي والمؤسسة ودرست لثقافات بكنية قانون، جامعة ليد، هولندا.

- This manifesto was read by Afshin at an international literature festival in Winternachten in The Hague on January 20, 2006, and subsequently published on his personal blog.

(١٨٩١ - ١٩٤٦ م). صحيح أن ذلك القانوني والمؤرخ واصحفي غير معروف في العالم الغربي، إلا أن له شهرة كبيرة في إيران بصفته مُناصرًا لحقوق الإنسان والمبادئ الدستورية الليبرالية. أيضًا أنجز كسروي بحثًا حول اللاهوت السياسي للإسلام، انتقد فيه مبدأ الإمامة عند الشيعة؛ فاتهمه عدد من آيات الله بالكفر، وأُخْرِقَتْ كتبه عناءً. وفي الوقت الذي كانت القوات المتحالفة في إيران (القوات الأمريكية المتمركزة في طهران) تُشاهد، في انفعال؛ انهيار النازية في أوروبا، وَقَعَ حادث غريب في تلك العاصمة. لقد أسس طالب (مفرد اللفظة الفارسية: «طالبان») اسمه «نواب صفوي» تنظيمًا سرّيًا لمقاتلة «أعداء الإسلام» بالقوة المسلحة، وهي منظمة «فدائيي الإسلام» (بالفارسية: «فدائيان إسلام»). وقد قصد صفوي أحد آيات الله، وطلب منه فتوى في أمر كسروي؛ فاستُجيب لطلبه، وصدرت فتوى تقضي بقتل كسروي. وفي ٢٨ أبريل ١٩٤٥ م؛ حاول صفوي اغتيال كسروي في وصح النهار، لكن كسروي نجا من القتل، واعتقل المجرم، الذي نجح بعد ذلك في الهرب إلى النجف (بالعراق)، حيث ترأس مجموعة إرهابية ببعض الوقت.

وفي مارس ١٩٤٦ م؛ صارت أوروبا حرة مرة أخرى. أما في طهران؛ فقد انفجر الصراع من جديد حول حرية التعبير. وبناء على اتهامات موجّهة إلى كسروي من قِبَل عدد من الطلاب؛ تم استدعاؤه للمثول أمام النائب العام في طهران، بتهمة التجديف وتدنيس المقدسات. في البداية؛ كان نظام القضاء الإيراني كارهاً لمحاكمته. وكان يأمل في أن يستطيع إحالة القضية إلى قوات التحالف، مُستنجدًا بمعاهدة التحالف، التي تضمن جميع الإيرانيين حق حرية التعبير. ومع ذلك؛ اعتبر الحلفاء القضية شأنًا داخليًا، وقد اشتهر بعدها أن الأمريكيين قد أقنعوا الشرطة الإيرانية بحراسة منزل كسروي. كان الحادي عشر من مارس ١٩٤٦ م؛ هو اليوم الذي حُدِّد لمحاكمة كسروي أمام المحكمة العليا في طهران. وعن طريق الصحافة، علم ثمانية من أعضاء «فدائيين إسلام» بتاريخ نظر الدعوى ومكانها؛ ففتحوا المحكمة،

وقتلوا كسروي وسكرتيره. وقد جمع مُرتكبو الجريمة بين استخدام أسلحة نارية لقتل الكاتب، وسكين للتمثيل بجثته.

ويتضح التشابه مع هولندا بشكل تدريجي؛ إذ تم تصدير هذا التقليد الخطير إلى أوروبا لسوء الحظ. ففي ٢ نوفمبر ٢٠٠٤م؛ اغتيل المخرج والكاتب الصحفي «ثيو فان جوخ». وقد صُدم الأوروپيون بشدة لاغتياله. وقد أقر المتهم «محمد بويري» أثناء محاكمته بأنه ارتكب فعلته مدفوعاً بقناعته الدينية. وقد كانت كلمات «محمد بويري» الاختامية الساحرة، مذهبة؛ على الأقل بالنسبة للمواطن الهولندي العادي:

«شيء آخر بالنسبة لانتقادكم. ربما بقولكم: المغاربة؛ تقصدون المسلمين. أنا لا ألومكم؛ لأن القانون الذي يُطالبني بضرب عنق كل من تناول على الله ورسوله؛ هو نفسه القانون الذي يأمرني بالألمكث في هذا البلد، أو على الأقل في بلديّندى فيها، حسب وصف النائب اعام؛ بحرية التعبير... وأظن أن لضابط الشرطة، الذين واجهوني يوم الثاني من نوفمبر؛ الحق في أن يعرفوا الآتي. أنا لم أطلق النار لأنجب قتلكم، بل أطلقت النار لأقتلكم فأقتل».

في عام ١٩٨٩م؛ سقط حائط برلين. رمز الماركسية الشمولية؛ التي أحكمت قبضتها على دول الكتلة الشرقية، وجزء من أوروبا الغربية؛ لقرن كامل تقريباً. وفي الاتحاد السوفييتي، والدول التي تدور في فلكه؛ قُهر عدد لا حصر له من الكتب وقيدت حريتهم. لكن في نفس اعام أصل شكل جديد من الشمولية برأسه؛ فقد أهدرت فتوى «آية الله الخميني» دم الكاتب «سليمان رشدي»، وكان هذه المرة بريطانياً. وتتجذر الفتوى، إلى حد كبير؛ في نفس التقليد الذي أباح اغتيال كسروي. ويمكن النظر إلى الهجوم على كِتَاب «سليمان رشدي»، الآيات الشيطانية؛ على أنه ميلاد لأيدولوجية طالبان في أوروبا. إذ تلا ذلك إحراق للكُتب، وتهديدات، وهجمات إرهابية على الناشرين والمترجمين. وقد رفضت الدول الأوروبية، ومنتقوها؛ الاستسلام لهذه التهديدات الإرهابية. كما تحلى «برلمان الكُتب الدولي»

بالشجاعة الكافية، لمقاومة الأشكال الإرهابية العابرة لحدود الدول. لكن أوروبا، فيها يبدو: قد فقدت حيويتها. إذ تغير، لسوء الحظ؛ قلب موقفها من حرية التعبير بعد اغتيال «فان جوخ». وذلك فيما يتعلق بفيلم «الخضوع Submission»؛ الذي أخرجه «ثيو فان جوخ»، بالتعاون مع عضو البرلمان الهولندي «آيان حوسي علي»؛ حول اضطهاد النساء في الثقافة الإسلامية.

إذ لم يُعرض الفيلم منذ الثاني من نوفمبر ٢٠٠٤م.

وفي الواقع، تم حظر الفيلم بشكل غير رسمي. إذ لم يصدر قرار بحظره من أية جهة رسمية؛ بل من مجموعات إجرامية تُهدد بأعمال إرهابية. وفي عام ٢٠٠٥م؛ لم يجرؤ المنتجون في هولندا على عرض فيلم مدته عشر دقائق للجمهور، لأن سلامة شركة إنت جهم لا يمكن ضمانها. وقد شرعنا الآن باعتبار ذلك أمراً عادياً في هولندا، كما في أي مكان آخر. تُرى كيف تناصل من أجل حرية التعبير للفنانين والصحفيين في البلدان الاستبدادية، كيران؛ إذا كنت الأمور في هولندا قد شرعت تسلك طريقاً مُشابهاً بشكل يُثير الشبهات؟

ولحسن الحظ؛ فإن كتاب «الآيات الشيطانية» يُعاد الآن طبعه هنا في هولندا، ولكن هل لازال الأمر عملياً؟ ألم يصح الكتاب كلفافة مُشتعة في برميل بارود؟ إن حرية القول مُهددة بالتقييد المتصاعد من خلال التلويح بتهم الإسلاموفوبيا (رهاب الإسلام) والعنصرية. وقد استسلم بعض المثقفين بالفعل. فمثلاً أُوقفت «أوبرا عائشة» في روتردام عام ٢٠٠١م؛ لأن شخصية زوجة الرسول (ﷺ) قد جُسدت على المسرح، وكان لا بد أن يُلغى المشروع بسبب شعور عدد من الممثلات بالتهديد. ومؤخراً أكرهت كاتبة صحفية في الصحيفة القومية اليومية: «إن آر سي هاندلسبلاد NRC Handelsblad»، وهي «حسنة المارودي»؛ على إيقاف العمود الذي كتبه بسبب تهديدات بالعنف من جانب الجالية المغربية. تُرى ماذا حدث للشجاعة المدنية؟ لم لا نسمع شيئاً من الناشرين والفنانين والإعلاميين والزملاء الذين أذعنوا لعواقب هذا الاستسلام الطوعي؟

يتعين توقع الشجاعة المدنية لا من جانب من هُددوا فقط، بل من المحيطين بهم أيضًا، ومن ناشريهم ومنتجهم وزملائهم... إلخ.

لقد واجهتُ تعصبًا سياسيًا دينيًا من قبل، وأعرف كيف يبدأ الأمر وكيف يتطور. لا يقلُّ أحدٌ إننا مأسورون في قبضة الإسلاموفوبيا أو العنصرية. صدقوني؛ الأمر مختلف. إن لوثر لم يُعانِ من فوبيا الكاثوليكية، بل كان يتقد الكنيسة. كذلك لم يُعانِ فولتير فوبيا الدين، بل كان ببساطة يتقد مظاهر التعصب الديني. أكان ينبغي إيقاف مسيرة الإصلاح بدعوى عدم تورُّط لوثر في «تشويه سمعة الكاثوليك جميعًا»؟

إن المثقفين يدعون بشكل متزايد إلى ممارسة الرقابة الذاتية، وإعداد تقارير مُغلقة باللياقة السياسية عن الميول التعصبية. أترى فقدت هذه البلاد شهيتها للحرية؟ هل صار البلد الذي نشر فيه «بير بايل» و«جون لوك» كتبهما أَرْض الآراء المحجوبة؟

لا أحد يحاول وصم أتباع دينٍ مُعين عن بكرة أبيهم. وتكرار هذا الكلام ادعاءٌ خبيث. لكن ما يجب الحفاظ عليه هو إمكان انتقاد الدين بحرية، حتى لو أزعج ذلك الأصوليين.

إن لدين في هولندا، دون سائر البلدان؛ تقليدًا نُدعمه. إذ كان من غير المقبول عندنا أن ترفض المکتبات بيع رواية «الآيات الشيطانية». لم يعد الأمر شأنًا محليًا. ولا بد أن نتغلب على مخاوفنا من خلال صورة من صور التضامن العالمي. إنها هولندا الآن التي في حاجة إلى مثل هذا التضامن. ومن ثمَّ أعتقد أنه ينبغي تدوين المسألة.

يجب إنشاء لجنة دولية لتتولى أمر فيلم «الخضوع Submission»؛ فتُشجِّع مُشاهدته لكل شخص (يرغب في مشاهدته). وبهذه الطريقة يمكن الالتفاف على حظر العرض. لا يمكن لثقافة ديمقراطية أن تؤدي دورها دون شجاعة مدنية. إذن فلنُظهر الشجاعة، ونرفع الحظر عن الفيلم.

المصادر

Books

Abdul Enein, Youssef, and Sherifa Zuhur. *Islamic Rulings on Warfare*. Carlisle, Pa.: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, October 2004. As of December 11, 2006.

www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/PUB588.pdf

Bar, Shmuel. *Warrant for Terror: The Fatwas of Radical Islam and the Duty of Jihad*. Lanham, Md.: Rowan & Littlefield Publishers, 2006.

Benard, Cheryl. *Civil Democratic Islam*. Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MR11/16-CMEPP, 2003. As of December 11, 2006.

http://www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR1116/

_____. *Freedom Bytes: The Internet and the War of Ideas*. Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, WR-370-SR, forthcoming.

Benechikh, Soheib. *Marianne et le Prophete, l'Islam dans la France Laïque*. Paris: Bernard Grasset Publishers, 1998.

Carew, Anthony. *Labour Under the Marshall Plan: The Politics of Productivity and the Marketing of Management Science*. Detroit, Mich.: Wayne State University Press, 1987.

Carothers, Thomas, and Marina S. Ottaway. *Uncharted Journey: Promoting Democracy in the Middle East*. Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2005.

Carothers, Thomas, Marina S. Ottaway, Amy Hawthorne, and Daniel Brumberg. *Democratic Mirage in the Middle East*. Carnegie Policy Brief No. 20. Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, October 2002.

Chart, Mohammed. *Islam and Liberty: The Historical Misunderstanding*. trans. Patrick Camiller. New York: Zed Books, 2005.

Cole, Juan. *Sacred Space and Holy War: The Politics, Culture and History of Shiite Islam*. London: I.B. Tauris, 2002.

- Coleman, Peter, *The Liberal Conspiracy: The Congress for Cultural Freedom and the Struggle for the Mind of Postwar Europe*, New York: Free Press, 1989.
- Garfinkle, Adam, ed., *A Practical Guide to Winning the War on Terrorism*, Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 2004.
- Grose, Peter, *Operation Rollback: America's Secret War Behind the Iron Curtain*, Boston: Houghton Mifflin, 2000.
- Habeck, Mary, *Knowing the Enemy: Jihadist Ideology and the War on Terror*, New Haven, Conn.: Yale University Press, 2006.
- Hefner, Robert W., *Civil Islam: Muslim and Democratization in Indonesia*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2000.
- Hixson, Walter L., *George F. Kennan: Cold War Iconoclast*, New York: Columbia University Press, 1989.
- Hobson, John, *The Eastern Origins of Western Civilization*, Cambridge: Cambridge University Press, 2004.
- Hunter, Shireen, ed., *Islam, Europe's Second Religion: The New Social, Cultural, and Political Landscape*, Westport, Conn.: Praeger, 2002.
- Kennan, George, *Memoirs: 1925-1950*, Boston: Little, Brown, 1967.
- Kepel, Gilles, *Jihad: The Trail of Political Islam*, Cambridge, Mass.: Belknap Press, 2002.
- Khader, Naser, *Khader dk: Sammenførte Erindringer*, [Copenhagen: Aschehoug, 2000.
- Kurzman, Charles, ed., *Isberal Islam: A Sourcebook*, New York: Oxford University Press, 1998.
- Lewis, Bernard, *The Crisis of Islam*, New York: The Modern Library, 2003.
- Lucas, Scott, *Freedom's War: The American Crusade Against the Soviet Union*, New York: New York University Press, 1999.
- Maarif, Ahmad Syafii, *Mencari Autentisitas Dalam Kegalaan*, Jakarta: PSAP, 2004.
- McCullough, David, *Iranian*, New York: Simon and Schuster, 1992.
- Meuleman, Jonathan, ed., *Islam in the Era of Globalization*, Jakarta: Indonesian-Netherlands Cooperation in Islamic Studies, 2001.
- Meyer, Corl, *Facing Reality: From World Federalism to the CIA*, New York: Harper & Row, 1980.
- Miscamble, Wilson, *George F. Kennan and the Making of American Foreign Policy 1947-1950*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1992.

- Mitrovich, Gregory, *Undermining the Kremlin: America's Strategy to Subvert the Soviet Block, 1947-1956*, Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 2000.
- Mozaffari, Mehdi, *Fatwa: Violence and Discourtesy*, Aarhus, Denmark: Aarhus University Press, July 1998.
- Muraffa, Chandra, *Islamic Resurgence in Malaysia*, Kuala Lumpur: Penerbit Pajar Bakti Sdn. Bhd., 1987.
- Puddington, Arch, *Broadcasting Freedom: The Cold War Triumph of Radio Free Europe and Radio Liberty*, Lexington, Ky.: University Press of Kentucky, 2000.
- Rabasa, Angel, *Political Islam in Southeast Asia: Moderates, Radicals and Terrorists*, International Institute for Strategic Studies Adelphi Paper No. 358, Oxford: Oxford University Press, 2003.
- Rabasa, Angel M., Chery, Benard, Peter Chalk, C. Christine Fair, Theodore Karasik, Rollie Lal, Ian Lesser, and David Thaler, *The Muslim World After 9/11*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-246-AF, 2004. As of December 11, 2006:
<http://www.rand.org/pubs/monographs/MG246/>
- Roy, Oliver, *Globalized Islam: The Search for a New Ummah*, New York: Columbia University Press, 2004.
- Sajoo, Aryn B., ed. *Civil Society in the Muslim World: Contemporary Perspectives*, London, U.K.: Tauris Publishers, 2002.
- Satloff, Robert, *The Battle of Ideas in the War on Terror*, Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, 2004.
- Schwartz, Stephen, *The Two Faces of Islam: The House of Saud from Tradition to Terror*, New York: Doubleday, 2002.
- Tarnoff, Scott, and Larry Nowels, *Foreign Aid: An Introductory Overview of U.S. Programs and Policy*, Congressional Research Service report (98-916), April, 15, 2004.
- Thomas, Evan, *The Very Best Men, Four Who Dared: The Early Years of the CIA*, New York: Simon & Schuster, 1995.
- Sosin, Gene, *Sparks of Liberty: An Insider's Memoir of Radio Liberty*, University Park, Pa.: Pennsylvania State University Press, 1999.
- United Nations Development Programme, *Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations*, New York: United Nations Development Programme, 2002.
- Warrag, Ibn, *Why I Am Not a Muslim*, Amherst, N.Y.: Prometheus, 1995.
- , *Leaving Islam: Apostates Speak Out*, Amherst, N.Y.: Prometheus, 2003.

Articles, Reports, Interviews, Web Pages, Etc.

Advisory Group on Public Diplomacy for the Arab and Muslim World. *Changing Minds, Winning Peace: A New Strategic Direction for U.S. Public Diplomacy in the Arab & Muslim World. Report of the Advisory Group on Public Diplomacy for the Arab and Muslim World. Submitted to the Committee on Appropriations, U.S. House of Representatives*, October 1, 2003.

Akkari, Ahmad, interview on *TV Avisen*, Denmark Radio, April 2, 2006. Transcribed and translated at Weblog "Agora." As of December 11, 2006: <http://agora.blogspot.com/2006/04/03/demos-interview-with-naser-khader/>.

"Al Azhar to Offer Courses in Thailand," *The Nation* (Bangkok), September 23, 2004.

a. Baghdadi, Ahmad, "Kuwaiti Progressive Scholar: 'All the Good Is in Secular Thought, All the Evil in Religious Thought,'" translated excerpts from articles appearing in the November 14, 2004, and November 16–17, 2004, editions of *Al-Siyassa*, Middle East Media Research Initiative Special Dispatch No. 823, December 3, 2004. As of December 11, 2006: <http://memri.org/bin/articles.cgi?Page=archives&Area=sd&ID=SP82304>

Allievi, Stefano, "Islam in Italy," in Shireen Hunter, ed., *Islam, Europe's Second Religion*, Westport and London: Praeger, 2002.

Al-Nabulsi, Shaker, "Arab Progressive: The Arabs Are Still Slaves to a Medieval Mentality," excerpts from an article published on www.rcagat.com, August 14, 2004. Middle East Research Institute Special Dispatch Series No. 786. September 20, 2004. As of December 11, 2006: <http://memri.org/bin/articles.cgi?Page=archives&Area=sd&ID=SP78604>

al-Qaradawi, Yusef, "Secularism vs. Islam," Web page, n.d. As of December 11, 2006: <http://www.amicweb.com/beliefs/culture/Secularism.htm>

Anatol, Von, "Mit Gemäßigten Wie Diesen" ["With Moderates Like These"], *Die Gazette*, 23, December 2001. As of December 11, 2006: <http://www.gazette.de/Archiv/Gazette-Dezember2001/Elyas.html>

An Naim, Abdullahi, "Public Forum on Human Rights Religion & Secularism," notes made by Siow Fong on speech delivered by Abdullahi An Naim, National Evangelical Christian Fellowship Malaysia, January 18, 2003. As of December 11, 2006: <http://www.necf.org.ny/newsmaster.cfm?&mcuid=40&parentid=12&action=view&retrieveid=257>

Aras, Bulent, and Omer Caba, "Tethullah Gullen and His Liberal 'Turkish Islamic' Movement," *MERIA Journal*, Vol. 4, No. 4, December 2000. As of December 11, 2006: http://meria.biu.ac.il/journal/2000/issue4_jv4n4a4.html

Arjomand, Homa, "International Declaration, Islamic Schools Should Be Banned, Children Have No Religion," petition, n.d. As of December 11, 2006:
<http://new.petit.ononline.com/nofaith/petition.html>

Asia Foundation "The Asia Foundation Bangladesh, Projects," Web page, n.d. As of December 11, 2006:
http://www.asiafoundation.org/Locations/bangladesh_projects.html

———, "The Asia Foundation: Indonesia, Projects," Web page, n.d. As of December 11, 2006:
http://www.asiafoundation.org/Locations/indonesia_projects.html

———, "The Asia Foundation. Overview," Web page, n.d. As of December 11, 2006:
<http://www.asiafoundation.org/Partnerships/overview.html>

———, "Education Reform and Islam in Indonesia," pamphlet, n.d.

"Bahrain Women's Union Gets Minister's Approval," *Khaleej Times*, July, 27, 2006. As of December 11, 2006:
http://www.gulfinthemedia.com/index.php?id=230900&news_type=Political&lang=en&

Bechari, Mohamed, "¿Qué lugar ocupará el Islam en la nueva Europa?" *Memoria*, No. 202 December 2005. As of December 11, 2006:
<http://memoria.com.mx/?q=node/699>

Bencherikh, Soheib, "Islam and Secularism," interview by Liberal Islam Network, April 2004. As of December 11, 2006:
http://www.qantara.de/webcom/show_article.php/_c-478/_nr-130/i.html

BMENA Foundation for the Future, "Mission and Mandate," Web page. As of December 11, 2006:
<http://www.bmenafoundation.org/mission.html>

Braden, Tom, "I'm Glad the CIA Is Immoral," *Saturday Evening Post*, May 20, 1967.

British Muslim Forum, "BMF Objectives," Web page, n.d. As of December 11, 2006:
http://www.bmf.eu.com/bmf_obj.php

Brody, John, "For Muslim Who Says Violence Destroys Islam, Violent Threats," *New York Times*, March 11 2006.

Brunberg, Daniel, "Islam Is Not the Solution (or the Problem)," *The Washington Quarterly*, Vol. 29, No. 1, Winter 2005-2006.

Carew, Anthony, "The American Labor Movement in England: The Free Trade Union Committee and the CIA", *Labour History*, Vol. 39, No. 4, February 1998

———, "The Politics of Productivity and the Politics of Anti-Communism: American and European Labour in the Cold War" *Intelligence and National Security*, Vol. 18, No. 2, Summer 2003.

The Center for Islam and the Study of Democracy, *2004 President's Report*. As of May 2005:

<http://www.cisam-democracy.org>

Center for Religious Freedom, *Saudi Publications on Hate Ideology Fill American Mosques*, Washington, D.C.: Freedom House. 2005. As of December 11, 2006: <http://www.freedomhouse.org/religion/publications/Saudi%20Report/FINAL%20FINAL.pdf>

Centre for the Study of Society and Secularism, "About Us," Web page, n.d. As of December 11, 2006:

www.csss-issa.com/aboutus.php

Coleman, Sarah, "Shabana Rehman, Making Fun of the Muslims," *World Press Review*, Vol. 9, No. 50, September 2003. As of December 11, 2006:

<http://www.worldpress.org/Europe/1437.cfm>

Council on Foreign Relations, "In Support of Arab Democracies: Why and How," Madeleine K. Albright and Vin Weber, co-chairs, Independent Task Force Report No. 54, 2005.

Dankowitz, A., "Arab Intellectuals Under Threat of Islamists" Middle East Media Research Institute Inquiry and Analysis Series No. 254 November 23, 2005. As of December 11, 2006:

<http://memri.org/bin/articles.cgi?Page=archives&Area=ia&ID=IA25405>

"Der Multikulturalismus hat dem Scharia: Islam in Europa die Tür Geöffnet," *NZZ am Sonntag*, October 2002. As of December 11, 2006:

http://www.aidlr.org/german/rte_files/BassamTibiOCR-2.pdf

"Editor's Arrest on Blasphemy Charges Highlights Difficulties Facing Journalists," *PakTribune Online* October 23, 2005. As of December 11, 2006:

<http://www.paktribune.com/news/index.php?id=123377>

Elad Aliman, Israel, "Democratic Elections and the Egyptian Muslim Brotherhood," Hudson Institute *Current Trends in Islamist Ideology*, Vol. 3, 2006.

Ellian, Afshin, "About Afshin Ellian," Web log. As of December 11, 2006:

<http://afshinellian.blogspot.com>

"Excerpt from Minutes of Special Meeting of the Board of NCFE Directors," August 4, 1949, Box 286, Radio Free Europe Corporate Policy 1950–1956, Radio Free Europe/Radio Liberty Corporate Archives, Hoover Institution Archives.

European Students Forum AECFE, "EuroIslam," Web page, n.d. As of December 11, 2006:

[http://www.karlacg.ee.org/calcular/\(ProjectDisplay\)EuroIslam?OpenDocument](http://www.karlacg.ee.org/calcular/(ProjectDisplay)EuroIslam?OpenDocument)

Feder, Gail. "The Muslim Brotherhood in France." *In the National Interest*, Web site, September 21, 2005. As of December 11, 2006:
<http://www.inthenationalinterest.com/Articles/September%202005/September2005Feder.html>

Free-Minds.org, "The Shahada," Web page, n.d. As of December 11, 2006:
<http://www.free-minds.org/articles/hadih/testimony.htm>

Fuller, Graham "The Future of Political Islam," *Foreign Affairs*, Vol. 81, No. 2, March/April 2002. As of December 11, 2006:
<http://www.foreignaffairs.org/20020301faessay/971/graham-e-fuller/the-future-of-political-islam.html>

Glazov, Jamie, "The Anti-Terror, Pro-Israel Sheikh," interview with Sheikh Abdul Hadi Palazzi, *FrontPageMagazine.com*, September 12, 2005. As of December 11, 2006:
<http://www.frontpagemagazine.com/Articles/ReadArticle.asp?ID=19444>

"Gray Broadcasting Policy Toward the Soviet Union," May 1, 1958. Appendices to Memorandum for the President from the Director of Central Intelligence, declassified for Conference on Cold War Broadcasting Impact, Stanford, Calif., October 13–15, 2004, Document Reader.

Heggy, Tarek, "This House Believes in the Separation of Mosque and State" transcript of comments made during debate, Doha Debates, November 30, 2004. As of December 11, 2006
<http://www.thedohadebates.com/output/Page35.asp>

Hendelman Baavur, Ito a., Nabila Espanioy, Eleana Gordon, Anat Lapidot-Firilla, Judith Colp Rubin, Sima Wali, "Women in the Middle East: Progress or Regress? A Panel Discussion" *MERIA Journal*, Vol. 10, No. 2 June 2006. As of December 11, 2006:
http://meria.idc.ac.il/journal/2006/issue2_Panel_Women.pdf

Heneghan, Tom, "Vienna Imam Says Yes to Europe, No to 'Euro-Islam,'" interview with Sheikh Adnan Ibrahim, Reuters, April 12, 2006, reprinted as "European Imam Conference Spells It Out—No to Euro-Islam, Yes to Islam in Europe." Web page, *Militant Islam Monitor*. As of December 11, 2006:
<http://www.militantislammonitor.org/article/id/1831>

Human Rights Watch, "Imprisoned Kuwait Scholar, Academics Demand Release," press release Oct. 13, 1999. As of December 11, 2006:
<http://www.hrw.org/press/1999/oct/kuwait.htm>

———, "Saudi Arabia: Teachers Silenced on Blasphemy Charges," *Human Rights News*, November 17, 2005. As of December 11, 2006:
<http://hrw.org/english/docs/2005/11/16/saudia12049.htm>

Husna, Iilis N., interview in Ford Foundation, *Celebrating Indonesia: Fifty Years with the Ford Foundation, 1953–2003*, [Jakarta], 2003, p. 213. As of December

2006

<http://www.fordfound.org/e.library/documents/5002/216.cfm#5002-div2-d0e8446>

Ibn Rushd Fund for Freedom of Thought, "Who Are We?" Web page, n.d. As of December 11, 2006:

<http://www.ibn-rushd.org/pages/en>

International Humanist and Ethical Union, "Younis Sheikh Free," Web page, January 23, 2004. As of December 11, 2006:

<http://www.iheu.org/node/271>

International Republican Institute, "Partners in Peace," Web page, n.d. As of December 11, 2006:

<http://www.iri.org/mena/p.p.asp>

"Islam in Europe: Political & Security Issues for Europe Implications for the United States," workshop, CNA Corporation's Center for Strategic Studies, January 14, 2005.

Islamic Philosophy Online, "al-Kindi Site," Web page, n.d. As of December 11, 2006:

<http://www.muslimphilosophy.com/kindi/index.html>

Kicksola, Joseph N., "The Clash of Civilizations Within Islam: The Struggle over the Qur'an Between Muslim Democrats and Theocrats," Regent University, Virginia Beach, Va., April 2006 (unpublished).

Kinnane, William, "Winning over the Muslim Mind," *The National Interest*, Spring 2004.

Kopstein Jeffrey, "The Transatlantic Divide over Democracy Promotion," *The Washington Quarterly*, Vol. 29, No. 2, Spring 2006, p. 87

Kosmin, Barry, Egon Mayer, and Ariela Keysar, *American Religious Identification Survey, 2001*, New York: Graduate Center of the City University of New York, 2001. As of December 11, 2006:

http://www.gc.cuny.edu/faculty/research_studies/aris.pdf

Kotek, Joel, "Youth Organizations as a Battlefield in the Cold War," *Intelligence and National Security*, Vol. 18, No. 2, Summer 2003.

Lee, Sue-Ann, "Managing the Challenges of Radical Islam: Strategies to Win the Hearts and Minds of the Muslim World," seminar paper, John F. Kennedy School of Government, Harvard University, April 1, 2003.

Leirvik, Oddbjørn, "Report from a Delegation Visit to Indonesia by the Oslo Coalition of Freedom of Religion or Belief," July 29–August 11, 2002. As of December 11, 2006:

http://www.oslocoalition.org/html/project_indonesia/indonesia_project_report.html

Liberal Islam Network, "About Liberal Islam Network." Web page, n.d. As of December 11, 2006:
<http://islamlib.com/en/aboutus.php>

Liddle, R. William, "Piety and Pragmatism: New Patterns of Islamic Politics in Democratic Indonesia." *Piety and Pragmatism: Trends in Indonesian Islamic Politics*. Asia Program Special Report No. 110. Woodrow Wilson International Center for Scholars, April 2003. As of December 11, 2006:
http://www.wilsoncenter.org/topics/pubs/asiarpt_110.pdf

Lilly, Edward P., "The Development of American Psychological Operations, 1945-1951," December 19, 1951, Box 22, Records of the Psychological Strategy Board, Harry S. Truman Library.

Lockard, Joe "Marcel Khalife and Blasphemy," *Bad Subjects*, Web site December 19, 1999. As of December 11, 2006:
<http://badserver.org/editors/1999/1999-12-16.html>

Lucas, W. Scott, "Beyond Freedom, Beyond Control: Approaches to Cultural and the State-Private Network in the Cold War," *Intelligence and National Security*, Vol. 18, No. 2, Summer 2003.

Martinez, Patricia, "Deconstructing Jihad: Southeast Asian Contexts," in Kumar Ramakrishna and See Seng Tan, eds., *After Bali: The Threat of Terrorism in Southeast Asia*, Singapore: Institute of Defence and Strategic Studies, Nanyang Technological University, 2003.

Mathews, John P. C., "The West's Secret Marshal Plan for the Mind," *International Journal of Intelligence and Counter Intelligence*, Vol. 16, No. 3, July-September 2003.

Medhurst, Martin J., "Eisenhower and the Crusade for Freedom: The Rhetorical Origins of a Cold War Campaign," *Presidential Studies Quarterly*, Vol. 27, Fall 1997.

"Memorandum on Baltic Committees," 29 November 1955. Box 154, Baltic Committees, Radio Free Europe/Radio Liberty Corporate Archives, Hoover Institution Archives.

Middle East Partnership Initiative, "Success Stories," Web page, n.d. As of December 11, 2006:
<http://www.mepi.state.gov/c16050.htm>

Michi, Ken, "Islamic Movements in Indonesia," *IIAS Newsletter*, No. 32. November 2003. As of December 11, 2006:
http://www.iias.nl/iiasn/32/IRR-islamic_youth_movements_in_indonesia.pdf

Milson, Menachem, "Reform vs. Islamism in the Arab World Today" Middle East Media Research Institute Special Report No. 34, September 15, 2004. As of December 11, 2006:
<http://memri.org/bin/articles.cgi?Page=archives&Area=sr&ID=SR3404>

"Moderate Danish Muslims Targets of Attacks and Death Threats," text of report by Danish *Politiken* Web site, BBC WorldWide Monitoring, November 22, 2004.

Monroe, William T., "NDI's Positive Role Highlighted," interview May 13, 2006. As of December 11, 2006:
<http://manama.usembassy.gov/bahrain.ambt100513.html>

Munir, Uday, "In Search of a New Islamic Identity in Indonesia," presentation, The United States-Indonesia Society (USINDO) Conference, Washington, D.C., November 11, 2003.

Murray, Ralph, "Progress Report on the Work of the IRD," memorandum to Christopher Warner, March 21, 1950. Foreign Office 1110/359/PR110/5, Public Record Office, United Kingdom.

Muslim Council of Britain, "It Doesn't Add Up," Web log entry, October 29, 2005. As of December 11, 2006:
<http://mcbwatch.blogspot.com>

Muzaffar, Chandra, interview, *Frontline*, October 10, 2001. As of December 11, 2006:
<http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/muslims/interviews/mazaffar.html>

Namazie, Maryam, "Biography," Web page, n.d. As of December 11, 2006.
<http://www.maryamnazie.com/biography.html>

National Committee for a Free Europe, *Excerpt from Minutes of Special Meeting of the Board of NCFE Directors*, Stanford, Calif.: Hoover Institution Archives, 1949.

National Democratic Institute, "Congress of Democrats from the Islamic World," *The Middle East and North Africa in Focus: Regional Initiatives*, [June 2004]. As of December 11, 2006.
http://www.accessdemocracy.org/library/1735_reg_infocus_060104.pdf

National Endowment for Democracy, *The Backlash Against Democracy Assistance: A Report Prepared by the National Endowment for Democracy for Senator Richard G. Lugar, Chairman, Committee on Foreign Relations, United States Senate*, Washington, D.C.: National Endowment for Democracy, June 8, 2006.

National Opinion Research Center, *General Social Surveys*, computer file, n.d. As of December 11, 2006:
<http://www.norc.oxj/projects/gensoc.asp>

National Security Council, "National Security Council Directive on Office of Special Projects," NSC 10/2, 18 June 1948, Record Group 273, Records of the National Security Council, NSC 10/2, National Archives and Records Administration

Nazir, Sameena, "Challenging Inequality: Obstacles and Opportunities Towards Women's Rights in the Middle East and North Africa," in *Women's Rights in the Middle East and North Africa*, Washington, D.C.: Freedom House, 2005. As of

December 11, 2006

http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=163

Nowels, Larry and Connie Veillette, *Restructuring U.S. Foreign Aid: The Role of the Director of Foreign Assistance*, Congressional Research Service report (RS22411), September 8, 2006.

Nowels, Larry, Connie Veillette, Susan B. Epstein, *Foreign Operations (House)/ State, Foreign Operations, and Related Programs (Senate): FY2007 Appropriations*, Congressional Research Service report (RL33420), May 25, 2006.

Office of the Undersecretary of Defense for Acquisition, Technology, and Logistics, *Report of the Defense Science Board Task Force on Strategic Communications*, September 2004.

Paget, Karen, "From Stockholm to Leiden: The CIA's Role in the Formation of the International Student Conference," *Intelligence and National Security*, Vol. 18, No. 2, Summer 2003.

Phillippine Center for Islam and Democracy, "Southeast Asian Muslim Leaders and Scholars Convene on Islam & Democratization," *PCID Policy Report*, Vol. 1 Issue 3, December 2005

Policy Planning Staff to National Security Council, "Organized Political Warfare," 4 May 1948. Record Group 273, Records of the National Security Council, NSC 10-2. National Archives and Records Administration

Progressive Muslim Union, "PMU Statement of Principles" Web page, n.d. As of December 11, 2006.

http://www.pmu.net.org

Project MAPS and Zogby International, *American Muslim Poll 2004*, October 2004. As of December 11, 2006

http://www.projectmaps.com/AMP2004report.pdf

Qenawi, Ayman, "Danish Muslims 'Internationalize' Anti-Prophet Cartoons," *IslamOnline.net*, November 18, 2005. As of December 11, 2006: <http://islamonline.net/English/News/2005-11/18/article02.shtml>

Rabasa, Angel, "Islamic Education in Southeast Asia," in Hillel Fradkin, Husain Haqqani, and Eric Brown, eds., *Current Trends in Islamist Ideology*, Vol. 2, Washington, D.C.: Hudson Institute, 2005.

Rosenau, William, "Waging the War of Ideas," in *The McGraw-Hill Homeland Security Handbook*, David Kamien, ed., New York: McGraw-Hill, 2006. As of December 11, 2006:

http://www.rand.org/pubs/reprints/RP1218/

Rugh, William, "Fixing Public Diplomacy for Arab and Muslim Audiences," in Adam Garfinkle, ed., *A Practical Guide to Winning the War on Terrorism*, Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 2004

Sa'id, Ali Ahmad (AKA Adonis), "Renowned Syrian Poet Adonis: 'The Arabs Are Extinct Like the Sumerians, Greeks and Pharaohs; If the Arabs Are So Inept They Cannot Be Democratic, External Intervention Will Not Make Them So,'" excerpts from an interview with Ali Ahmad Sa'id on Dubai TV, March 11, 2006, translated, *Middle East Media Research Institute Special Dispatch Series*, No. 1121, March 21, 2006. As of December 11, 2006:
<http://memri.org/bin/articles.cgi?Page=archives&Area=sd&ID=SP112106>

Scott-Smith, Giles, "A Radical Democratic Political Offensive: Melvin J. Lasky, *Der Monat*, and the Congress of Cultural Freedom," *Journal of Contemporary History*, Vol. 35, No. 2, 2000.

———, "The Congress for Cultural Freedom, the End of Ideology and the 1955 Milan Conference: Defining the Parameters of Discourse," *Journal of Contemporary History*, Vol. 37, No. 3, 2002.

Shahrour, Muhammad, "The Divine Text and Pluralism in Muslim Societies," *Muslim Political Report*, No. 14, July/August 1997.

Sharp, Jeremy M., *U.S. Democracy Promotion Policy in the Middle East: The Islamist Dilemma*, Congressional Research Service report (RL33486), June 15, 2006.

Smith, Lee, "The Kiss of Death?" *Slate*, Nov. 24, 2004. As of December 11, 2006:
<http://www.slate.com/id/2110126>

"Sociedad Mundial del 'Dawa al-Islamiyya,'" Web page, May 2, 2003. As of December 11, 2006:
http://www.webislam.com/numeros/2003/209/noticias/sociedad_mundial_dawa_islamiyya.htm

Statistics Netherlands, *Statline*, electronic database, 2005.

Stern, Sol, "A Short Account of International Student Politics, and the Cold War with Particular Reference to the NSA, CIA, etc.," *Ramparts*, Vol. 5, No. 9, March 1967.

United States–Indonesia Society, "Muslim Civil Society," Web page, n.d. As of April 26, 2005:
<http://www.usindo.org/Briefs/2005/Robin%20Bush.htm>

———, "Muslim Society and Democracy," report on presentation, Washington, D.C., April 26, 2005. As of December 11, 2006:
<http://www.usindo.org/Briefs/2005/Robin%20Bush.htm>

U.S. Department of Defense, *Quadrennial Defense Review Report*, February 6, 2006, pp. 21–22. As of December 11, 2006:
<http://www.defenselink.mil/qdr/report/Report20060203.pdf>

U.S. Department of State, *Counier Soviet Threats to the United States Security*, General Records of the Department of State, Records of the Policy Planning Staff 1947–1953. National Archives and Record Administration.

———, "FY 2007 International Affairs (Function 150) Budget Request," February 6, 2006. As of December 11, 2006:
<http://www.state.gov/s/d/rm/rls/iab/2007/html/60200.htm>

———, "Libya: Country Reports on Human Rights Practices, 2005." Web page, March 8, 2006. As of December 11, 2006:
<http://www.state.gov/g/drl/rls/brrpt/2005/61694.htm>

U.S. Government Accountability Office, *Foreign Assistance: Middle East Partnership Initiative Offers Tools for Supporting Reform but Project Monitoring Needs Improvement*, GAO-05-711, August 2005.

———, *U.S. Public Diplomacy: State Department Efforts to Engage Muslim Audiences Lack Certain Communications Elements and Face Persistent Challenges*, GAO-06-535, Washington, D.C.: May 3, 2006.

Wahid, Abdurrahman, "Right Islam vs. Wrong Islam," *The Wall Street Journal*, December 30, 2005. As of December 11, 2006:
<http://www.libforall.org/news-WSJ-right-islam-vs.-wrong-islam.html>

Warner, Michael, "Origins of the Congress of Cultural Freedom 1949–1950," *Studies in Intelligence*, Vol. 38, No. 5, 1995.

———, "Sophisticated Spies: CIA's Links to Liberal Anti-Communists 1949–1967," *International Journal of Intelligence and Counter Intelligence*, Vol. 9, No. 4, Winter 1996/1997.

The White House, "Fact Sheet: The President's National Security Strategy," press release, March 16, 2006. As of December 11, 2006:
<http://www.whitehouse.gov/news/releases/2006/03/20060316.html>

Wise, Lindsay, "Show Them the Money: Why Is an American Program Aimed at Supporting Reform in the Arab World Coming Under Attack by Its Own Beneficiaries?" *Cairo Magazine*, July 25, 2005. As of December 11, 2006:
http://www.cairomagazine.com/?module=displaystory&story_id=1231&format=html

Wittes, Tainara Cofman, "The Promise of Arab Liberalism," *Policy Review*, July 2004; or Amy Hawthorne, "The Middle East Partnership Initiative: Questions Abound," *Arab Reform Bulletin*, Vol. 1, No. 3, September 2003.

صعود الإسلام السياسي في تركيا

سلسلة تقارير
مؤسسة راند

صدر حديثاً

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وإعلان الحرب الأمريكية على ما سُمي بـ"الإرهاب"، تزامنت الموجة العدائية لتوليات المتحدة. وقد تسبب ذلك الوضع في اضطراب وتخطُّب السياسات الأمريكية لعدة سنوات، خصوصاً بعد اكتشافها مدى ترفُّر "الخلفاء" القدامى، ومن ثم، بدأت رحلة البحث عن خلفاء جدد، أكثر شبهاً وأوفر قدرة.

تزامن ذلك مع صعود حزب العدالة والتنمية في تركيا، والذي كان الغرب يرقبه بدهشة لا تخلو من إعجاب. بل وتشجيع بدأ على استحياء وانتهى طغناً. كان أردوغان وصحبه العامل الحاسم الذي أعاد تشكيل الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. فقد حققوا الإجماع الشعبي اللازم لدعم مشروعاتهم العلمانية ذات الطبيعة "المحافظة" في بلد ذي أغلبية مسلمة، وازداد اندماجهم في المنظومة الرأسمالية الغربية بتوالي نجاحاتهم في تفكيك الدولة الشوفينية الصلبة، بفسادها، لحساب دولة رخوة، بغير تهديد لعلمانية النظام الديمقراطي. والأهم من ذلك كله أنهم ليسوا معادين للغرب، ولا لقيمته، ولا لنمط معيشته الاستهلاكي، بل يطمعون في اللحاق بركبه. فكانت هذه هي نقطة التحول، التي أثبتت إمكان دعم وتطوير "إسلام ديمقراطي مدني" متوافق مع "الحداثة الغربية"، "إسلام أمريكي".

ويتتبع هذا الكتيب رحلة الصعود منذ مراحلها الحرجة والمبكرة، وسياقاتها، وخلفياتها، والمعاب التي اكتلتفتها. كما يرصد تغيير ميزان القوى بين النخب الكمالية من ناحية والقياد الاجتماعي الجديد، خلال العقد السابق على صعود نجم أردوغان وصحبه. ويتناول بالتحليل علاقة الدولة بالدين في ضوء تغيير المعطيات السياسية والاجتماعية بصعود حزب ذي جذور "إسلامية" إلى سدة الحكم في ظل هيمنة الأيديولوجية العلمانية للدولة، وذلك على خلفية الجدل الذي أضرمه ذلك الصعود حول الحدود الفاصلة بين العلنية والدين في المجال العام.

والغرض الرئيس من هذه الدراسة هو تقييم التحديات الجديدة والفرص الوليدة التي تواجه سائح القرار الأمريكي في الهيئة السياسية التركية المتغيرة، وتحديد المبادرات والأنشطة التي يتعين على أميركا الاضطلاع بها لاستثمار الطرف التاريخي وتعزيز وجودها في ظل نظام صديق، مستقر وعلماني وديمقراطي؛ وجوداً يُعزز التحالف القديم مع إحدى الدول المحورية في المنظومة الأمنية الأمريكية ويُسهم بشكل فعال في نشر وترويض "الإسلام الديمقراطي المدني".



شيريل بينارد
أنجيل راباسا
لويل شوارتز
بيتر سيكل

بناء شبكات الاعتدال الإسلامي

تُعتبر مؤسسة راند أحد أهم مراكز الدراسات الاستراتيجية الأمريكية، ويعدّها البعض العقل الاستراتيجي الأمريكي. وهي الذراع البحثي شبه الرسمي للإدارة الأمريكية، والبنّاءون بوجه خاص. وفي إطار الجهود الأمريكية لإعادة رسم الخريطة السياسية والاقتصادية للعالم الإسلامي بعد 11 سبتمبر 2001؛ صدرت هذه الدراسة، استكمالاً لنسبقتها التي صدرت ترجمتها العربية عن نفس الناشر؛ بعنوان: الإسلام الديمقراطي المدني.

يرى المؤلفون أن التأويلات الدوغمائية والراديكالية للإسلام قد اكتسبت شعبية في العديد من المجتمعات المسلمة، وذلك من خلال شبكات الإسلاميين التي تغطي بلدان المسلمين وتجفّعاتهم المهاجرة إلى أميركا الشمالية وأوروبا. ورغم أن المعتدلين أغلبية في العالم الإسلامي؛ إلا أنهم لم يطوروا شبكات معائلة أو منابر لتحمل رسائلهم، وتكفل لهم الحماية عند استهدافهم.

وبخبرتها المعتبرة في بناء ودعم وتمويل شبكات من الأفراد المؤمنين بالأفكار الحرة والديمقراطية خلال الحرب الباردة، فإن الولايات المتحدة ترى من واجبها الاضطلاع بدور محوري في تقديم الدعم للمسلمين "المعتدلين". ومؤلفو الكتاب يقبسون الدروس من تجربة بناء الولايات المتحدة للشبكات الحليفة إبان الحرب الباردة، ويسعون لتقييم مدى موافقتها للوضع الحالي في العالم الإسلامي، ومن ثم تقييم فعالية خطط وبرامج الحكومة الأمريكية في التعامل مع العالم الإسلامي، وتطوير "خارطة طريق" تؤدي لإنشاء شبكات اعتدال إسلامي.

وهذه الدراسة موجهة بالأصل لصانع القرار الأمريكي؛ لاستكمال البُعد المعرفي للسياسات الأمريكية في مواجهة التطرف الإسلامي. فهي تؤصّل لواقع سياسي، ولا تستبقي بالتنظير. فيجب قراءتها في هذا السياق، والانتباه إلى أن المصطلح المستخدم ليس مُطلقاً؛ بل هو يُعبّر عن رؤية مُتحيّزة بطبيعتها إمبريالية معرفية، تسعى لتشكيل الآخر المسلم وفقاً لتصوّراتها الخاصة، والتي تسبغ عليها مُطلقة معرفية وإنسانية.

ISBN 978-977-5015-15-0



9 789775 015150 >

من ب ٥٦١١ - ك ١١٧٧١
هانيوبيس غريب - القاهرة - مصر
f dardanweereg

www.dardanweer.com

